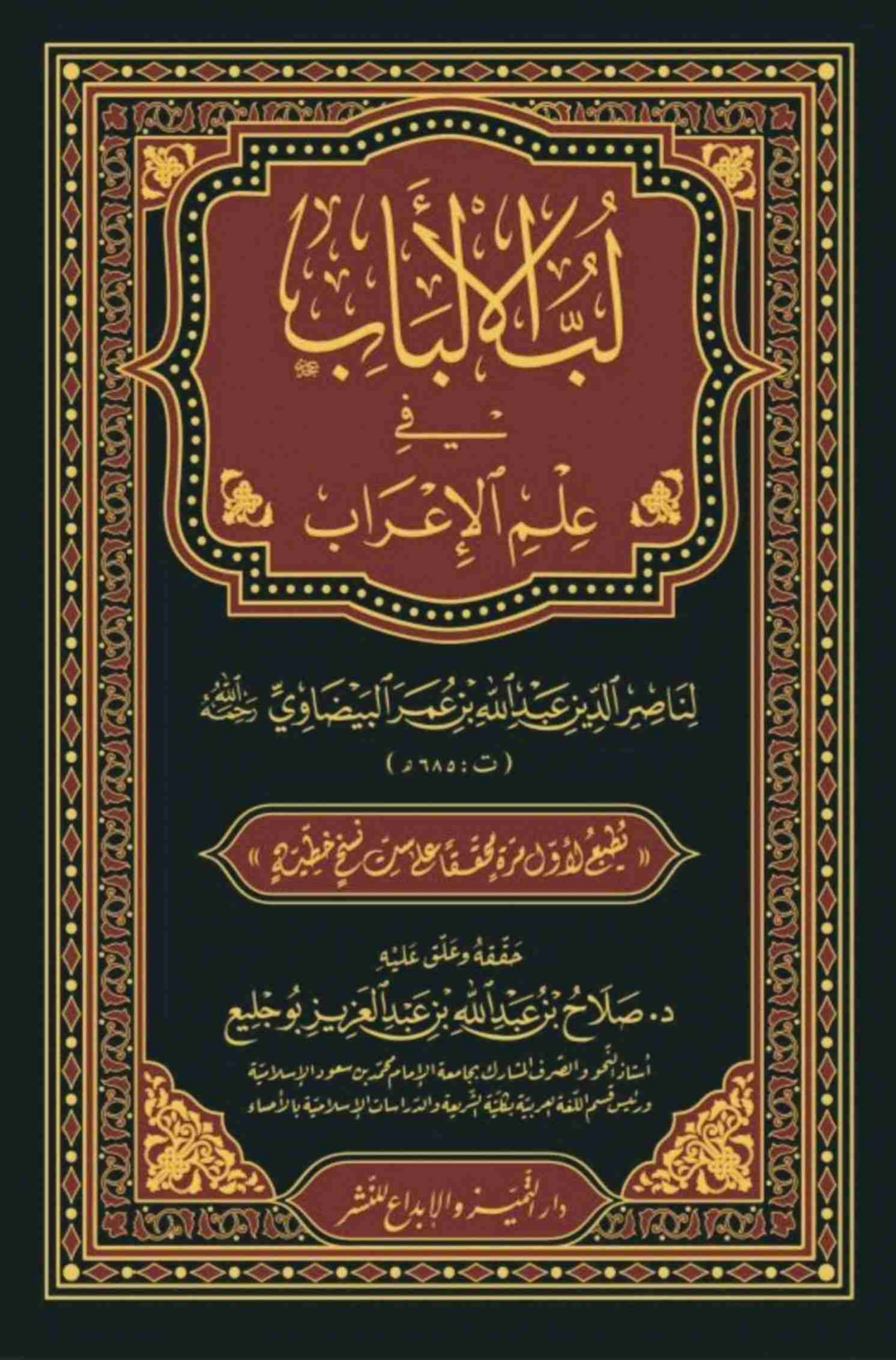
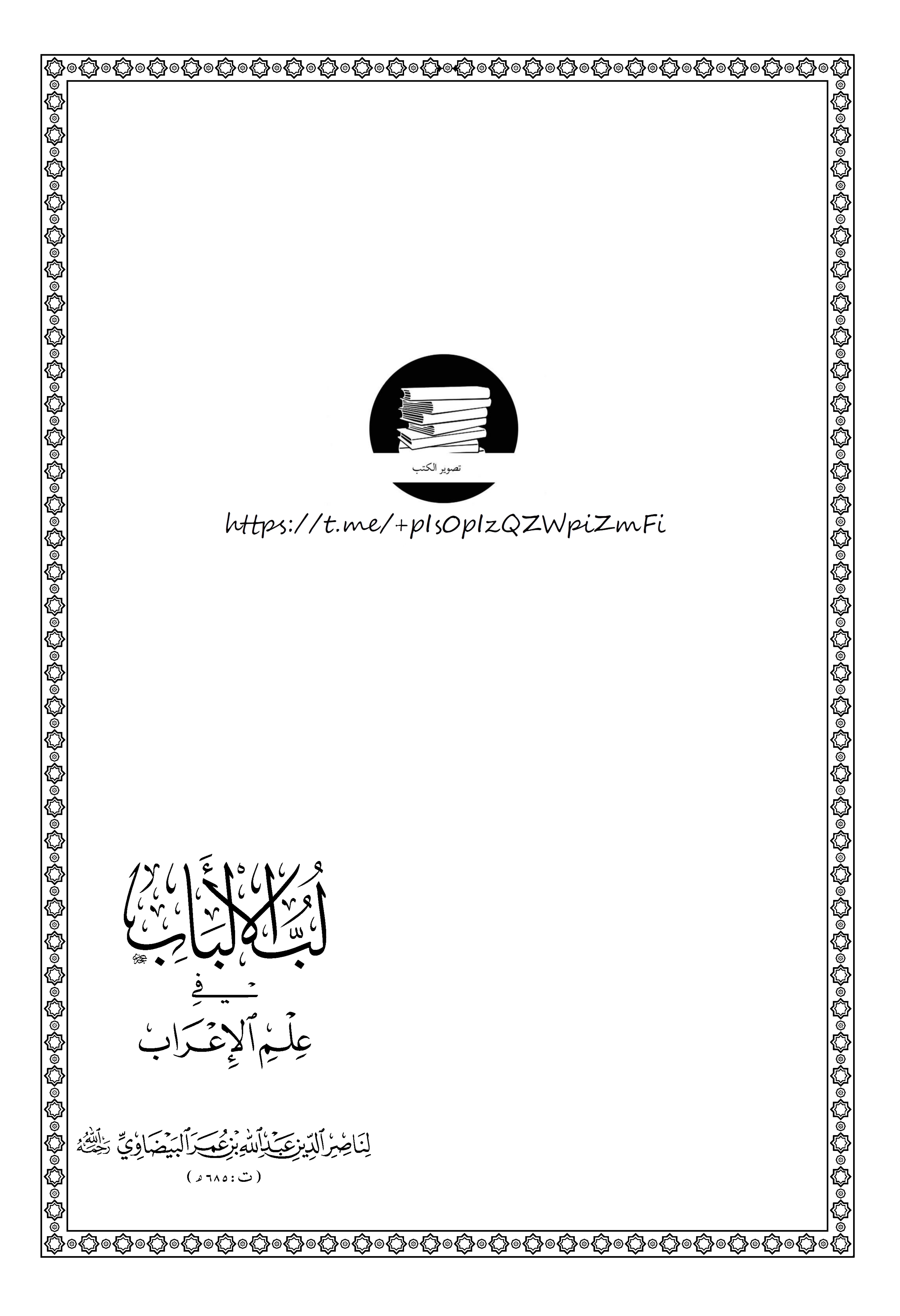

لُبُّ الألبابِ
في
عِلمِ الإعرابِ
لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي رحمه الله
(ت: ٦٨٥هـ)
«يُطبع لأول مرة محققًا على نسخ خطية»
حققه وعلق عليه
د. صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع
أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
دار التميز والإبداع للنشر


تصوير الكتب
https://t.me/+plsOplzQZWpiZmFi
لب الألباب
في
علم الإعراب
لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي رحمه الله
(ت: ٦٨٥ هـ)



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بوجليع ، صلاح عبدالله عبدالعزيز
لب الألباب في علم الإعراب. / صلاح عبدالله عبدالعزيز بوجليع .-
الهفوف ، ١٤٤٢هـ
٢٦٣ ص ؛ ..سم

ردمك: ٦-١٧١-٧١٧١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو أ.العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٤٢/٨٤٤٤

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٨٤٤٤
ردمك: ٦-١٧١-٧١٧١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

(١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م)

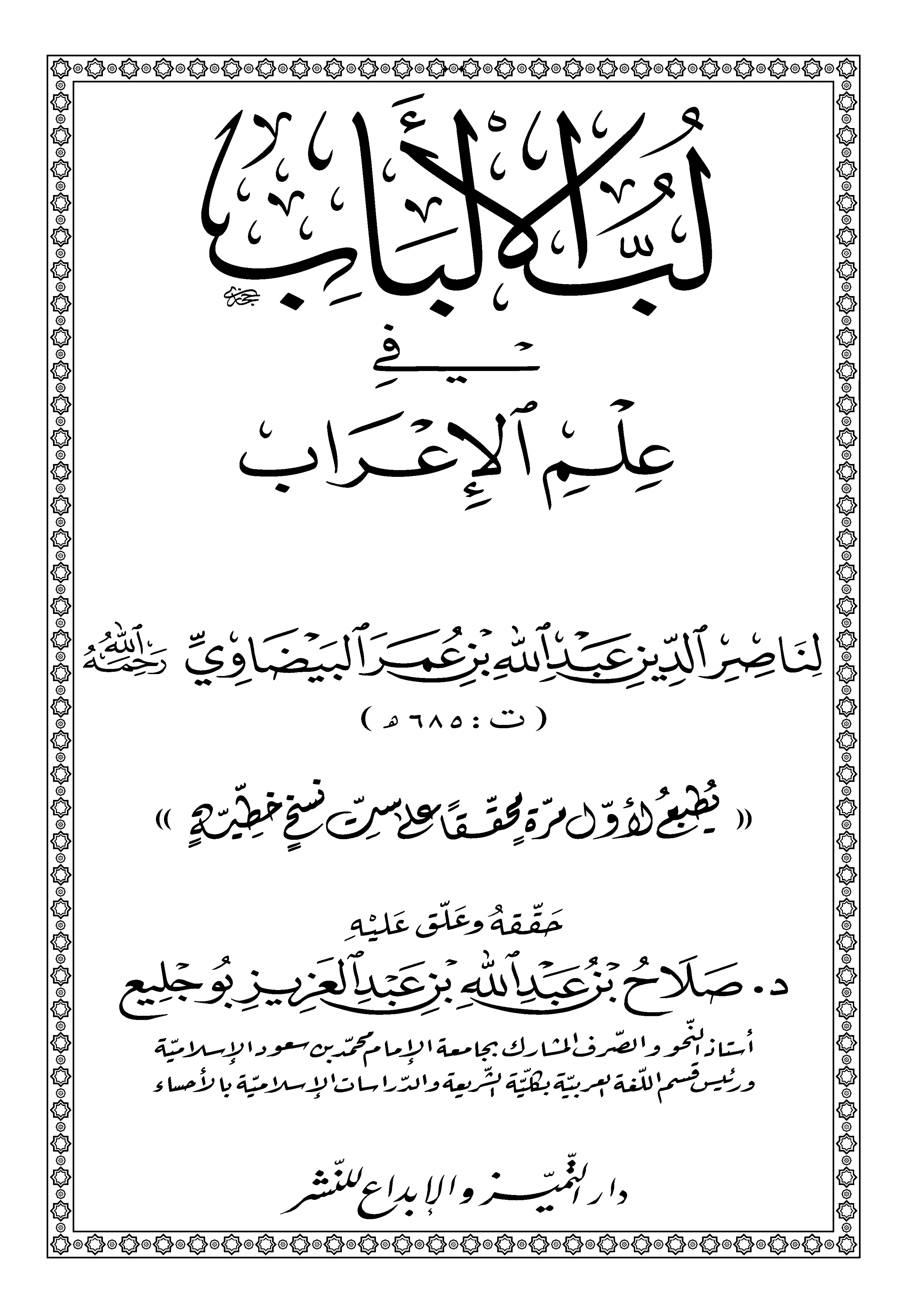
دار التميز والإبداع للنشر

Salahj1390@hotmail.com

+٩٦٦ ٥٣ ٦٢٢ ٢١١٨

+٩٦٦ ١٣ ٥٨٧ ٩٩٩٢

المملكة العربية السعودية
الأحساء



لُبُّ الألباب

في علم الإعراب

لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي رحمه الله

(ت : ٦٨٥ هـ)

((يُطبع لأول مرة محققاً على ست نسخ خطية))

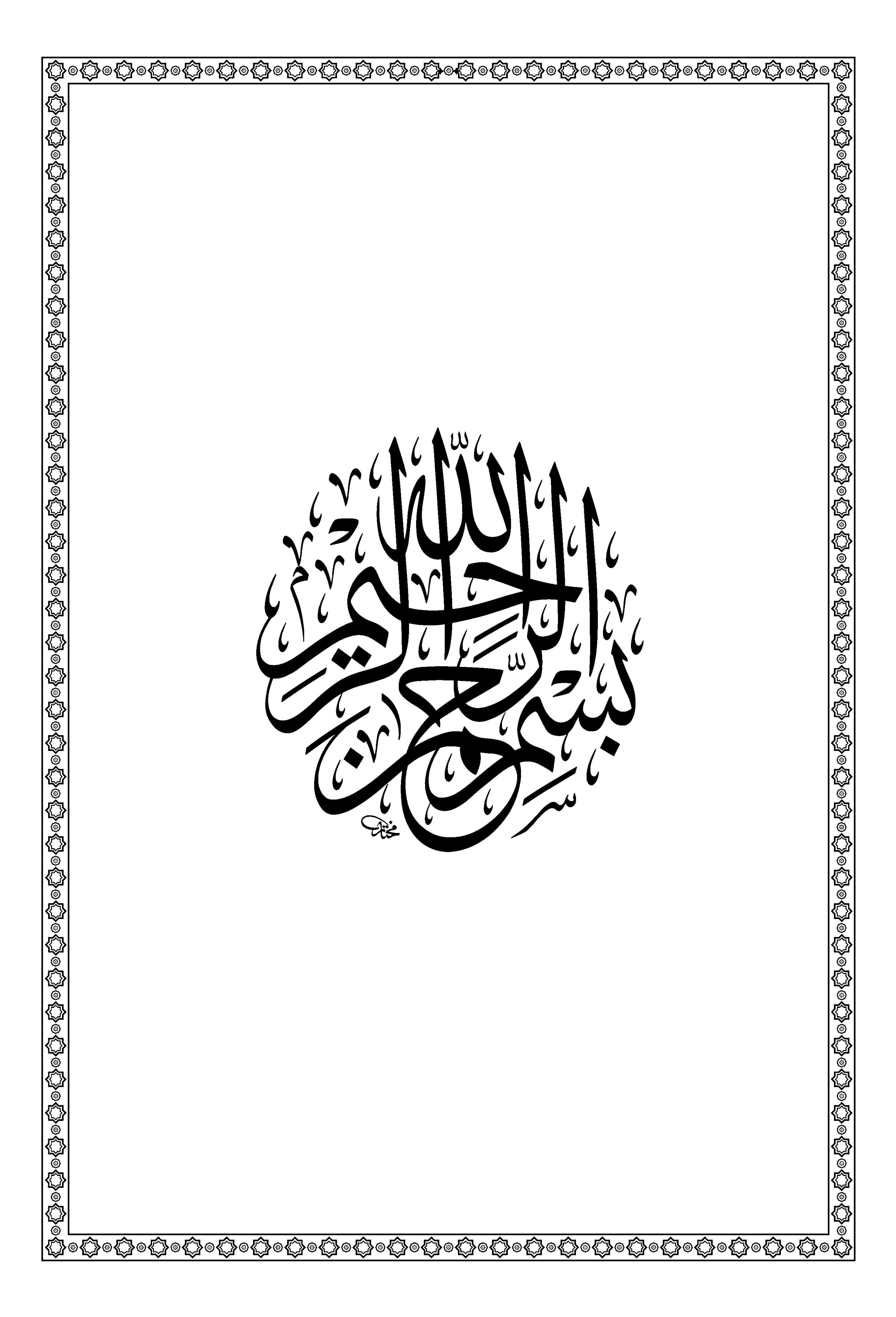
حققه وعلّق عليه

د. صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

دار التميز والإبداع للنشر


بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فهذا أحد مؤلفات القاضي ناصر الدين البيضاويّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو متنٌ نحويّ، عُني به العلماء وكتبوا عليه الشروح، قال عنه صاحب كشف الظنون: «لباب الألباب في علم الإعراب، وهو مختصر الكافية للبيضاويّ... وهو منطوٍ على فوائد جليلة جليّة، ومتكفّل لغرائب النحو بوجازة ألفاظٍ عبقريّة، وقد ذكر فيه ما هو الواجب مما تركه ابن الحاجب»[1].

فعزمت لذلك على تحقيقه ودراسته والتعليق عليه وإخراجه؛ خدمة للعلم وأهله، وقد يسّر الله لي ست نسخ نفائس للكتاب.

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٥٤٦).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين:

قسم للدراسة، وقسم للتحقيق.

أما القسم الأول «الدراسة» فتناولته في مبحثين:

الأول: التعريف بالمؤلف، وتناولت فيه: اسمه ومولده، وشيوخه، وصفاته، وتلامذته، ومؤلفاته، ووفاته رحمه الله.

الثاني: التعريف بالكتاب، وتناولت فيه: اسم الكتاب، ونسبته للمؤلف، ومنهجه، ومذهبه النّحويّ، ومصطلحاته، وأهم مظاهر اختصار كافية ابن الحاجب في كتاب «لب الألباب في علم الإعراب» للبيضاويّ، وختمته ببيان شروح الكتاب.

وأما القسم الثاني «التحقيق» فتناولت فيه: منهج التّحقيق، ووصف نسخ الكتاب وصورها، والنّص المحقّق.

وبعدُ: فهذا جهدي، صوابه من الله، وخلله منّي.

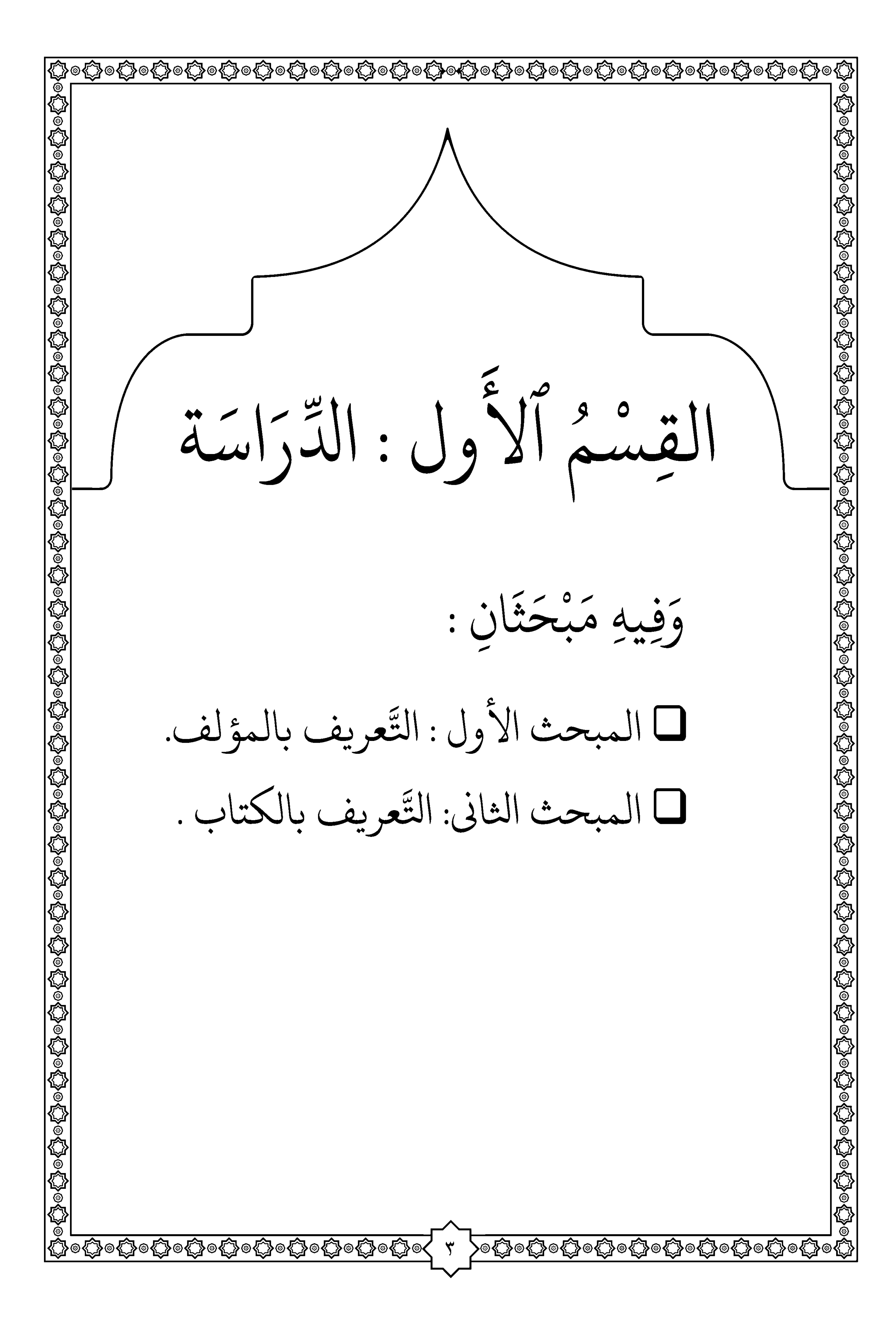
والله أسأل أن يوفقنا ويبارك أعمالنا، ويرزقنا الإخلاص، وأن يتقبلنا ويقبل منا إنّه سميع مجيب

كتبه

د. صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع

أستاذ النّحو والصّرف المشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

ورئيس قسم اللّغة العربيّة بكلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء



القِسْمُ ٱلأَول : الدِّرَاسَة

وَفِيهِ مَبْحَثَانِ :

- المبحث الأول : التَّعريف بالمؤلف.
- المبحث الثانى: التَّعريف بالكتاب .

المبحث الأول: التَّعريف بالمؤلف

أولًا: اسمه ومولده رحمه الله[1]:

هو: الإمام القاضي المفسر ناصر الدين أبو سعيد أو أبو الخير عبد الله بن أبي القاسم عمر بن محمد بن أبي الحسن علي البيضاويّ الشيرازيّ الشافعيّ.

ولد في المدينة البيضاء -وإليها نسبته- بفارس قرب شيراز، ولا تعلم سنة ولادته تحديدًا، والغالب أنّ مولده أوائل القرن السابع الهجري.

ثانيًا: شيوخه رحمه الله :

تتلمذ الإمام البيضاويّ على جملة من الشيوخ، منهم:

١- والده الإمام أبو القاسم عمر بن محمد بن علي البيضاوي (ت:٦٧٥هـ)، أخذ عنه الفقه على مذهب الشافعي، وكان من الأئمة، وتولى القضاء بشيراز ودرّس وحدّث، وجمع بين العلم والتقوى، وقد تأثر به البيضاوي كثيرًا، وكان يشير إلى أقواله في ثنايا كتبه[2].

---

(١) تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧)، وكتاب السلوك لمعرفة الملوك (٣/ ٧٣٣)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٢)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/ ١٣٦)، والعقد المذهب في حملة المذهب لابن الملقن (١٧٢)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/ ٥٠)، والأعلام للزركلي (٤/ ١١٠)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٦٦).

(٢) مرآة الجنان (٤/ ٢٢٠).

٢- الشيخ شرف الدين عمر البوشكاني الزكي (ت:٦٨٠هـ)، كان من أكابر العلماء العاملين، علاّمة في جملة من الفنون، كان الإمام البيضاوي عين تلامذته، ولما توفي رثاه البيضاويّ بقصيدة طويلة كانت مكتوبة على مرقده[1].

❀❀❀

○ ثالثًا: صفاته رحمه الله :

كان الإمام البيضاويّ إمامًا بارعًا، مصنّفًا مبرزًا، نظارًا خيرًا، صالحًا متعبدًا، فقيهًا أصوليًا، متكلمًا مفسرًا، محدّثًا أديبًا نحويًا، مفتيًا قاضيًا، فريد عصره ووحيد دهره، أثنى على علمه وفضله غير واحد، وهو قاضي قضاة شيراز وعالم أذربيجان ونواحيها، وتصدّى سنين طويلة للفتيا والتدريس، برع في الفقه والأصول وجمع بين المعقول والمنقول، تكلم كل من الأئمة بالثناء على مصنفاته التي تشهد له برسوخ القدم وعلو الكعب، وانتفع به الناس وبتصانيفه، وولي قضاء شيراز وقابل الأحكام الشرعية بالاحترام والاحتراز، ثم صرف عن القضاء فرحل إلى تبريز حتى توفي فيها[2].

❀❀❀

---

(١) ينظر: البيضاوي ومنهجه في التفسير «رسالة دكتوراه» ليوسف أحمد علي في جامعة أم القرى (ص:١٨).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٢)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/ ٥٠).

○ **رابعًا: تلامذته رحمه الله:**

❑ **أخذ عن الإمام البيضاوي من لا يحصى كثرة من التلامذة، عرف منهم:**

١- **الشيخ الإمام فخر الدين أبو المكارم أحمد بن الحسن الجاربردي (ت:٧٤٦هـ)**، شرح المنهاج في أصول الفقه لشيخه، وتصريف ابن الحاجب، وله حواش مشهورة على الكشاف[١].

٢- **الشيخ كمال الدين أبو القاسم عمر بن إلياس بن يونس المراغي،** أبو القاسم الصوفي، (ولد عام ٦٤٣هـ، وتوفي بعد ٧٣٢هـ)، قرأ عليه المنهاج والغاية القصوى والطوالع[٢].

٣- **زين الدين الهنكي**، ذكر ابن حجر وغيره: أنّ الشيخ زين الدين الهنكي تلميذ القاضي ناصر الدين البيضاويّ[٣].

❁❁❁

(١) الدرر الكامنة (١/ ١٣٢).

(٢) الدرر الكامنة (٣/ ٢٣٢).

(٣) ينظر: مفتاح السعادة (١/ ٢١١).

○ **خامسًا: مؤلفاته[1] رحمه الله :**

❑ **امتاز الإمام البيضاوي بتصانيفه البديعة المشهورة والتي تنوعت فنونها، منها:**

١- **التفسير المسمى بـ «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»**، اشتهر وبهر وتلقاه العلماء بالقبول، وذاع ذكره في سائر الأقطار وسار مسير الشمس في رابعة النهار، واشتغل به العلماء إقراءً وتدريسًا وشرحًا، وهو كتاب عظيم الشأن غني عن البيان، لخص فيه من الكشاف ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة والكلام، ومن تفسير الراغب ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات، وضم إليه ما رواه زناد فكره من الوجوه المعقولة والتصرفات المقبولة.

٢- **منهاج الوصول إلى علم الأصول** في أصول الفقه، وهو مختصر مرتب على مقدمة وسبعة كتب، وقد أخذ كتابه من «الحاصل» للأرموي والذي أخذ مصنفه من «المحصول» للفخر الرازي، و«المحصول» استمداده من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالبًا، أحدهما: «المستصفى» للغزالي، والثاني: «المعتمد» لأبي الحسن البصري، والمنهاج متن مشهور، وقد اعتنى به العلماء، وعليه شروح كثيرة.

---

(١) تنظر مؤلفات البيضاويّ في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٢)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/ ٥٠).

٣- **طوالع الأنوار في أصول الدين في علم الكلام**، قال عنه السبكي: «وهو أجل مختصر صنف في علم الكلام، وقد اعتنى العلماء به إقراء وتدريسًا وشرحًا»[١].

٤- **الغاية القصوى في دراية الفتوى على مذهب الشافعية في علم الفقه**، وقد طبع الكتاب في مجلدين بتحقيق: علي محيي الدين القرة داغي، وطبع بدار الإصلاح.

٥- **شرح المحصول في أصول الفقه للرازي.**

٦- **شرح التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي** في الفقه الشافعي في أربعة مجلدات.

٧- **شرح المنتخب في أصول الفقه** للإمام فخر الدين الرازي.

٨- **لب الألباب في علم الإعراب**[٢]، وهو موضوع التحقيق والدراسة.

٩- **شرح الكافية لابن الحاجب**، ذكره السيوطيّ[٣].

١٠- **تحفة الأبرار في شرح مصابيح السنة للبغوي**، طبع بتحقيق لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب، وزارة الشئون الإسلامية في الكويت، ١٤٣٣هـ.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧).

(٢) كشف الظنون (١/ ١٦٢).

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/ ٥٠).

○ **سادسًا: وفاته** رحمه الله :

مات رحمه الله في تبريز سنة (٦٨٥هـ)[1]، وقيل: سنة (٦٩١هـ)[2].

وأما قول الشهاب الخفاجي في حاشية التفسير: «إنه توفي سنة ٧١٩هـ»[3] فمما لا يعول عليه.

❀❀❀

(١) الوافي بالوفيات (٦/ ٨٩)، والبداية والنهاية (١٣/ ٣٠٩)، وبغية الوعاة (٢/ ٥٠)، والأعلام للزركلي (٤/ ١١٠)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٦٦).

(٢) العقد المذهب في حملة المذهب لابن الملقن (١٧٢)، وطبقات الأسنوي (١/ ١٣٦).

(٣) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاويّ (١/ ٥).

المبحث الثاني التَّعريف بالكتاب

○ أولاً : اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف:

❑ **فأمّا اسمه** فقد اختلفت المصادر والمخطوطات في اسم هذا الكتاب، ودار الخلاف فيه حول ستة أسماء:

١- **لب الألباب في علم الإعراب**، جاء هذا الاسم في كشف الظنون[١] وهداية العارفين[٢]، وذكر محقق كتاب «الغاية» للبيضاوي أنّ هناك نسخة من هذا الكتاب في دار الكتب المصرية برقم (٦٤٠)، وقد كتب على صفحة العنوان: «لب الألباب»[٣].

٢- **لب اللباب في علم الإعراب**، جاء هذا العنوان في «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان[٤] والأعلام للزركلي[٥].

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٥٤٦).

(٢) هداية العارفين (١/ ٤٦٣).

(٣) الغاية القصوى في دراية الفتوى (١/ ١٠٠).

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥/ ٣٢٢).

(٥) الأعلام للزركلي (٤/ ١١٠).

٣- **اللّبُّ**، ذكر هذا العنوان في نهاية النسخة «ج»، وذكر أيضًا في بداية النسخة «د» قبل المقدمة، وصرح به البركليّ في شرحه حيث قال: «فلمَّا أردْتُ أنْ أدرسَ «كتابَ اللبِّ» المنسوبَ إلى الإمامِ الأوحَديِّ عمرَ القاضِي البيضاويِّ عليه رحمةُ للهِ العزيزِ القويِّ سألَني بعضُ أصحابِي أنْ أكتبَ لهمْ شرْحًا»[1].

في كشف الظنون: «واختصرها القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، وسمّاه: «اللب»[2].

٤- **تلخيص الكافية**، وجاء هذا العنوان قبل مقدمة الكتاب في النسخة «أ»، وفي نهايتها قال الناسخ: «تم تلخيص الكافية».

٥- **مختصر الكافية**، جاء هذا العنوان في نهاية النسخة «ب»، حيث قال الناسخ: «تمت مختصر الكافية».

وقال القونوي في حاشيته على تفسير البيضاوي: «وله مختصر الكافية»[3].

وكذلك قال الشهاب الخفاجي في حاشيته[4] على تفسير البيضاوي.

٦- **متن الامتحان**، جاء هذا العنوان في بداية النسخة «و» قبل المقدمة.

❊❊❊

(١) شرح البركلي (ص:٤٥)، والصواب أن البيضاوي اسمه: عبدالله بن عمر.

(٢) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٣).

(٣) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (١/ ٢٤).

(٤) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (١/ ٥).

❑ رَأْيُ ٱلْبَاحِثِ:

▣ **لم يذكر المؤلف اسم الكتاب في مقدمته**، ولكن هذا لا يمنع أن يكون المؤلّف قد سمّى كتابه ونقل عنه ثم بدأ التصرف في هذا العنوان من النساخ، والذي يظهر لي أنّ اسم الكتاب: «**لب الألباب في علم الإعراب**»، كما صرح به صاحب الكشف وصاحب الهداية.

▣ **وأمّا «اللّب» فالذي يظهر أنّه اختصار للعنوان الأصلي**؛ لذا ذكره صاحب الكشف في موضع فقال: «واختصرها القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، وسمّاه: «اللب»[1]، فلما أراد الحديث عن الكتاب ذكره بالعنوان الكامل «لب الألباب في علم الإعراب»[2].

▣ **ويدل على قصد الاختصار**: قوله لما تحدث عن كتاب «لب الألباب في علم الإعراب» للإسفراييني (ت:٦٨٤هـ) : «**وهو غير لب البيضاوي**»[3]، فذكره بالاختصار، وإثبات المغايرة يقتضي أنّه يحمل نفس عنوان كتاب الإسفراييني.

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٣).

(٢) كشف الظنون (٢/ ١٥٤٦).

(٣) كشف الظنون (٢/ ١٥٤٥).

▣ **ويؤخذ على صاحب الكشف أمران:**

○ **الأول:** أنَّـه في أول ذكـر للكتـاب ذكـره بالعنـوان المختـصر، ثـم لما ذكـره مـرة أخـرى ذكـره بالعنـوان الكامـل، فـكان ينبـغي أن يعكـس؛ ليـدل الأول الكامـل على الثـاني المختـصر.

○ **والثـاني:** أنّـه في أول ذكـر للكتاب صرّح بـأنّ المؤلف سـمّاه «اللب»، فـكان ينبـغي عليـه في هـذا الموضـع أن يذكـر الاسـم الكامـل للكتـاب الذي سـمّاه المؤلـف بـه، لا أن يختـصره؛ إذ ليـس هـذا محـل الاختصار.

وفي نسـخة «**د**» جـاء الاسـم قبـل المقدمـة -كمـا ذكـرتُ-: «**هـذا كتـاب اللـب للبيضـاوي**» وفي الهامـش الأيمـن كُتـب وبنفـس خـط الناسـخ: «**لب الألبـاب في علـم الإعـراب، وهـو مختـصر الكافيـة للقـاضي ناصر الديـن عبد الله البيضـاوي المتـوفى سـنة ٦٨٥هـ**»، وكأنّـه تعليـق على العنـوان ببيـان أصلـه.

▣ **وقـد اشـتهر كتـاب البيضـاويّ باسـمه المختـصر أكـثر مـن اسـمه الأصـلي**، وقـد أشرت إلى من ذكـره بهذا الاسـم، وأيضًا بعض الـشروح جاءت بهـذا الاسـم «**شرح اللب**» وسـيأتي ذكرها بالتفصيـل، ومن أشـهرها: «امتحان الأذكيـاء شرح كتـاب اللـب» للبركليّ.

▣ **وقد جعل محقق شرح البركلي د. حمدي الجبالي عنوان الشرح «شرح لب الألباب في علم الإعراب»، وهو غريب؛ لأمرين:**

○ **الأول:** أنّ شرح البركلي له اسم اشتهر به، وهو «امتحان الأذكياء»، وهذا العنوان موجود على صفحة العنوان في نسختين من النسخ التي اعتمدها المحقق، ولم يثبت المحقق هذا العنوان.

○ **الثاني** -وهو الأهم- : أنّ المحقق اعتمد على ثلاث نسخ خطية للشرح، جاء في صفحة العنوان للنسخة «أ» العنوان التالي: «كتاب شرح مختصر البيضاوي»، وجاء في صفحة العنوان للنسخة «ج»: «هذا شرح كتاب اللب»، ولم يذكر شيء في نسخة «ب»، فالعنوان الصحيح لهذا الشرح: «امتحان الأذكياء شرح اللب للبيضاوي»، وقد طبع هذا الشرح مؤخرًا بهذا الاسم، تحقيق: د. يسار ساير الجيب، دار تحقيق الكتاب.

ولعل النحاة أرادو بهذا الاختصار التفريقَ بين كتابي الإسفراييني والبيضاويّ؛ إذ هما يحملان نفس العنوان، والمؤلفان متعاصران، فالأول (ت:٦٨٤هـ) والثاني: (ت:٦٨٥هـ).

▣ **وأما تسميته بـ«لب اللباب في علم الإعراب»** فقد ذكره بروكلمان عن نسخة في الإسكوريال برقم (١٦٧)[1]، والذي يظهر لي أنّها محرفة من العنوان الأصلي.

▣ **وأما تسميته بـ«مختصر الكافية» و«تلخيص الكافية»** فتجوّزٌ باعتبار موضوع الكتاب؛ إذ هو مختصر للكافية وتلخيص لها، لا أنّهما اسمان للكتاب، قال صاحب الكشف: «لب الألباب في علم الإعراب، وهو مختصر الكافية للبيضاويّ»[2].

وجاء في هامش نسخة «د» : «لب الألباب في علم الإعراب، وهو مختصر الكافية للقاضي ناصر الدين عبد الله البيضاوي».

▣ **وأما تسميته بـ«متن الامتحان»** فتجوّزٌ باعتبار أهم الشروح عليه، وهو «امتحان الأذكياء»، أي: هذا متن لهذا الشرح الموسوم بامتحان الأذكياء.

▣ **وأما نسبة الكتاب إلى البيضاوي** فقد أجمعت المصادر التي ذكرت الكتاب والنسخ الخطية للكتاب وشرّاحه أنّ الكتاب للقاضي ناصر الدين البيضاويّ[3].

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥/ ٣٢٢).

(٢) كشف الظنون (٢/ ١٥٤٦).

(٣) المرجع السابق (١/ ١٦٢)، وهداية العارفين (١/ ٤٦٣)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥/ ٣٢٢)، والأعلام (٤/ ١١٠).

○ **ثانياً منهج المؤلف في الكتاب :**

لـم يذكـر المؤلف مقدمـةً للكتاب يبـين فيه منهجـه وترتيبه الذي سـار عليـه، إلا أنّ منهجـه في ترتيـب الكتـاب واضـح، فقـد سـلك في تقسـيمه وترتيبـه مسـلك ابـن الحاجـب في كافيتـه، ولا غرابـة في ذلـك، فـإنّ كتـاب البيضـاويّ كمـا ذكـر العلمـاء تلخيـص واختصـار لكافيـة ابـن الحاجب؛ لذا فقـد قسـم كتابـه إلى أقسـام ثلاثـة مرتبـة على النحـو التالي:

○ **قسم الأسماء.**

○ **قسم الأفعال.**

○ **قسم الحروف.**

وقد اسـتهل المصنّـف كتابـه بتعريف الكلمـة والكلام ذاكـرًا أنواع الإعـراب، ومـن خـلال ذلـك أورد أحـكام الممنـوع مـن الـصرف وموانع الصرف.

ثـم بعـد ذلـك دخـل في: **قسـم الأسـماء، وهـو القسـم الأول من أقسـام الكتـاب، وبـدأه بالمرفوعات**، وفيها تحـدث عن الفاعل، والنائـب عن الفاعل، والمبتـدأ والخـبر، وخـبر «إنّ» وأخواتهـا، وخـبر «لا» لنـفي الجنس، واسـم «ما» و«لا» المشـبهتين بـ«ليس».

ثـم انتقـل إلى المنصوبـات، وفيهـا تحـدث عـن المفعـول المطلـق، والمفعـول بـه، والمنـادى، والاشـتغال، والتحذيـر، والمفعـول فيـه، والمفعـول له، والمفعـول معـه، والحـال، والتميـيز، والمسـتثنى، وخـبر «كان» وأخواتهـا،

والمنصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس، وخبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس».

ثم انتقل إلى المجرورات، وتحدث فيها عن الإضافة.

ثم تحدث عن التوابع: العطف، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان.

ثم تحدث عن المبني، وبحث فيه: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركبات، والكنايات، والظروف.

ثم عرض للمعرفة والنكرة، وأسماء العدد، والمذكر والمؤنث، والمثنى، والمجموع، والمصدر، والمشتقات: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

القسم الثاني من أقسام الكتاب: وفيه بحث المصنّف الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، ثم الفعل المبني للمجهول، ثم الفعل المتعدي وغير المتعدي، ثم أفعال القلوب، ثم الأفعال الناقصة، ثم أفعال المقاربة، ثم فعل التعجب، ثم أفعال المدح والذم.

القسم الثالث من أقسام الكتاب: وبحث فيه: حروف الجر، ثم الحروف المشبهة بالفعل، ثم الحروف العاطفة، ثم حروف التنبيه، ثم حروف النداء، ثم حروف الزيادة، ثم حروف الإيجاب، ثم حرفي التفسير، ثم حروف المصدر، ثم حروف التخصيص، ثم حرف التوقع، ثم حرفي الاستفهام، ثم حروف الشرط، ثم حرف الردع، ثم التنوين، ثم نون التوكيد، ثم حرفي الكسكسة والكشكشة.

▣ هكـذا قسـم البيضـاويّ ﵀ كتابـه، وتنـاول في كل قسـم الأحـوال النحويـة الخاصـة بـه بصـورة منفصلـة عن غـيره مـن الأقسـام، وكان ينتقل مـن قسـم لآخـر دون تمهيـد، بـل الانتقـال يكـون تلقائيًا ومبـاشرًا.

▣ وقـد الـتزم البيضـاوي ﵀ بهـذا التقسـيم، ولـم يخـل بـه إلا في بعـض المواضـع القليلـة جـدًا، والدليـل على التزامه بهـذا المنهج :

أنّـه تحدث عن خـبر «كان» ضمن منصوبات الأسـماء، ولـم يحدد أخوات «كان» إلا في قسـم الأفعـال تحـت عنـوان: الأفعـال الناقصـة، موضحًـا عملها ومعنى كل منهـا بالتفصيل.

وكذلـك حـروف العطـف، فقد ذكـر العطـف في قسـم الأسـماء، إلا أنّه ذكـر حروفـه في قسـم الحروف.

وهذا دليل التزامه بالنهج الذي انتهجه.

ومن المواضع التي أخلّ فيها بهذا النهج:

ذكـر جـوازم المضـارع في قسـم الأفعـال بـدلًا مـن ذكرهـا في قسـم الحـروف، وكذلـك نواصـب المضـارع.

وأبرز ملامح منهج البيضاويّ هي:

١- **التقعيد والتفصيل**، فيبدأ عادة بقاعدة عامة للباب ثم يفصل في حكم القاعدة ومن أمثلة ذلك:

قوله: «المفعول معه: ما صاحَب معمولًا بالواو، ولو عامله لفظًا وأمكن العطف جاز، وإن معنى وأمكن وجبَ، وإلا فالنّصب كـ: جئت وزيدًا، وما لك وعمرًا»[١].

٢- **قلة الاستشهاد**، جاءت الشواهد في كتاب «لب الألباب في علم الإعراب» قليلة جدًا، وبطريقة الاقتباس من غير إشارة إلى أنّ الشاهد آية من القرآن أو بيت من الشعر، **ومن ذلك**:

قوله: «وكثُرت في نحو: (إِمَّا تَرَيِنَّ) »[٢]، وهي آية من القرآن الكريم.

قوله مفرقًا بين البدل وعطف البيان: «ويظهر الفرق بينهما في: يا هذا زيد، و«التارك البكريّ بشر»[٣]، ومعروف أنّ «التارك البكريّ بشر» جزء من بيت شعريّ.

قوله في حكم تكرار المنادى: «ويُضم ويُنصب: «يا تيم تيم عدي»[٤]، ومعروف أنّ «يا تيم تيم عديّ» جزء من بيت شعريّ.

---

(١) لب الألباب (١٤٠).

(٢) لب الألباب (٢٤١).

(٣) لب الألباب (١٦٩).

(٤) لب الألباب (١٣٣).

قوله: «إلا بقرينة كـ: «بنونا بنو أبنائنا»[1]، وهو جزء من بيت شعري.

وقد يشير إلى لغات العرب، ومنه قوله: «خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس» : المسند إلى اسمهما، **ولا يعملان في تميم**»[2].

٣- **الإيجاز وتجنب التكرار**، ترسّم البيضاويّ في مسائل الكتاب سبيل الإيجاز وعدم التكرار، يعرضها مجملة دون استطراد أو تطلب حصر.

ومن شواهد الإيجاز:

قلة الأمثلة، وهي ظاهرة بارزة في هذا الكتاب؛ لذا احتاج الأمر من المحقق أن يعنى بالتمثيل لأكثر مسائل الكتاب؛ لتتضح القاعدة والمسألة التي يذكرها المصنّف، وقد وصل الإيجاز في هذا الكتاب إلى حدّ الإلغاز، وكأنّه امتحان للأذكياء.

الاستغناء بالمثال عن المقال اختصارًا، كقوله في حذف المبتدأ: «ويُحذَفُ، ويجبُ في نحو: «الحمدُ لله الحميدُ، وسمعٌ، وزيدٌ الخبزَ آكلُه»[3].

التخفّف من عرض الخلاف ومذاهب النّحويين وأدلتهم، فالكتاب مختصر تعليميّ.

❊ ❊ ❊

---

(١) لب الألباب (١١٥).

(٢) لب الألباب (١٥٧).

(٣) لبّ الألباب (١١٦).

○ ثالثًا: مصطلحاته رحمه الله:

المصطلح النحويّ هو: اتفاق بين النّحاة على استعمال ألفاظ معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النّحوية، ومصطلحات الكتاب لم تخرج عن مشهور مصطلحات البصريين، ومن هذه المصطلحات التي استخدمها البيضاويّ:

- المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وكلها مصطلحات بصرية، وأما الكوفيون فلا مفعول عندهم إلا المفعول به، ويسمون باقي المفعولات شبه المفعول، والفراء يطلق: «التفسير» على المفعول لأجله والتمييز[1].

- البدل، وهو مصطلح بصريّ، أما الكوفيون فيسمونه: الترجمة[2].

- «لا» النافية للجنس، أما الكوفيون فيسمونه: «لا» التبرئة[3].

---

(١) المصطلح النّحوي (ص:١٦٢).

(٢) موسوعة المصطلح النحويّ (٢/ ٦٣٦).

(٣) دراسة في النحو الكوفي (ص:٢٦٩).

○ **رابعًا: مذهبه النّحويّ:**

تقدم أنّ البيضاويّ رحمه الله لم يعن بذكر الخلاف النّحويّ، ومع ذلك فيمكن معرفة موقفه من مذهبي النحاة البصريّ والكوفيّ من كلامه ضمنًا لا تصريحًا، **وهو كغيره من النحاة المتأخرين غالب الآراء التي تبنّاها موافقة لنحاة البصرة**، ومع ذلك فقد **يوافق** الكوفيين في بعض آرائهم، وقد **يخالف** بعض البصريين في آرائهم.

❑ **فمن موافقاته رحمه الله لمذهب البصريين ما يلي:**

- **قوله في مجيء «مِن» زائدة**: «و«مِن»: في النفي وما في حكمه»[1]. فلا تزاد عنده في الموجب، خلافًا للكوفيّينَ والأخفشِ[2].

- **قوله في جواز العطف على اسم «إنّ» إذا تقدم الخبر**: «فجاز العطف بالرفع على الاسم ولو حكمًا لو تقدم الخبرُ ولو تقديرًا»[3]، ومذهب الكوفيين الجواز وإن لم يتقدم الخبر[4].

---

(١) لب الألباب (٢٣٣).

(٢) الجنى الداني (ص:٣١٧-٣١٨).

(٣) لب الألباب (٢٢٥).

(٤) المغني في مسائل الخلاف النحويّ والصّرفي (ص:٢١٦).

❑ **ومن موافقاته رحمه الله لمذهب الكوفيين:**

- **قوله في رافع الفعل المضارع:** «ويرفع لو جُرِّد عن الناصب والجازم»[1].

وهو مذهب الكوفيين عدا الكسائي الذي يرى أنّ المضارع يرتفع بالزائد في أوله، وأما البصريون فيقولون: بأنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم[2].

❑ **ومن مخالفته رحمه الله لبعض نحاة البصرة:**

- **قوله:** «ولو نكّر ما فيه علمية مؤثرة صُرف، إلا نحو: «أحمر»[3] **فخالف بذلك الأخفش** الذي يرى أنّ نحو: «أحمر إذا سمي به ثم نكّر فإنه يكون مصروفًا[4].

- **قوله:** «فعل التعجب: مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ، ولا يتصرفان، ولا يجوز التقديم، والفصل»[5]. **فخالف بذلك المازنيّ** الذي أجاز الفصل بالظرف[6].

- **قوله في إعراب اسم «لا» التي لنفي الجنس:** «فلو مفردًا بني على نصبه»[7].

فخالف بذلك بعض البصريين كالجرميّ وابن درستويه، فعندهما أنّه معرب لا مبنيّ[8].

(١) لب الألباب (٢٠٤).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٥٤٩).

(٣) لب الألباب (١٠٦).

(٤) أوضح المسالك (ص:٣٢٢).

(٥) لب الألباب (٢١٥).

(٦) الكافية لابن الحاجب (ص:٢١١).

(٧) لب الألباب (١٥٤).

(٨) التذييل والتكميل (٥/ ٢٤٩)، وآراء ابن درستويه النحوية والتصريفية (ص:١٥٣).

○ **خامسًا: منهجية التأليف بين «كافية» ابن الحاجب رحمه الله و«لُبّ» البيضاويّ رحمه الله:**

□ **اشتهر عند العلماء أنّ «لبّ الألباب» للبيضاويّ هو مختصرٌ لـ«كافية ابن الحاجب».**

قال صاحب الكشف: «لبّ الألباب في علم الإعراب، وهو مختصر «الكافية» للبيضاوي،... وقد ذكر فيه ما هو الواجب مما تركه ابن الحاجب»(١).

▣ **والذي يظهر لي بعد قراءة متأنية للبّ البيضاويّ أنّ وصفه بالمختصر غير مناسب؛** إذ فيه **زيادات** على ما في «الكافية»، تشمل بعض القيود والأحكام المهمة التي لم يذكرها ابن الحاجب، وفيه كذلك **استبدال** لبعض العبارات التي يرى المصنّف أنّها أنسب مما ذكرها ابن الحاجب، **فالوصف المناسب لكتاب البيضاويّ هو أنّه تهذيبٌ للكافية.**

▣ **وأهم مظاهر التهذيب التي ظهرت لي تكمن في أربعة أشياء:**

○ **أولًا: الزيادة:**

- **قال ابن الحاجب في الممنوع من الصرف:** «فإن سمّي به مذكر فشرطه: الزيادة على الثلاثة»(٢)، ولم يذكر العكس. **وقد ذكره البيضاويّ**، فقال: «ولو سمّيتَ امرأة بمذكّرٍ»(٣).

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٥٤٦).

(٢) الكافية (ص: ٦٤).

(٣) لب الألباب (١٠٤).

قال البركليّ معقبًا على هذه الزيادة: «ولما بُيِّنَ حالُ تسميةِ الذكرِ بالمعنويِّ كانَ مظنةَ خلجانِ الحالِ بمعرفَةِ حالِ العكْسِ، فقالَ زائدًا على «الكافيةِ»: «ولو سَّميتَ امرأة بمذكَّرٍ»[1].

- **قال البيضاويُّ في الممنوع من الصرف:** «والتركيب: ولا بد من اسمين»[2]، فأخرج بهذا القيد «ولا بد من اسمين»: نحو: «البيت علمًا على البيت الحرام، والمدينة علمًا لطيبة، والكتاب علمًا لمصنف سيبويه، فكلها أعلام بالغلبة مركبة، إلا أنها مركبة من حرف واسم؛ لذا جاءت مصروفة، وهذا القيد زيادة على الكافية[3].

قال البركليّ: «وقدْ أصابَ في زيادةِ هذهِ على «الكافيةِ»[4].

- **قال البيضاويُّ في مواضع تقديم المبتدأ:** «... ويجب لو تضمن [٤/ب] ما له الصدر، كـ: «مَنْ أبوكَ»؟ أو كان خبره فعلَه، أو بعد «إلا»، أو معناها»[5].

قوله: «أو بعد إلا أو معناها» زيادةٌ على «الكافيةِ»[6].

---

(١) شرح لب الألباب (١١٩).

(٢) لب الألباب (١٠٥).

(٣) الكافية (ص:٦٥).

(٤) شرح لب الألباب (ص:١٢٤).

(٥) لب الألباب (١١٥).

(٦) الكافية (ص:٧٨).

- **قال البيضاويّ في نداء المضاف إلى ياء المتكلم:** «وأتى غلامَ، وبالضم فيما غلب إضافته إليها»[1].

قوله: «فيما غلب إضافته إليها» متعلق بقوله: «جاز يَا غلاميْ، إلى آخرِه»، أي: أنّ الحذف والقلب في المضاف إلى ياء المتكلم لا يكون إلا فيما غلب إضافته إليها، لا في كلِّ منادى مضافٍ إليها، فلا يجوزُ في: «يا عدُوِّي» الحذفُ والقلْبُ، وإنَّمَا يجوزُ فيه الإسكانُ والفتحُ فقطْ، كما في غيرِ المنادَى.

قال البركليّ في قول المصنف: «فيما غلب إضافته إليها»: «وهذه زيادةٌ لازمَةٌ»[2]، أي: قيد لازم في الوجوه الجائزة، زاده المصنف ولم يذكره ابن الحاجب في الكافية[3].

❀❀❀

(١) لب الألباب (١٣٤).

(٢) شرح لب الألباب (ص:١٩٣).

(٣) الكافية (ص:٩٢).

○ **ثانيًا: الحذف:**

- **ذكر ابن الحاجب في باب الممنوع من الصرف** تعريفَه وأسبابه وأمثلته، ثم فَصّل في الأسباب[1]، **وأما البيضاويّ** فقد ترَكَ التعريفَ وعَدَّ الأسباب والأمثلةَ؛ استغناءً بالتفصيلِ الذي ذكره[2].

- **جعل ابن الحاجب** العَلَميَّة شرطًا للمعرفة التي هي من أسباب المنع من الصرف[3]، **وأما البيضاويّ** فاكتفى بذكر العلمية.

قال البركلي معلّقًا على صنيع البيضاويّ: «ولَمَّا كانَ ما عدَا العلميَّةَ من المعارفِ غيرَ معتَبَرٍ جعَلَ العلميَّةَ نفسَ السبَبِ، لا شرْطًا للمعرفةِ الَّتي هيَ السببُ كمَا فعلَ ابنُ الحاجبِ؛ إيجازًا وقصْرًا للمسافةِ»[4].

- **ذكر ابن الحاجب في الكافية** حروف الجر إجمالًا، ثم فصّل القول فيها[5]، **وأما البيضاويّ** فقد اكتفى بذكرها في التفصيل، وكذلك صنع في حروف العطف، وهي طريقة بارزة عنده في اختصار الكافية، فيترك التعداد الإجمالي استغناء بالتفصيل.

---

(١) المرجع السابق (ص:٦٤).

(٢) لب الألباب (١٠٣).

(٣) الكافية (ص:٦٤).

(٤) شرح لب الألباب (ص:١١٣).

(٥) الكافية (ص:٢١٥).

- **قال ابن الحاجب**: «و"غير" صفة حملت على "إلا" في الاستثناء كما حملت "إلا" عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء»[1]. فقيّد مجيء "إلا" صفة بكونها تابعة لمنكور غير محصور. **وقد حذف البيضاويّ** هذا القيد وعمّم الحكم.

قال البركليّ: «ولقد أصابَ المصنِّفُ في مخالفةِ ابنِ الحاجبِ في التعميمِ من وجهين: عدمِ اختصاصِ الصفةِ بإلا، وتبعيَّةِ الجمعِ المنكُورِ غيرِ المحصورِ»[2].

❀❀❀

○ ثالثًا: التقديم والتأخير:

ذكر **ابن الحاجب** باب التنازع بعد باب الفاعل وقبل باب النائب عن الفاعل[3]، **وأما البيضاويّ** فقد ذكره بعد باب النائب عن الفاعل.

قال البركليّ: «وأخَّرَ بحثَ التنازعِ عن مفعول ما لم يسم فاعله مخالِفًا لابنِ الحاجبِ؛ كراهةً للفصلِ بينَ الشيءِ ونائِبه بِمَا لا يَخُصُّه»[4].

❀❀❀

---

(١) المرجع السابق (ص:١١٢).

(٢) شرح لب الألباب (ص:٢١٩). وينظر فيه بقية تفصيل كلام البركلي.

(٣) الكافية (ص:٧٠).

(٤) شرح لب الألباب (ص:١٣٧).

○ رابعًا: تبديل الألفاظ:

- **قال البيضاويّ**: «ويجب لو تضمن ما له الصدر، كـ: «مَنْ أبوكَ»»[1]، **وفي الكافية** بدلًا من التضمن: الاشتمال[2].

قال البركليّ: «عدَلَ عن الاشتمالِ للاختصارِ»[3].

- **قال البيضاويّ في مواضع تقديم الخبر**: «ويتقدم ويجب لو تضمن ما له الصّدر مفردًا كـ: «أين زيدٌ»، أو خصّصه»[4]، **وفي الكافية**: «أو كان مصحّحًا»[5].

وعبارة ابن الحاجب عندي أدق؛ لأنّ مصطلح التخصيص يعني: تقليل الاشتراك، وهو ليس مرادًا هنا، بل المراد: أنّ تقديم الخبر هنا يصحح الابتداء بالنكرة؛ إذ يزيل اللبس بالوصفية، لا أنّه يقلل الاشتراك.

وقال البركلي مفسّرًا قول البيضاوي: «أو خصَّصَه» أي: عيَّنَ تقديمَ خبريَّتِه بحيثُ لو لم يتقدَّمِ التَبَسَ بالصفةِ، نحو: «في الدارِ رجلٌ، لا المصطلحِ، أعنِي: تقليلَ الاشتراكِ»[6]. ففسر التخصيص بمفهوم التصحيح، وليس بالمفهوم الاصطلاحي، ولذلك قلت: عبارة ابن الحاجب أدق؛ لعدم الاحتمال، بخلاف عبارة التخصيص فتحتمل الأمرين، وأحدهما لا يصح كما بينت.

---

(١) لب الألباب (١١٥).

(٢) الكافية (ص:٧٧).

(٣) شرح لب الألباب (ص:١٥٠).

(٤) لب الألباب (١١٨).

(٥) الكافية (ص:٧٨).

(٦) شرح لب الألباب (ص:١٥٦).

-**قال ابن الحاجب في تعريف المفعول المطلق**: «اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه»[1]، **وقال البيضاويّ**: «المفعول المطلق: ما نصب للتأكيد»[2].

قال البركلي: «عدَلَ عن حدِّ ابنِ الحاجبِ لاحتياجِه إلى تكلُّفاتٍ معَ عدمِ تمامِ منْعه»[3].

- **قال ابن الحاجب في حذف عامل المفعول المطلق**: «ومنها: ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره»[4].

وقال البيضاويّ: «وما أَكَّد مضمونَ جملة كـ: «له عليّ كذا» اعترافًا»[5].

قال البركليّ: «وهذهِ العبارةُ أظهر وأفيدُ من عبارةِ «الكافيةِ»[6].

---

(١) الكافية (ص:٨٤).

(٢) لب الألباب (١٢٢).

(٣) شرح لب الألباب (ص:١٦٣). وينظر فيه تفصيل البركلي في التفريق بين التعريفين.

(٤) الكافية (ص:٨٥).

(٥) لب الألباب (١٢٤).

(٦) شرح لب الألباب (ص:١٦٨).

- **قـال البيضـاويّ في حكـم إفـراد وجمـع التميـيز:** «فيفـرد لـو قُصِـد به الجنسـيّة، وإلا فيطابـق»[1].

قـال الـبركلي معلّقًا على عبارة البيضاويّ: «انظُرْ أيهـا اللبيبُ إلى مزيَّةِ هذه العبـارةِ على قـولِ ابنِ الحاجـبِ: «فيفردُ إنْ كانَ جنسًـا إلا أنْ يُقصَـدَ الأنواعُ، ويجمـعُ في غـيرِهِ»[2]، فـإنَّ فيـه تطوِيـلًا وتعسُّـفًا من وجـوهٍ: حمْلُ الأنـواعِ على مـا فـوقَ الواحدِ، وجعْلها شـامِلًا للمـرَّاتِ مـعَ تقابلهما في الاسـتعمالِ، وجعْلُ الجمعِ شـامِلًا للتثنيـةِ، وتقييدُهُ بنحـوِ: إنْ قُصِدَ»[3].

-**قال ابن الحاجب:** «اسـم «إنّ» وأخواتها هو المسـند إليـه بعد دخولها»[4]، **وقال البيضاويّ:** «اسـم باب «إنّ» معموله المسـند إليه»[5].

قـال الـبركلي معلقـا على تعريـف البيضـاويّ: «فلا يرِدُ نحـو: «أبـوهُ»في«إنَّ زيدًا أبـوهُ قائـمٌ»، بخلافِ عبـارةِ «الكافيـةِ»[6].

---

(١) لب الألباب (١٤٤).

(٢) الكافية (ص:١٠٧)

(٣) شرح لب الألباب (ص:٢١٣).

(٤) الكافية (ص:١١٤).

(٥) لب الألباب (١٥٤).

(٦) شرح لب الألباب (ص:٢٣٠).

- **قال البيضاوي**: «**المضاف إليه**: ما نسب إليه بالجارّ المقدّر»[1].

قوله: «**المقدر**» احتراز من الجار الملفوظ فإنّ ما بعده يكون مجرورًا به، فلا يكون من باب الإضافة.

وعبارة ابن الحاجب: «والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا مرادًا»[2].

ويفهم من كلام ابن الحاجب: أنّ مصطلح المضاف إليه عنده يشمل المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، فإذا نسب إلى الاسم بالجار الملفوظ فهو مجرور بالحرف، وإذا نسب إليه بالجار المقدر فهو المجرور بالإضافة، وهو مصطلح سيبويه[3]، والمشهور عند النحاة هو ما أشار إليه البيضاويّ من أنّ المضاف إليه: ما نسب إليه بالجارّ المقدّر.

وهنا ندرك براعة البيضاويّ في اختصار الكافية.

---

(١) لب الألباب (١٥٨).

(٢) الكافية (ص:١٢١).

(٣) الكتاب (١/ ٤١٩).

- **جعل البيضاوي** قسيم الاستثناء المتصل: المنفصلَ[1]، ولم يجعله المنقطع كما هو عند ابن الحاجب[2] وجمهور النحاة؛ ليشمل ما خرج باعتبارِ المفهومِ، وهو كون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، كـ: «جاءني القومُ إلا حمارًا»، أو ما خرج باعتبار المرادِ، وهو كون المستثنى مخرج من المستثنى منه قبل الإسناد كـ:«جاءني القومُ إلا زيدًا» مُشيرًا إلى جماعةٍ خاليةٍ عن زيدٍ، والجمهور، على أنّ «زيدًا» في: «جاءني القوم إلا زيدًا» داخل في المستثنى منه.

❀❀❀

(١) لب الألباب (١٤٨).

(٢) الكافية (ص:١٠٩).

○ سادسًا: شروح الكتاب:

١- **شرح اللب للبيضاوي**، وهو منسوب لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت:٧٦١هـ)، ومنه نسختان خطيتان بمخطوطات دار الكتب الظاهرية برقم (١٧٧٦) و(١٧٧٧).

وعلّق مفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية على نسبة الكتاب لابن هشام قائلًا: «لم يرد فيما لدينا من مصادر شرح للّب لابن هشام الأنصاري، وقد ذكر لي الأستاذ علي فوده المدرس في كلية التربية في جامعة الرياض «وهو من المهتمين بابن هشام وآثاره» أنّه لم ير لابن هشام شرحًا للّب، ولم يعرف له مؤلف بهذا الاسم»[١].

وقال صاحب جامع الشروح والحواشي: «لعله اختلط على ناسخ الكتاب بالآتي ذكره»[٢]، يقصد: جمال الدين يوسف الحنفي صاحب الشرح التالي.

---

(١) فهرسة مخطوطات دار الكتب الظاهرية «المخطوطات النحوية» (ص:٣٣٦).

(٢) جامع الشروح والحواشي (٣/ ١٧٧٠).

٢- **خلاصة الإعراب شرح لب الألباب للبيضاويّ**، الشارح: جمال الدين يوسف الحنفي (ت:٧٩٠هـ)، ذكره صاحب معجم المؤلفين[1]، وتبعه صاحب «جامع الشروح والحواشي»[2].

والصحيح أنّ هذا الشرح شرح على «لب الألباب في علم الإعراب للإسفراييني»، وليس للبيضاوي، وقد حقق قسمًا منه د. عبد الرحمن المقبل في رسالته للدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد اطلعت على الشرح فوجدت المتن المشروح هو متن الإسفراييني، لا البيضاويّ.

٣- **خلاصة الكتب شرح اللب للبيضاوي**، الشارح: محمد بن علي الكونباني (ت:٩٤١هـ)، منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية برقم (٥٦١٧).

٤- **امتحان الأذكياء شرح اللب للبيضاويّ**، الشارح: محمد بن بير علي البركلي (ت:٩٨١هـ)، طبع بتحقيق: يسارساير الجيب، دار تحقيق الكتاب.

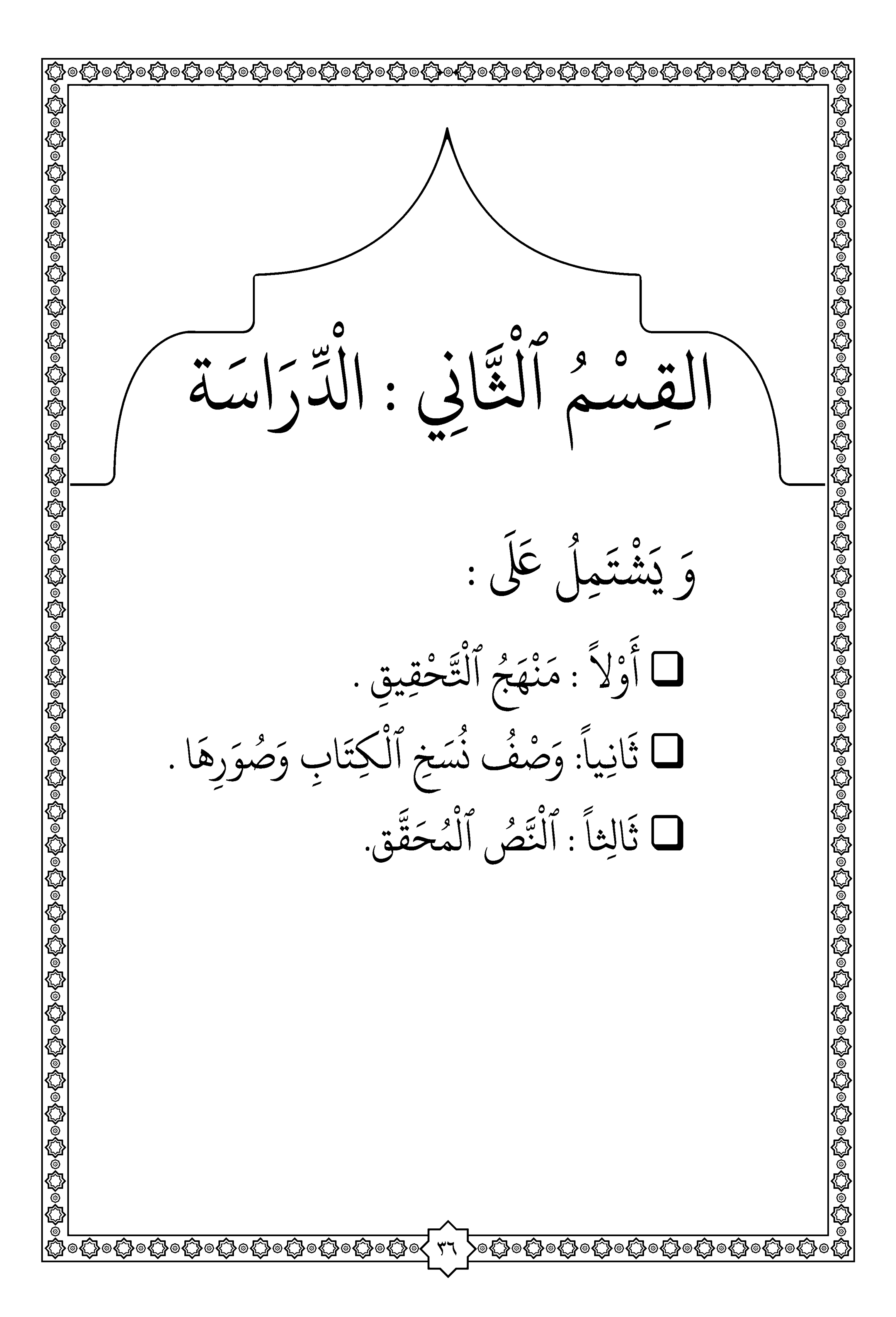
٥- **مدرج الفوائد لما ألحق به من الزوائد**، الشارح: بايزيد بن عبد الغفار القونوي، كان حيًّا سنة (٩٧٣هـ)، قال عنه صاحب الكشف: «وفيه ردود واعتراضات على الشارح البركلي»[3].

❊❊❊

(١) معجم المؤلفين (٤/ ١٥١).

(٢) جامع الشروح والحواشي (٣/ ١٧٧٠).

(٣) كشف الظنون (٢/ ١٥٤٦).



الْقِسْمُ ٱلثَّانِي : الدِّرَاسَة

وَيَشْتَمِلُ عَلَى :

- أَوْلاً : مَنْهَجُ ٱلتَّحْقِيقِ .
- ثَانِياً: وَصْفُ نُسَخِ ٱلْكِتَابِ وَصُوَرِهَا .
- ثَالِثاً : ٱلنَّصُ ٱلْمُحَقَّق.

❑ منهج التحقيق

هـدف تحقيق النّصـوص: إخراج نـصّ مطابق للنّـص الذي وضعه المصنّـف إن لم يكـن نفسـه.

ولأجـل هـذا الهدف فقد التزمـت في تحقيق هذا الكتـاب بقواعد وســرت بموجبهـا؛ لأجل إخراج النّص سـليمًا وواضحًا ومفهومًا.

وهذه القواعد هي:

❍ **أولًا: تحديـد النسـخة الأصـل من النّسـخ التي توافـرت لديّ**، ورمزت لهـا بــ (أ)، وقـد اتخذت نسـخة مركز جمعـة الماجـد للثقافة برقـم (٤٥٤٩٩٠) أصـلًا؛ لكمالها ووضـوحِ خطِّها وخلوِّها مـن الحواشي والتعليقـاتِ الَّتي تطغَى أحيانًـا على النـصِّ وتشـوهه في الغالب إلا في القليـلِ النادرِ.

❍ **ثانيًا: نسخت المخطوطة الأصل، وراعيت في ذلك الأمور التالية:**

١- وضع علامات الترقيم المعروفة والمناسبة لكل موضع.

٢- مـراعاة تنقيـط مـا لم ينقط من الحـروف بدقـة وعناية، ووضع الهمـزة وألف المد إذا أهملهما الناسـخ.

٣-كتابـة أرقـام أوراق المخطوطة بين قوســين؛ للدلالـة على نهاية الورقـة في المخطوط.

○ ثالثًا: المقابلة، واستدعى ذلك مرحلتين:

المرحلة الأولى: مقابلة المنسوخ بأصله؛ للتأكد من سلامة نص الأصل.

المرحلة الثانية: مقابلة الأصل بالنسخ الأخرى، وراعيت في ذلك الأمور التالية:

١-إثبات الفروق المهمة بين النسخ في الحاشية، وعند اختلافها لم ألتزم بذكر ما في (أ) باعتبارها أوضح النسخ وأكثرها سلامة من التحريف، وإنما كنت أقف عند هذه الاختلافات والفروق طويلًا، وأعيد قراءة العبارة أكثر من مرة بتأمل وإمعان، وبعد ذلك أختار الأوضح والأصح من أي نسخة أجدها فيها، ثم أثبت في الحاشية الفروق في بقية النسخ؛ وبذلك حفظت لنص الكتاب تنسيقه وصحته.

٢-إثبات الزيادات الموجودة في غير النسخة الأصلية في الحاشية والإشارة إلى مصدرها، وقد أُثبتها في صلب النسخة الأصل إذا كانت هذه الزيادات منسجمة مع أسلوب المؤلف وروحه في التأليف، وأشير في الحاشية بما يوحي بهذه الزيادة ومصدرها.

٣-إثبات ما وجد من تصحيحات وتصويبات في هامش النسخ الخطية في الحاشية، والإشارة إلى مصادرها من النسخ الخطية.

○ رابعًا: تصحيح وتحرير النّص، وراعيت في ذلك الأمور التالية:

١-إذا ظهر لي تصحيف أو تحريف في الكلمة أو الجملة في النسخة الأصل فإني أبحث عن مصدر الخلل أو الخطأ، هل هو تحريف من الناسخ أو خطأ وسهو من المؤلف نفسه أو من المصدر الذي أخذ عنه المؤلف، فإذا تبين لي الصواب أثبته في الأصل وأشرت في الحاشية إلى ذلك، وإلا أثبت عبارة الأصل كما هي وأشرت في الحاشية إلى مخالفة النسخ الأخرى، وكذلك إذا اتفقت النسخ على قراءة فإني أقف عندها وآخذ بها، إلا إذا وقفت على دليل قاطع يقطع بخطأ النسخ فإني أثبت الصواب في صلب المتن، وأشير إلى ما في النسخ من خطأ في الحاشية.

٢-مراعاة لغة المؤلف وطرائقه في التعبير عما يسطره من علم، وقد ساعدني هذا على فهم النصوص الغامضة في النص.

٣-ضبط ما أشكل من الألفاظ، وهو مهم، وكذلك التفريق بين العبارات والتمييز بين الأحكام، فهو يساعد على فهم النص ومعرفة مراد المؤلف.

○ خامسًا: **تخريج الآيات القرآنية والأبيات الشعرية** التي أشار إليها المصنف في الكتاب.

○ سادسًا: **التعليق على المخطوطة،** وقد اقتصرت في ذلك على ما يخدم النّص ويساعد على فهمه ويحل إشكالاته، ولأنّ غالب النّص فيه غموض وتداخل بسبب الإيجاز الذي وصل إلى حد الإلغاز فقد كثرت تعليقاتي للإيضاح والبيان ورفع ما فيه من غموض وإشكال.

☐ وصف نُسخ الكتاب وصورها.

▣ اعتمدت في تحقيق الكتاب على **ست نسخ خطية** لمتن «لب الألباب في علم الإعراب» للبيضاويّ، وهذا وصفها:

١- **النسخة (أ)** : ومصدرها: **مخطوطات** مركز جمعة الماجد برقم (٤٥٤٩٩٠)، ل (٢٩)، س (١١)، وهي نسخة جيدة وكاملة، وخطها واضح.

٢- **النسخة (ب)** : ومصدرها: **مخطوطات** مركز جمعة الماجد برقم (٤٦٣٦٩٢)، ل (١٥)، س (١٦)، وهي نسخة جيدة وكاملة، وخطها واضح بحجم صغير.

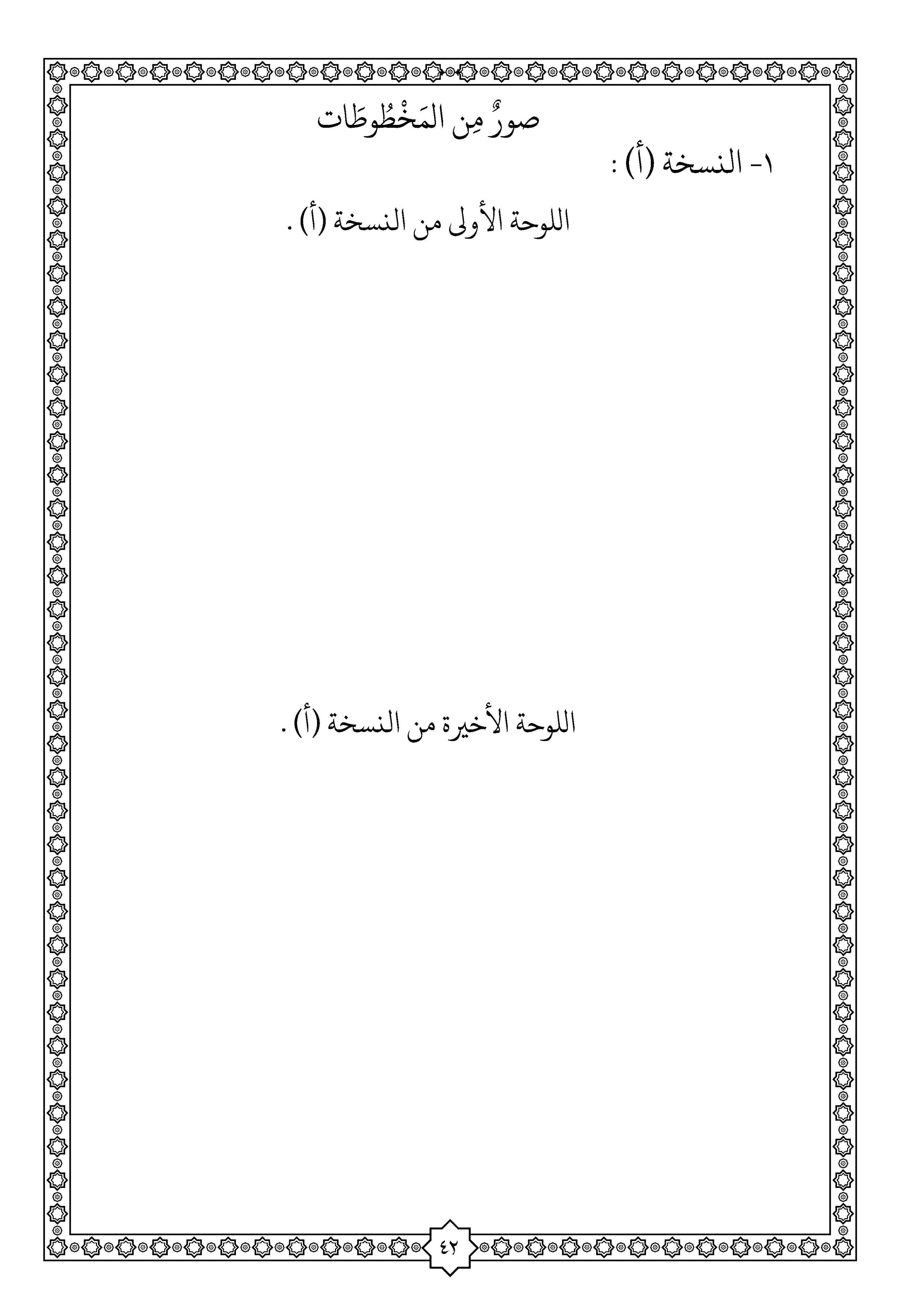
٣- **النسخة (ج)** : ومصدرها: **مخطوطات** مركز جمعة الماجد برقم (٦٨٣٦٤٥)، ل (١٣)، س (٢٣)، وهي نسخة جيدة وكاملة، وخطها واضح، وعليها تعليقات بنفس خط الناسخ.

٤- **النسخة (د)** : ومصدرها: **مخطوطات** مركز جمعة الماجد برقم (٦١٥٥١٤)، ل (١٧)، س (١٧)، وهي نسخة جيدة وكاملة، وخطها واضح، وعليها تعليقات كثيرة وتصحيحات.

٥- **النسخة (هـ)** : ومصدرها: **مخطوطات** مركز جمعة الماجد برقم (٦٣٨١٣٥)، ل (٦)، س (٢٥)، وهي نسخة جيدة وكاملة، وخطها واضح، وعليها تعليقات كثيرة وتصحيحات.

٦- **النسخة (و)** : ومصدرها: **مخطوطات** جامعة الملك سعود برقم (٧٠٢٣)، ضمن مجموع، يبدأ المخطوط من ل (٥٠)، عددها: ل (٣)، س (٣٧)، وهي نسخة كاملة، وخطها ضعيف، وفي بعض الأسطر الخط غير واضح.

❀❀❀



صورٌ مِن المَخْطُوطَات

١- النسخة (أ) :

اللوحة الأولى من النسخة (أ) .

اللوحة الأخيرة من النسخة (أ) .



صورٌ مِن المَخْطُوطَات

٢- النسخة (ب) :

اللوحة الأولى من النسخة (ب) .

اللوحة الأخيرة من النسخة (ب) .



صورٌ مِن المَخْطُوطَات

٣- النسخة (ج) :

اللوحة الأولى من النسخة (ج) .

اللوحة الأخيرة من النسخة (ج) .



صورٌ مِن المَخْطُوطَات

٤- النسخة (د) :

اللوحة الأولى من النسخة (د) .

اللوحة الأخيرة من النسخة (د) .



صورٌ مِن المَخْطُوطَاتِ

٥- النسخة (هـ) :

اللوحة الأولى من النسخة (هـ) .

اللوحة الأخيرة من النسخة (هـ) .

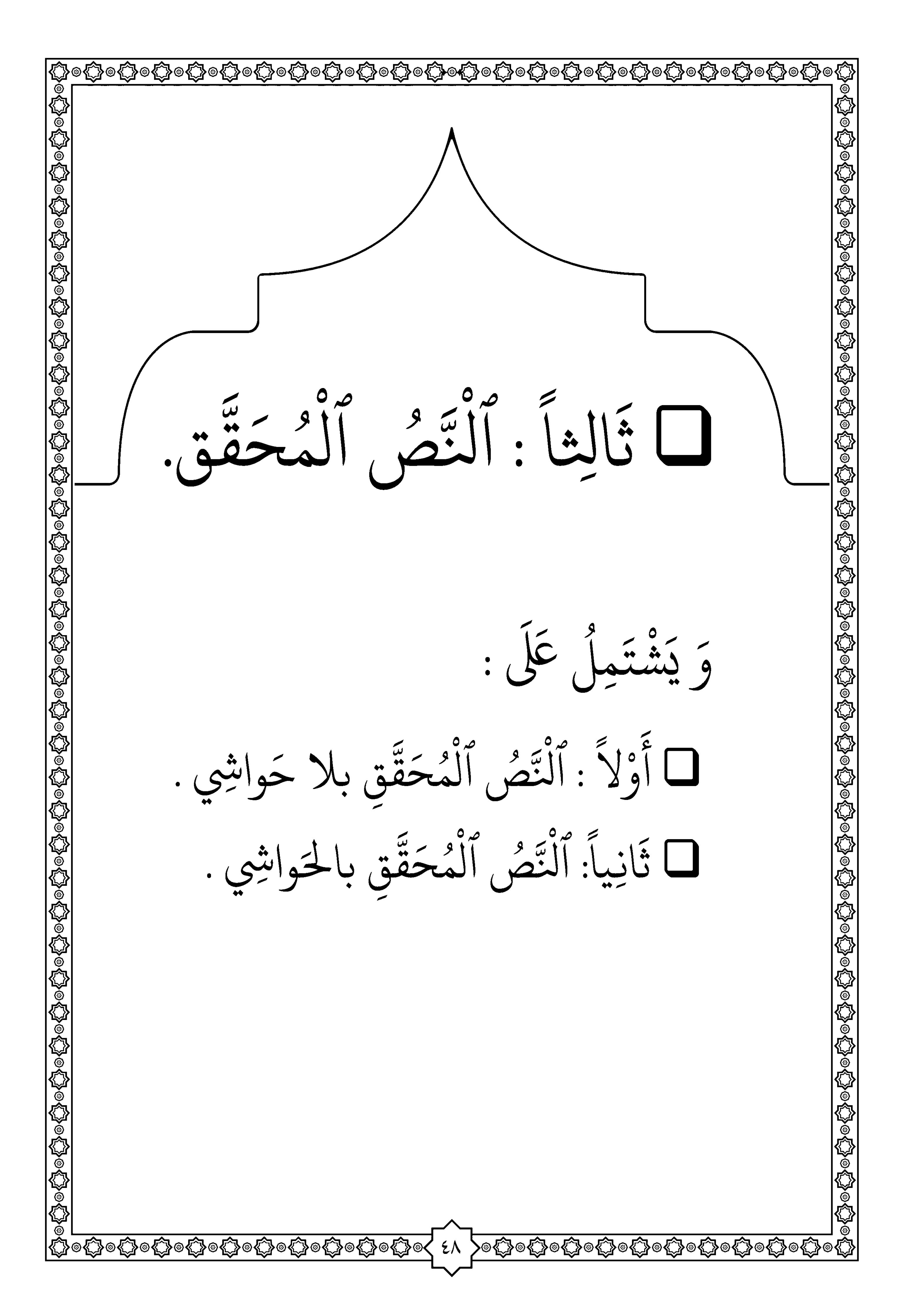


صورٌ مِن المَخْطُوطَاتِ

٦- النسخة (و) :

اللوحة الأولى من النسخة (و) .

اللوحة الأخيرة من النسخة (و) .

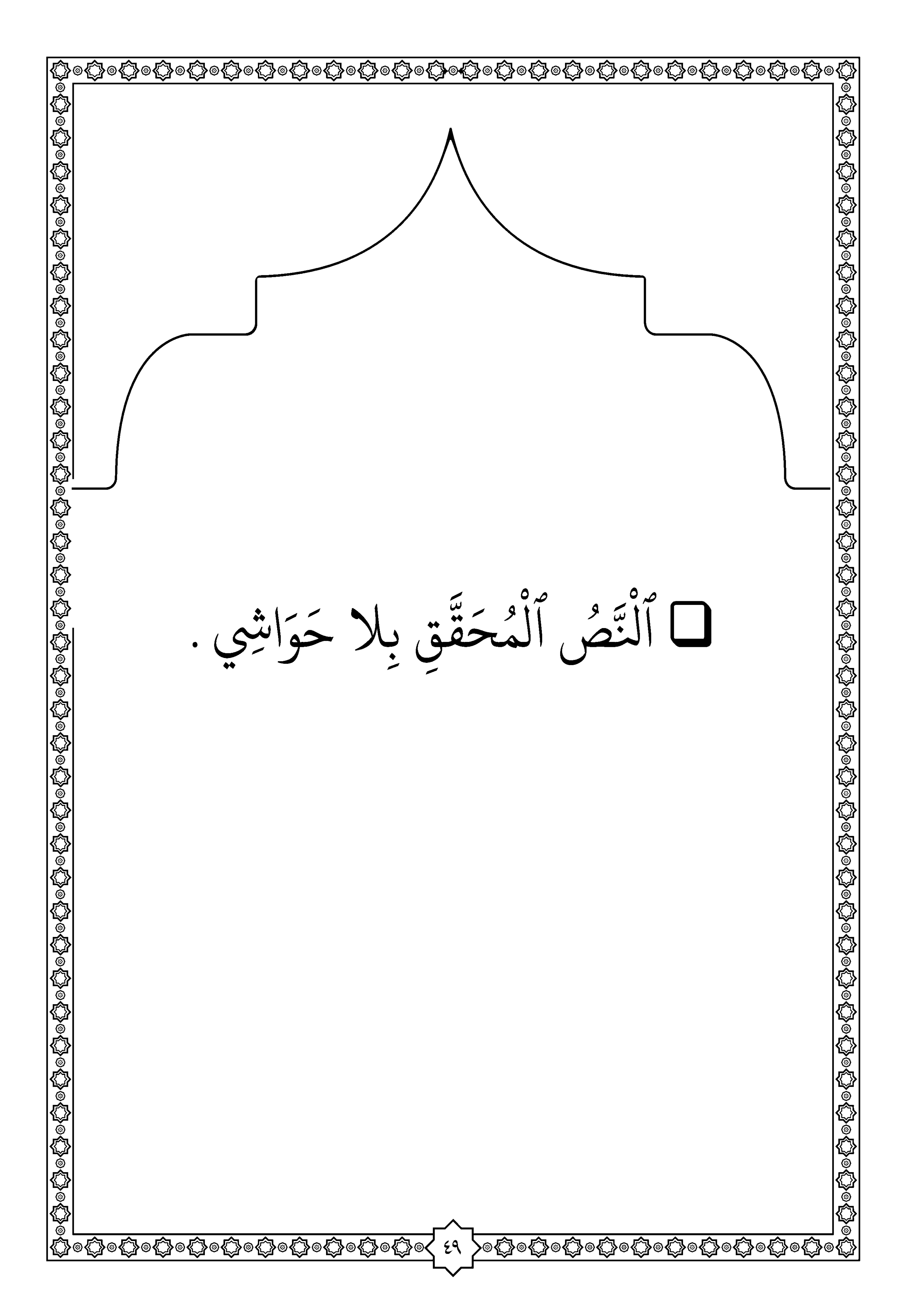


❑ ثَالِثاً : ٱلْنَّصُ ٱلْمُحَقَّق.

وَ يَشْتَمِلُ عَلَى :

❑ أَوْلاً : ٱلْنَّصُ ٱلْمُحَقَّقِ بلا حَواشِي .

❑ ثَانِياً: ٱلْنَّصُ ٱلْمُحَقَّقِ بالحَواشِي .



▢ ٱلْنَّصُ ٱلْمُحَقَّقِ بِلا حَوَاشِي .

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْـدُ للهِ الَّذي رَفَـعَ الجازِمِـينَ بِوَحْدانيَّتِـهِ وَبفَضْلِـهِ، وَخَفَـضَ الشَّـاكِّينَ وَجَرَّهُـمْ إِلَى الجَحِيـمِ بعَـدْلِهِ، ثُـمَّ الصَّـلاةُ وَالسَّـلامُ وَالتَّحِيَّـةُ وَالرِّضْـوانُ عَلَى خَـيْرِ الأَنـامِ مُحَمَّـدٍ المُصْطَـفَى، وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِـهِ الغُـرِّ الكِـرامِ.

- **الكَلِمَـةُ**: مَـا وُضِـعَ مُفْـرَدًا، وَهُـوَ حَـرْفٌ لَـوْ دَلَّ بغَـيْرِهِ، وَإِلَّا ففِعْـلٌ لَـوِ اقْـتَرَنَ وَضْعًـا بأَحَـدِ الأَزْمِنَـةِ، وَمِمَّـا خُـصَّ بـه: قَـدْ، وَالجَـوازِمُ، وَالسِّـينُ، وَسَـوْفَ، وَالمَرْفـوعُ البـارِزُ المُتَّصِـلُ، وَالتَّـاءُ السَّـاكِنَةُ، وَهِيَ لِتَأْنيـثِ مَـا أُسْـنِدَ إِلَيْـهِ، وَإِلَّا فاسْـمٌ، وَمِمَّـا خُـصَّ بِـهِ: الـلَّامُ، وَالجَـرُّ، وَالتَّنْويـنُ سِـوَى التَّرَنُّـمِ، وَالإِسْـنادُ إِلَيْـهِ، وَالإِضَافَـةُ.

- **الكَلامُ**: مَا لَهُ الإِسْنادُ مِن اسْمَيْنِ، أَوْ فِعْلٌ مَعَهُ.

- **وَهُوَ مُعْرَبٌ**: لَوِ اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِالعامِلِ، ولَوْ تَقْديرًا، وَإِلَّا فَمَبْنِيٌّ.

وَأَنْواعُهُ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ:

- **(إعْرابُ الأَسْمَاءِ المُعْرَبَةِ)**:

فالمُفْرَدُ وَالمُكَسَّرُ المُنْصَرِفانِ: بِالضَّمَّةِ وَبالفَتْحَةِ وَالكَسْرَةِ.

وَالمُؤَنَّثُ السَّالِمُ بِالضَّمَّةِ وَالكَسْرَةِ.

وَغَيْرُ المُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ.

وَالأَسْماءُ السِّتَّةُ لَوْ مُكَبَّرَةً مُضافَةً إِلَى غَيْرِ الياءِ بِالواوِ وَالأَلِفِ وَالياءِ، وَإِلَّا فَبِالحَرَكاتِ.

وَالمُثَنَّى وَاثْنانِ وَكِلا مَعَ الضَّميرِ بِالأَلِفِ وَالياءِ، وَمَعَ غَيْرِهِ كعَصًا.

وَالمُذَكَّرُ السَّالِمُ وَأُولُو وَبابُ عِشْرينَ بِالواوِ وَالياءِ.

- **(الإِعْرابُ التَّقْديرِيُّ)**:

وَعَصًا وَغُلامي وَقَاضٍ سِوَى نَصْبِهِ، وَقَدْ يُسَكَّنُ فيه كَمَا يُحَرَّكُ جَرًّا للضَّرورَةِ.

وَمُسَلِّمِيّ رَفْعًا.

وَالمَحْكِيُّ وَلَوْ جُمْلَةً.

وَالمُثَنَّى مَعَ ما أَوَّلُهُ ساكِنٌ رَفْعًا.

وَالأَسْماءُ السِّتَّةُ وَالجَمْعُ مَعَهُ مُطْلَقًا **تَقْديرِيٌّ**.

-**غَيْرُ المُنْصَرِفِ**:

مَا فِيهِ الجَمْعُ وَلَوْ في الأَصْلِ أَوِ التَّقْدِيرِ، وَشَرْطُهُ: وَزْنُ «حَضَاجِرَ» وَ«سَرَاوِيلَ» بغَيْرِ هاءٍ، وَقَلَّ صَرْفُهُ، وَجَوارٍ سِوَى نَصْبِهِ، كَـ: «قاضٍ»، وَقَلَّ بجَواري.

أَوْ أَلِفا التَّأْنيثِ.

أَوِ اثْنانِ من العَلَمِيَّةِ وَالعَدْلِ، وَهو: خُروجُهُ عَنْ صيغَتِهِ، كجُمَعٍ، وَإنْ تَقْديرًا كَـ: عُمَرَ، وَلَا يُثَنَّى وَلا يُجْمَعُ، كَـ: جاءَ عُمَرَ كِلاهُما أَوْ كُلُّهُمْ.

وَالوَصْفُ الأَصْلِيُّ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَعَ العَلَمِيَّةِ.

وَالتَّأْنيثُ لفْظِيًّا أَوْ مَعْنَوِيًّا، وشَرْطُهُ: العَلَمِيَّةُ، وَذا يُؤَثِّرُ وُجوبًا لَوْ مُتَحَرِّكَ الأَوْسَطِ أَوْ عُجْمَةً أَوْ زائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ، وَالمُسَمَّى به لَوْ تَأْنيثُهُ أَصْليًّا شَرْطُهُ:الزّيادَةُ، وَلَوْ سَمَّيْتَ بمُذَكَّرٍ مُنِعَ مُطْلَقًا.

وَالعُجْمَةُ، وَشَرْطُها: العَلَمِيَّةُ في أَوَّلِ اسْتِعْمالِها، وَالزّيادَةُ أَوْ تَحَرُّكُ الأَوْسَطِ.

وَوَزْنُ الفِعْلِ، وَلا يُجْمَعُ بِالعَدْلِ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يُخْتَصَّ به أَوْ فِي أَوَّلِهِ زيادَةُ الفِعْلِ غَيْرُ قَابِلٍ للتّاءِ باعْتِبارِ السَّبَبِ، كَـ: أَسْوَدَ.

وَالتَّرْكيبُ، وَلَا بُدَّ مِن اسْمَيْنِ وَالعَلَمِيَّةِ وَعَدَمِ الإضافَةِ وَالإسْنادِ.

وَالأَلِـفُ والنُّـونُ، وَهُـوَ لَـوْ فِـي صِفَـةٍ فعَـدَمُ فَعْلانَـةٍ، وإلَّا فَالعَلَميَّـةُ، ولَـوِ احْتُمِلَـتِ الأَصالَـةُ جَـازَ كحَسَّـانَ.

وَأَلِفُ الإِلْحاقِ المُفْرَدَةُ، وشَرْطُهُ: العَلَميَّةُ.

وَلَوْ نُكِّرَ ما فيه عَلَميَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ صُرِفَ، إلَّا نَحْوَ: «أَحْمَرَ».

وَيَنْصَرِفُ بابُ أَحادٍ عَلَمًا، ولَوْ نُكِّرَ مُنِعَ.

وَتَنْكـيرُهُ بـأَنْ يُـرادَ بِـهِ وَاحِـدٌ مِمَّـا سُـمِّيَ بِـهِ أَوِ الصِّفَـةُ المَشْـهورَةُ.

وَتَنْكيرُ العَلَمِ الجِنْسيِّ بِـهَا.

وَقَلَّ المَنْعُ بِالعَلَميَّةِ للضَّرورَةِ.

وَالتَّصْغيرُ يُخِلُّ بوَزْنٍ يَخْتَصُّ بِهِ، وَالعَدْلِ وَالجَمْعِ.

وَالنِّسْبَةُ مُطْلَقًا إِلَّا بِـمَا كَانَتْ فِـي مُفْرَدِهِ.

وَحُكْمُـهُ: أَلَّا يُنَـوَّنَ ولا يُكْـسَرَ إلَّا للتَّناسُـبِ، أَوِ الزِّحـافِ جَـوازًا، أَوِ الـضَّرورَةِ وُجُوبًـا، وَكَـذا يُكْـسَرُ بِالـلَّامِ وَالإِضافَـةِ.

- **الفَاعِلُ**: مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ المَعْروفُ، وحَقُّهُ أَنْ يَلِيَهُ، فصَحَّ الإِضْمارُ قبْلَهُ.
وَلَا يَتقَدّمُ، ولا يَتَعَدّدُ، ولا يُحْذَفُ.
وَعَـدَمُ القَرينَـةِ واتِّصـالُهُ ووُقـوعُ مَفْعـولِهِ بَعْـدَ «إِلَّا» أَوْ مَعْناهـا يوجِـبُ تَقْديمَـهُ.
وَاتِّصـالُ المَفْعـولِ بِدونِـهِ وضَمـيرِهِ بِـهِ ووُقوعُـهُ بَعْـدَ «إِلَّا» أَوْ مَعْناهـا يوجِـبُ تَأْخـيرَهُ.
وَجَـازَ حَـذْفُ عامِلِـهِ، ومَجْموعِهِمـا لَـوْ قَرينَـةٌ، ووَجَـبَ لَـوْ فُـسِّرَ، كَـ: «إنْ زَيـدٌ جَـاءَ».

- **مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ**:
مَفْعولٌ نُسِبَ إليْهِ مَجْهولٌ.
وَلا يَقَعُ الثَّاني مِنْ بَابِ «عَلِمْت».
وَالثَّاني وَالثَّالِثُ لَوِ الالتِباسُ مِنْ بَابِ «أُعْلِمْت».
وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ وَالمَصْدَرُ إِلَّا بِزائِدٍ.
وَ«**قَعَدَ**» مَنْسُوبٌ إِلَى مَصْدَرِهِ المَعْهودِ.
وَلَهُ وَمَعَهُ.
وَالأَوَّلُ مِنْ بَابِ «أُعْطِيت» أَوْلَى، ويَجِبُ بِاللَّبْسِ.
وَلَوْ المَفْعُولُ به تَعَيَّنَ، وإلَّا فسَواءٌ.

- **التَّنازُعُ: ولَوِ اقْتَضَيا مَا بَعْدَهُما:**

فَلَوْ مُنْفَصِلًا أَوْ ظاهِرًا بَعْدَ «إلَّا»، فيُحْذَفُ مِنَ الأَوَّلِ، إلَّا لَوْ اخْتَلَفَ المُضْمَرانِ رَفْعًا وَنَصْبًا، كَـ: «مَا ضَرَبْتُ إلَّا إيَّاكَ» وَ«مَا شَتَمَني إلَّا أَنْتَ».

وَلَوْ ظاهِرًا غَيْرَهُ أُعْمِلَ الثَّاني، وأُضْمِرَ فِيهِ عَلَى طُرْزِهِ، وَالمَفْعولُ لَوْ ضَروريًا يَظْهَرُ، وإلَّا فَيُحْذَفُ.

وَلَوْ أُعْمِلَ الأَوَّلُ أُضْمِرَ فِيهِ، وَالمَفْعُولُ عَلَى الأَوْلَى، ولَوْ مُنِعَ مِنهمَا فيَظْهَرُ.

- **المُبْتَدَأُ:**

مَا أُسْنِدَ إلَيهِ مُنْفَكًّا عنِ العَامِلِ اللَّفْظيِّ، أَوْ صِفَةٌ بَعْدَ حَرْفِ النّفْيِ وَالاسْتِفْهامِ.

وَفِي «أَقائِمٌ زَيْدٌ» أَمْرانِ.

وَيُقَدَّمُ أَصْلًا، فَصَحَّ الإِضْمَارُ قَبْلَهُ.

وَيَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ مَا لَهُ الصَّدْرُ، كَـ: «مَنْ أَبُوكَ»، أَوْ كَانَ خَبَرُهُ فِعْلَهُ، أَوْ بَعْدَ «إلَّا»، أَوْ مَعْنَاها، أَوْ مُماثِلَهُ، إلَّا بقَرينَةٍ كَـ: «بَنُونا بَنُو أبْنائِنا».

وَيُحْذَفُ ويَجِبُ في نَحْوِ: «الحَمْدُ للهِ الحَميدُ» وَ«سَمعٌ» وَ«زَيدٌ الخُبزَ آكِلُهُ».

وَيَكُونُ نَكِرَةً لَوْ يُفِيدُ، كَـ: «مَا أَحَدٌ غَيْرُ مَرْزوقٍ» وَ«عَبْدٌ مُؤْمِنٌ غَيْرُ مُخَلَّدٍ» و«أَمُعْتَزِلِيٌّ فِيها أَمْ رافِضيٌّ» وَ«شَرٌّ أَهرّها» وَ«سَلَامٌ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ» وَ«للجُزْءِ وُجُودٌ».

-**الخَبَرُ:**

مَا أُسْنِدَ إِلَى المُبْتَدَأِ، ويُطابِقُهُ لَوْ مُشْتَقًّا.

وَيَكُونُ: جُمْلَةً بعائِدٍ، وَقَدْ يُحْذَفُ.

وَالظَّرْفُ: يَتَعَلّقُ بفِعْلٍ عَلَى الأَوْلَى إلَّا بقَرينَةٍ.

وَيَتَقَدّمُ ويَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ مَا لَهُ الصَّدْرُ مُفْرَدًا، كَـ: «أَيْنَ زَيْدٌ»، أَوْ خَصَّصَهُ أَوْ كانَ خَبَرًا عَنْ «أَنْ» أَوْ ضَميرُهُ فيه، أَوِ المُبْتَدَأُ بَعْدَ «إلّا» أَوْ مَعْناهَا.

وَيَتَعَدَّدُ ويَجِبُ كَـ: «هُو حُلْوٌ حَامِضٌ».

وَصَحَّ الفاءُ فِي خَبَرِ «كُلٍّ» مُضافٍ إِلَى نَكِرَةٍ، وَالمَوْصولِ بفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ، وَالنَّكِرَةِ المَوْصُوفَةِ بِهِما، ويَمْنَعُهُ «لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ».

وَيُحْذَفُ ويَجِبُ لَوِ التُزِمَ في مَحَلِّهِ غَيْرُهُ، كخَبَرِ «لَوْلَا» عامًّا، ومَا أُضِيفَ إِلَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ وبَعْدَهُ حَالٌ، و«أَفْعَلُ» مُضَافًا إِلَى هَذَا، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِوَاوٍ بمَعْنَى «مَعَ»، وَمَا أَقْسَمَ بِهِ صَريحًا فِيهِ.

- خَبَرُ بَابِ إِنَّ:

مَا أُسْنِدَ إِلَى اسْمِهِ.

وَهُوَ كالخَبَرِ.

وَيَتَقَدَّمُ لَوْ ظَرْفًا.

- خَبَرُ «لا» الَّتي لنَفْيِ الجِنْسِ:

مَا أُسْنِدَ إِلَى اسْمِها.

وَلَا يَتقَـدَّمُ خَبَرُهـا ولَـوْ ظَرْفًـا، وكَـثُرَ حَذْفُـهُ، ويَجِـبُ فِـي بَـني تَميـمٍ.

- اسْمُ «مَا» وَ«لَا» المُشَبَّهَتَيْنِ بـ«لَيْسَ»:

مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ يَليهِما.

وَ«لَا» لَـمْ تَدْخُـلِ المَعْرِفَـةَ، وَالبـاءُ فِي خَبَرِهـا، ولَيْسَـتْ «لا» لنَـفْيِ الحـالِ، فَقَـلَّ فِيهـا.

-المَفْعُولُ المُطْلَقُ:

مَا نُصِبَ للتَّأْكيدِ.

وَلَا يَتَقَـدَّمُ، وَلَا يُثَـنَّى وَلَا يُجْمَـعُ، أَوِ النَّـوْعِ، أَوِ العَـدَدِ، وَهُـو بمَعْـنَى العامِـلِ وَلَـوْ حُكْمًـا.

وَيُحْـذَفُ ويَجِـبُ، كـ«فَضْـلًا» وَ«أَيْضًـا» وَ«حَمْـدًا لَهُ» و«لَبَّيْـكَ»، وَمَـا هُـو مُثْبَـتٌ بَعْـدَ نَـفْيٍ أَوْ مَعْنـاهُ دَخَـلَ عَلَى مَـا لَا يَكُـونُ خَـبَرَهُ، كَــ: «إِنَّمـا أَنْـتَ ضَرْبًـا»، أَوْ مُكَـرَّرًا بَعْـدَهُ.

وَمَـا أَكَّـدَ مَضْمُـونَ جُمْلَةٍ، كَـ: «لَهُ عَلَيَّ كَـذَا اعْتِرافًـا» أَوْ «أَنْـتَ قائِمٌ حَقًّـا» وَ«أَلْبَتَّـةَ»، وَقَـلَّ تَعْرِيفُـهُ، وتَنْكِيرُها، أَوْ فُصِّـلَ أَثَرُهُ، أَوْ شُـبِّهَ بِهِ عِلاجًـا بَعْـدَ مَـا تَضَمَّنَ صاحِبَـهُ، ومَـا بِمَعْنَاهُ كَـ: «لَهُ صَـوْتٌ صَوْتَكَ».

- المَفْعُولُ بِهِ:

مَا يَتَعَلَّقُ الفِعْلُ بِهِ.

وَيَتَقَـدَّمُ ويَجِبُ لَـوْ تَضَمَّـنَ الصَّـدْرَ، ويَمْتَنِـعُ لَـوِ العامِـلُ اسْـمَ فِعْـلٍ أَوْ مُضافًـا إِلَيْـهِ.

وَيُحْذَفُ وَلَوْ نَسْيًا، كَـ: «يُعْطِي».

وَعَامِلُهُ ويَجِبُ، كَـ:«أَهْلًا».

- (الاشْتِغالُ) ومَا بَعْدَهُ:

عامِلٌ عَمِلَ في غَيْرِهِ -وَأَمْكَنَ إعْمالُهُ أَوْ مُناسِبِهِ- نَصْبًا لفْظًا أَوْ مَعْنًى، كَـ: «زَيْدًا حُبِسْتُ عَلَيْهِ»، أَوْ: مَرَرْتُ بِهِ. **وَنَصْبُهُ أَوْلَى** لَوْ عُطِفَ عَلَى فِعْليَّةٍ، وَلَوْ ذاتَ وَجْهَيْنِ فمُساوٍ، أَوْ لَبَسَ المُفَسِّرُ بِالصِّفَةِ أَوْ بَعْدَهُ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ هُوَ بَعْدَ النَّفْيِ وَالاسْتِفْهامِ و«حَيْثُ» وَ«إِذَا» للشَّرْطِ.

وَيَجِبُ بَعْدَ التّحْضيضِ وَالشّرْطِ.

وَالرَّفْعُ أَوْلى فِي غَيْرِها، أَوْ وُجِدَ أَقْوَى مِنهَا، كَـ: «إِذَا» للمُفاجَأَةِ و«أَمَّا» لغَيْرِ الطَّلَبِ.

- **وَمَا حُذِّرَ مِمَّا بَعْدَهُ**، وَ«ذَا» بِالوَاوِ وَ«مِنْ»، ويُحْذَفُ، كَـ: «إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ»، وَبَابُها مَعَ «أَنْ» و«أَنَّ» قِيَاسًا، وَمَا حُذِّرَ مِنْهُ لَوْ كُرِّرَ، وعامِلُهُما: بَعِّد.

- **وَمَا أُغْرِيَ بِهِ** مُكَرَّرًا، كـ: أَخَاكَ أَخَاكَ.

- **وَما نُصِبَ عَلَى الاخْتِصاصِ**، كَـ: «نَحْنُ العَرَبَ نَفْعَلُ كَذَا»، ومِنْهُ مَا نُصِبَ عَلَى المَدْحِ وَالذّمِّ وَالتّرَحُّمِ، وَقَدْ يُنَكَّرُ.

- **وَمَا نُودِيَ بحَرْفِ النِّداءِ**، ويُحْذَفُ هُو، وَالحَرْفُ مِن غَيْرِ الجِنْسِ، وَالإِشَارَةُ، وَالمُسْتَغاثُ، وَالمَنْدوبُ.

وَيَجِبُ في «اللَّهُمَّ»، ولا يُوصَفُ.

وَيُبْنى عَلَى رَفْعِهِ لَوْ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً، كـ: «يا رَجُلانِ» و«زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو» أَوْلَى، وجُرَّ بلامِ الاسْتِغاثَةِ، وفُتِحَ بأَلِفِها ولا لامَ.

وَيُنْصَبُ: المُضافُ وشبْهُهُ، وَالنَّكِرَةُ.

وَتَابِعُ المَبْنِيِّ سِوَى التَّأْكيدِ اللَّفْظيِّ، ومَعْطوفٍ يَدْخُلُ «يا» عَلَيْهِ، وَالبَدَلِ لاسْتِقْلالِهِما إنْ مُفْرَدًا ولَوْ حُكْمًا لنَصْبِ المُضافِ **يُرْفَعُ ويُنْصَبُ**.

وَيَجِبُ: **أَيُّهذا أَوْ أَيَّتُها أَوْ هَذَا** مَعَ ذي اللَّامِ، سِوَى الله، ويُرْفَعُ مَعَ تابِعِهِ.

وَيُضَمُّ ويُنْصَبُ «يا تَيْم تَيْم عُديّ».

وَجَازَ «يَا غُلامي» و«غُلاميَ» و«غُلامِ» و«غُلامَا»، وَبَالهاءِ وَقْفًا.

وَكَذَا «يا ابْنَ أُمِّ» و«يا ابْنَ عَمِّ»، وجَازَ حَذْفُ أَلِفِهِمَا.

وَ«يَا أَبَتِ» و«يا أُمَّتِ»، وبِالأَلِفِ.

وَأَتَى غُلامَ، وبِالضَّمِّ، فِيمَا غَلَبَ إِضَافَتُهُ إِلَيْها.

وَيُرَخَّمُ، وهو: حَذْفُ آخِرِهِ، وغَيْرُهُ ضَرورَةً، وقد يُغَيَّرُ كـ: «يا كِرا».

وَشَرْطُهُ: العَلَميَّةُ زائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ، أَوِ التَّاءُ، وأَلَّا يَكونَ مُضَافًا ومُسْتَغاثًا ومَنْدُوبًا وَجُمْلَةً.

فَلَوْ مُرَكَّبًا حُذِفَ الأَخيرُ.

وَلَـوْ فِي آخِـرِهِ صَحيـحٌ بَعْـدَ مَـدَّةٍ أَوْ زائِدَتـانِ في حُـكْـمٍ واحِـدٍ، زائِـدًا عَلَى أَرْبَعَـةٍ كَــ: «أَسْـمَاءَ» وَ«مَنْصُـورٍ» حُذِفَـا، وإلَّا فحَرْفٌ.

- **وَمَا نُدِبَ**، وهو:

المُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ مَعْرُوفًا، أَوْ بِهِ بـ«وا» أَوْ «يا».

وَهُـوَ كالمُنـادَى، وصَـحَّ زيـادَةُ الأَلِـفِ فِيـهِ أَوْ فِيمـا أُضِيـفَ إِلَيْـهِ، لا الصِّفَـةِ.

فَلَوِ التَبَسَ زِيدَ مَدَّةً مُناسِبَةً، كـ: «وَا غُلامَكِيه».

وَالْهَاءِ، وَقَدْ تُحَرَّكُ.

-**المَفْعُولُ لهُ**:

مَا هُوَ باعِثٌ عَلَى الفِعْلِ.

وَشَرْطُهُ: تَقْديرُ اللَّامِ، وَجَازَ لوُجودِهِ مَعَهُ، وفاعِلُهُما وَاحِدٌ.

-المَفْعُولُ فِيهِ:

مَا فِيهِ الفِعْلُ.

وشَرْطُـهُ: تَقْديـرُ «في»، ويَقْبَـلُ الزَّمـانُ مُطْلَقًـا، وَالمَـكانُ مُبْهَمًا، وَهُـوَ مَـا سُـمّيَ بخَـارِجٍ، إلَّا مَـا بَعْـدَ دَخَلَـتْ وَمَا بِـمَعْناهُ.

والمُضْمَـرُ لَـوِ اتُّسِـعَ فيـه، وجـازَ فِـي الـلَّازِمِ وَمَا لَـمْ يَتَعَـدَّ إِلَى ثَلاثَةٍ.

وَيُحْذَفُ عامِلُهُ، ويَجِبُ لَوْ فُسِّرَ.

وَيَتَقَدّمُ، ويَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ الصَّدْرَ.

- المَفْعُولُ مَعَهُ:

مَـا صَاحَـبَ مَعْمـولًا بِالـواوِ ولَـوْ عامِلُـهُ لفْظًـا، وأَمْكَـنَ العَطْـفُ جَـازَ، وإنْ مَعْـنًى وأَمْكَـنَ وجَـبَ، وإلَّا فَالنَّصْـبُ، كـ: «جِئْـتُ وزَيْـدًا» وَ«مَـا لَـكَ وعَمْـرًا».

وَلَا يَتَقَدَّمُ، وأَتَى مُنْفَصِلًا.

- **الحَالُ:**

نَكِـرَةٌ توَضّـحُ كيْفيَّـةَ العَامِـلِ، مُشْـتَقًّا أَوْ غَـيْرَهُ، كَــ: «هَـذَا بُـسْرًا أَطْيَـبَ مِنْـهُ رُطَبًـا».

وتَقعُ مَصْدَرًا سَمَاعًا، كَـ: «أَتَيْتُهُ رَكْضًا».

ولَا تَتَقَدَّمُ المَعْنَوِيَّ والمَجْرُورَ، إِلَّا لَوْ ظَرْفًا.

وتَتَقَدَّمُ ذَاها، وهُوَ الفَاعِلُ أَوِ المَفْعُولُ بِهِ، أَوْ كِلَاهُما.

ويُعْرَّفُ غالِبًا، **ويَجِبُ** لَوْ نَكِرةً صِرْفةً.

وتَكُـونُ خَبَرِيَّـةً مَـعَ الضَّمِـيرِ، وضَعُـفَ لَـوِ اسْـمِيَّةً أَوِ الـواوِ أَوْ كِلَيْهِمـا، سِـوَى المُضَـارِعِ المُثْبَـتِ، فإِنَّـهُ بالضَّمِـيرِ.

وَلَزِمَ المَاضِي المُثْبَتُ «قَدْ»، وقَدْ يُقَدَّرُ.

وَيُحْـذَفُ عامِلُهـا ويَجِـبُ في المُؤَكِّـدةِ لَـوْ قَـرَّرْتَ اسْـمِيَّةً، كَــ: «زَيْـدٌ أَبُـوكَ عَطُوفًـا».

وَتَقَعُ اسْمِيَّةً، ولا تُصَدَّرُ بالوَاوِ.

-**التَّمْيِيزُ:**

نَكِرةٌ تُزِيلُ الإِبْهَامَ الوَضْعِيَّ عَنْ ذاتٍ مَذْكُورةٍ أَوْ مُقَدَّرةٍ.

فالأَوَّلُ عن مُفْرَدٍ، مِقْدارٍ غالِبًا من العَدَدِ، وسَيأْتِي، والكَيْلِ والوَزْنِ والمِسَاحةِ وَالمِقْيَاسِ.

فيُفْرَدُ لَوْ قُصِدَ بِهِ الجِنْسِيَّةَ، وإِلَّا فيُطابِقُ.

وَلَوْ بالتَّنْوِينِ أَوْ نُونِ التَّثْنِيةِ والجَمْعِ جازَتِ الإِضَافةُ.

وَعَنْ غَيْرِهِ كـ: «خاتَمٍ فِضَّةً»، والجَرُّ أَكْثَرُ.

وَالثَّانِي عَنْ نِسْبةٍ، كـ: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا» وَ«يُعْجِبُنِي طِيبُهُ أَبًا».

وَما صَلُحَ لذِيهِ صَلُحَ لمُتَعَلِّقِهِ، سِوَى الصِّفةِ فإِنَّها لِذِيها، فتُطابِقُهُ، وتَحْتَمِلُ الحَالَ.

وَما لَمْ يَصْلُحْ لصاحِبِهِ فلَهُ.

وَذَانِ فِيهِما كَمَا ذُكِرَ.

وَلَا يَتَقَدَّمُ.

- **المُسْتَثْنَى:**

مُتَّصِلٌ، وهُوَ: مَا عُلِمَ دُخُولُهُ، وخَرَجَ ببَابِ «إلا».

وَمُنْفَصِلٌ، وهُوَ: مَا بَعْدَهُ وعُلِمَ عَدَمُهُ، وَإِلَّا فصِفَةٌ.

وَقَدْ يُحْذَفُ.

وَيُنْصَبُ لَوْ مُقَدَّمًا أَوْ مُنْقَطِعًا، وقَدْ يُرْفَعُ فِي تَمِيمٍ، أَوْ بَعْدَ «لَيْسَ» وَ«لَا يَكُونُ» وَ«مَا خَلا» وَ«مَا عَدَا» وَ«خَلَا» وَ«عَدَا»، وَقَدْ يُجَرُّ بِهِمَا.

أَوْ فِي مُوجَبٍ ذُكِرَ فِيهِ الـمُسْتَثْنَى مِنْهُ، فلَوْ فِي غَيْرِهِ مَعَهُ فالبَدَلُ أَوْلَى مِنَ النَّصْبِ، وَلَوْ تَعَذَّرَ فَعَلَى مَحَلِّهِ كَـ: «لَا أَحَدَ فِيهَا إلَّا زَيْدٌ».

وَمَعَ عَدَمِهِ يُعْرَبُ بِإعْرابِهِ مَا لَمْ يُكَرَّرْ، فيُنْصَبُ أَحَدُهُما، ويَكُونُ فِيهِ لَوْ يُفِيدُ.

وَيُجَرّ بـ«سِوَى» وَ«سَواءٌ»، وَهُمَا ظَرْفانِ مَنْصُوبانِ.

وَ**«حَاشَا»**، وقَلَّ النَّصْبُ فِيهِ.

وَ**«لَا سِيَّما»**، وَجَازَ الرَّفْعُ، وقَلَّ النَّصْبُ.

وَ**«غَيْرُ»**، وهُوَ صِفَةٌ، ويُعْرَبُ فيه كإِعْرابِهِ عَلَى التَّفْصيلِ.

- **خَبَرُ بَابِ كَانَ:**

الـمُسْنَدُ إِلَى اسْمِهِ، وَهُوَ كالخَبَرِ.

وَيُحْذَفُ عامِلُهُ، كـ: «إِنْ خَيْرًا فخَيْرٌ»، وَفِيهِ وُجُوهٌ.

وَيَجِبُ، كـ: «أَمَّا وإِمَّا أَنْتَ»، أَيْ: لأَنْ كُنْتَ.

- اسْمُ بابِ إنَّ:

مَعْمُولُهُ المُسْنَدُ إلَيْهِ.

وَلَا يُحْذَفُ إلَّا للضَّرُورةِ.

-المَنْصُوبُ بـ«لا» الَّتِي لنَفْيِ الجِنْسِ:

المُسْنَدُ إلَيْهِ يَلِيها نَكِرةً مُضافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِـهَا.

فَلَوْ مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى نَصْبِهِ.

ولَوْ مَفْصُولًا أَوْ مَعْرِفةً، وإنْ مُفْرَدًا رُفِعَ وكُرِّرَ.

وَكَثُرَ حَذْفُهُ فِي: «لَا عَلَيْكَ».

وَفِي: «لَا حَوْلَ ولا قُوَّةَ» وُجُوهٌ.

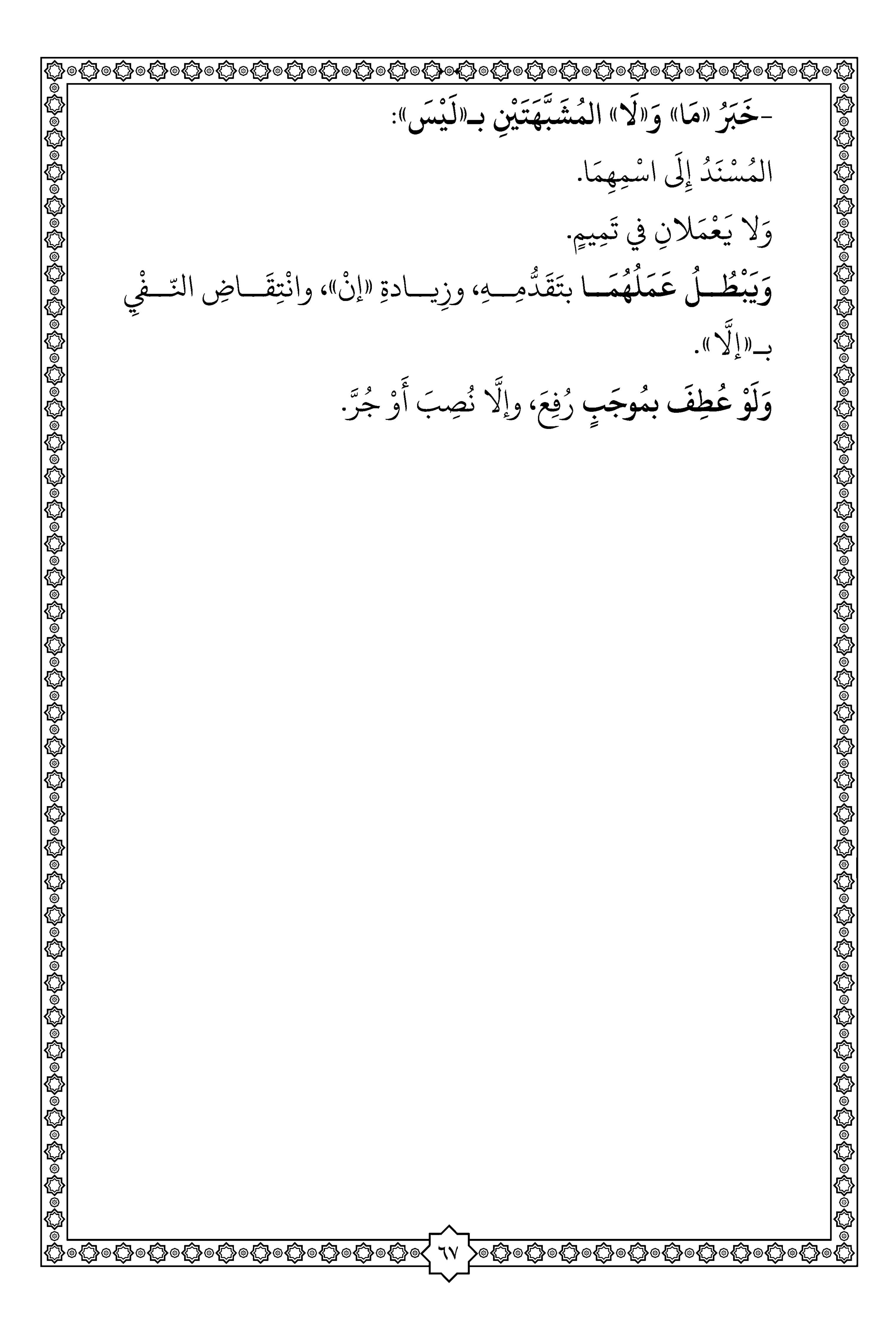
وَلا تُغَـيِّرُ الهَمْـزةُ تَأْثِيرَهـا، بِخِـلافِ الجَـارِّ، وتُفِيـدُ الاسْـتِفْهَامَ والتَّمَـنِّيَ والعَـرْضَ.

وَنَعْتُ المَبْنِيِّ مُفْرَدًا يَلِيهِ يُبْنَى ويُرْفَعُ ويُنْصَبُ، وإلَّا فالإعْرَابُ.

وَيُعْطَفُ عَلَى لَفْظِهِ ومَحَلِّهِ.

وَالبَوَاقِي كتَوَابِعِ المُنادَى.

وَجازَ «لا أَخًا لَهُ» بِلَا فَصْلٍ بَيْنَهُما، لَا فِيها؛ للتَّشْبِيهِ، وَشَاعَ البِنَاءُ.



-خَبَرُ «مَا» وَ«لَا» المُشَبَّهَتَيْنِ بـ«لَيْسَ»:

المُسْنَدُ إِلَى اسْمِهِمَا.

وَلا يَعْمَلانِ في تَمِيمٍ.

وَيَبْطُلُ عَمَلُهُمَا بتَقَدُّمِهِ، وزِيادةِ «إنْ»، وانْتِقَاضِ النَّفْيِ بـ«إلَّا».

وَلَوْ عُطِفَ بمُوجَبٍ رُفِعَ، وإلَّا نُصِبَ أَوْ جُرَّ.

المَجْرُورَاتُ

- **المُضَافُ إِلَيْهِ:**

مَا نُسِبَ إِلَيْهِ بالجارِّ المُقدَّرِ المُؤَثِّرِ.

وَشَرْطُهَا: كَوْنُ المُضَافِ بِلَا تَنْوِينٍ ولَوْ مُقدَّرًا، وَمَا يَقُومُ مَقامَهُ بِـهَا.

وَهِيَ لَفْظِيَّـةٌ لَـوْ صِفَـةً مُضَافَـةً إِلَى مَعْمُولِهـا، والتَّخْفِيـفَ تُفِيـدُ، فتُوصَـفُ النَّكِـرةُ بِهَـا.

وَصَحَّ «الضّارِبَا زَيْدٌ»، دُونَ الضَّارِبِ، إِلَّا لَوْ مُتَّصِلًا أَوْ ذا اللَّامِ أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ.

وَإِلَّا فمَعْنَوِيَّةٌ، وشَرْطُها: تَنْكِيرُ المُضافِ، وتُفِيدُ:

تَعْرِيفَهُ بالمَعْرِفةِ إِلَّا «مِثْلَ» و«غَيْرَ» وشِبْهَهُمَا، ما لَمْ يَشْتَهِرْ.

وَتَخْصِيصُهُ بالنَّكِرةِ.

وَتُقَدَّرُ «مِن» لَوْ صَدَقَ عَلَيْهِ، وإِلَّا فـ«اللَّامُ».

وَلا تُضَـافُ صِفَـةٌ إِلَى مَوْصُوفِهـا، وبالعَكْـسِ، ولا الـشَّيْءُ إِلَى مِثْلِـهِ، وأُوِّلَ: «أَخْـلَاقُ ثِيَـابٍ» وَ«مَسْـجِدُ الجَامِـعِ» و«قَيْـسُ قُفَّـةٍ».

وَلا يَجُـوزُ إضافـةُ المُضـافِ، ولا تَقْدِيـمُ المُضَـافِ إِلَيْـهِ، والفَصْـلُ بَيْنَهُمـا إِلَّا بالظَّـرْفِ للـضَّرُورةِ.

ويُحْذَفُ هُوَ، والمُضَافُ ويُعْرَبُ بإعْرابِهِ عِنْدَ عَدَمِ اللَّبْسِ، ومَجْمُوعُهُمَا.

وَيُكْسَرُ الصَّحِيحُ وما لَحِقَهُ بالياءِ، وَهِيَ مَفْتُوحةٌ أَوْ سَاكِنةٌ.

وَتَثْبُتُ الأَلِفُ، وهُذَيْلٌ تَقْلِبُ ياءً إِلَّا التَّثْنِيةَ.

وَتُدْغَمُ اليَاءُ والواوُ فِيهَا، وتُفْتَحُ.

التَّوابِعُ

- **التّابِعُ**:

مـا تَبِـعَ سـابِقَهُ فِـي الإعْـرابِ، ولا يَتَقَـدَّمُ إلّا العَطْـفَ للضَّرُورةِ.

وهُوَ:

- **نَعْتٌ**:

لَوْ دَلَّ عَلَى مَا فِيهِ.

وَتَبِعَـهُ فِي التَّعْرِيـفِ والتَّنْكِـيرِ، والإفْـرَادِ والتَّثْنِيـةِ والجَمْـعِ، والتَّذْكِـيرِ والتَّأْنِيـثِ، أَوْ في مُتَعَلِّقِـهِ، وتَبِـعَ في الأَوَّلَـيْنِ وكالفِعْـلِ فِـي البَاقِي.

وَيُخَصِّصُ أَوْ يُوَضِّحُ، ويَأْتِي لمُجَرَّدِ الثَّناءِ والذَّمِّ والتَّأْكِيدِ.

وَالمَنْسُوبُ و«**ذُو**» نَعْتٌ مُطْلَقًا.

وَأَيٌّ لنَكِرةٍ لمَدْحِهَا.

وَالجِنْسُ لهَذا.

وَهَذَا لعَلَمٍ أَوْ مُضافٍ إلى عَلَمٍ أَوْ ضَمِيرٍ أَوْ مِثْلِهِ خاصًّا.

وَتُوصَفُ النَّكِرةُ بالخَبَرِيَّةِ بعَائِدٍ.

وَالمُضْمَرُ لا يَقَعُ صِفَةً ولا مَوْصُوفًا، وذَا أَعْرَفُ أَوْ مُساوٍ.

وَوُصِفَ بَابُ هذا بذِي اللّامِ؛ لإبْهامِهِ.

وَيُحْذَفُ المَوْصُوفُ ويَجِبُ كـ: «الفَارِسِ» و«الصَّاحِبِ».

- **وَعَطْفٌ**:

لَوْ مَعَ عاطِفةٍ.

وَيُعْطَفُ على المَجْرُورِ بلا فاصِلٍ، والضَّمِيرِ المَجْرُورِ بالجارِ، والمَرْفُوعِ المُتَّصِلِ بفاصِلةٍ وَلَوْ بَعْدَها، إلَّا للضَّرُورةِ، ومَعْمُولَيْ عامِلَيْنِ لَوْ قُدِّمَ المَجْرُورُ عَلَيْهِما فِيهِما.

وَهو في حُكْمِهِ، فلا يَصِحُّ «ما زَيْدٌ قائِمًا أَوْ بقائِمٍ ولا ذاهِبًا عَمْرٌو»، إلَّا برَفْعِهِ.

- **وَتَأْكِيدٌ**:

لَوْ يُثْبِتُهُ.

وَهُوَ لَفْظِيٌّ: لَوْ كُرِّرَ الأَوَّلُ أَوْ أَتَى بمُرادِفِهِ، وجَرَى فِي كُلِّ لَفْظٍ.

وَهُوَ مَعْنَوِيٌّ: لَوْ كَانَ المُؤَكِّدُ نَفْسَهُ وعَيْنَهُ، وهُمَا باخْتِلافِ الصِّيَغِ، والضَّمِيرِ.

وَيُؤَكَّدُ المُتَّصِلُ بِهِما لَوْ أُكِّدَ بمُنْفَصِلٍ.

وَكُلُّهُ، وهو بالضَّمِيرِ.

وَأَجْمَعُ وأَكْتَعُ وأَبْتَعُ وأَبْصَعُ، وهُنَّ بالصِّيَغِ، والثَّلاثةُ لا تُذْكَرُ بدُونِهِ ولا تَتَقَدَّمُ.

وَيُؤَكَّدُ بـ«كُلِّ» و«أَجْمَعَ» ما يَفْتَرِقُ ولَوْ حُكْمًا، غَيْرَ المُثَنَّى.

وَ«كِلَا» و«كِلْتَا»، وهُمَا لَهُ.

وَلا تُؤَكَّدُ النَّكِرةُ بِهِمَا، والمُظْهَرُ بالمُضْمَرِ، ويُؤَكَّدُ المُضْمَرُ بِهِمَا.

- **وَبَدَلٌ**:

لَوْ هُوَ المَقْصُودُ.

وَهُـوَ كُلٌّ: لَـوْ عَيْنَـهُ، **وبَعْـضٌ**: لَـوْ جُـزْءَهُ، **واشْـتِمَالٌ**: لَـوْ دَلَّ عَلَيْهِ إجْمَـالًا بغَـيْرِهِ، وإلّا **فغَلَطٌ**.

وَلَـوْ أُبْـدِلَ نَكِـرةٌ مـن مَعْرِفـةٍ فالنَّعْـتُ، ولا يُبْـدَلُ ظَاهِـرٌ مِـنْ مُضْمَـرٍ **كُلًّا** إلَّا مِـنَ الْغَائِـبِ.

- **وَعَطْفُ بَيانٍ**:

لَوْ يُوَضِّحُهُ غَيْرَ صِفَةٍ.

وَيَظْهَـرُ الفَـرْقُ بَيْنَهُمَـا فِـي «يَـا هَـذَا زَيْـدٌ» وَ«التَّـارِكُ البَكْرِيُّ بَشَرٌ».

المَبْنِيَّاتُ

- **وَأَلْقَابُهُ**: ضَمٌّ، وفَتْحٌ، وكَسْرٌ، ووَقْفٌ.

- **المُضْمَرُ**:

مَا وُضِعَ لمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخاطَبٍ أَوْ غائِبٍ تَقَدَّمَ وَإِنْ مَعْنًى.

وَهُوَ مُنْفَصِلٌ: لَوِ اسْتَقَلَّ. وَهُوَ مَرْفُوعٌ، كـ: «أَنَا» إِلَى: «هُنَّ»، ومَنْصُوبٌ كـ: «إِيَّايَ».

وَإِلَّا فمُتَّصِلٌ. وَهُوَ مَرْفُوعٌ، كـ: «ضَرَبْتُ»، ويَسْتَتِرُ في الصِّفةِ مُطْلَقًا، والمَاضِي للغَائِبِ وَالغَائِبةِ، والمُضَارِعُ لَهُمَا وللمُتَكَلِّمِ والمُخَاطَبِ، ومَنْصُوبٌ، كـ: «ضَرَبَنِي»، ومَجْرُورٌ كـ: «لِي».

وَيَنْفَصِلُ لَوْ قُدِّمَ أَوْ فُصِلَ بـ«إلَّا» ولَوْ مُقَدَّرًا أَوْ أُسْنِدَ إِلَيْهِ مَا جَرَى عَلَى غَيْرِ صاحِبِهِ، ولَوْ فِعْلًا جَازَ، أَوْ عامِلُهُ حَرْفًا وَهُوَ مَرْفُوعٌ، أَوْ مَعْنَوِيًا أَوْ مَحْذُوفًا.

وَلَوِ اجْتَمَعَا غَيْرَ مَرْفُوعَيْنِ فلَوْ أَحَدُهُما أَعْرَفَ وقُدِّمَ فَجَازَا فِي الأَخِيرِ، وإِلَّا فالانْفِصَالُ، وَهُوَ أَوْلَى فِي خَبَرِ «كَانَ»، وَالأَكْثَرُ: «لَوْلَا أَنَا» وَ«عَسَيْتُ»، وأَتَى: «لَوْلَاي» وَ«عَسَاي».

وَيَجِبُ نُونُ الوِقَايَةِ مَعَ اليَاءِ فِي الفِعْلِ مُجَرَّدًا عَنْ نُونِ الإعْرابِ.

وَيَجُوزُ مَعَهَا، ومَعَ «لَدُنْ» وبَابِ «إِنَّ».

وَيُخْتارُ فِي «لَيْتَ» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«قَدْ» وَ«قَطُّ» وَ«لَعَلَّ»، عَكْسُها.

وَيَسْبِقُ الجُمْلةَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ، **وهُوَ**: غَائِبٌ يُفَسَّرُ بِهَا.
وَلَا يَقَعُ مَتْبُوعًا.
وَيُخْتارُ تَأْنِيثُهُ لَوْ فِيهَا مُؤَنَّثٌ عُمْدةٌ.
وَاتِّصالُهُ واسْتِتَارُهُ وغَيْرُهُما عَلَى حَسَبِ عَامِلِهِ.
وَقَلَّ حَذْفُ المَنْصُوبِ، ويَجِبُ مَعَ «أَنَّ».
وَيَقَعُ بينَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ -وَلَوْ عَامِلٌ- ضَمِيرُ الفَصْلِ.
وَهُوَ مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ مُطابِقٌ لَهُ، والخَبَرُ مَعْرِفَةٌ، أَوْ «أَفْعَلُ مِنْ».
وَهُوَ حَرْفٌ، ويَدْخُلُهُ لَامُ الابْتِدَاءِ، وقَدْ يُخْبَرُ عَنْهُ بِمَا بَعْدَهُ.

- **أَسْمَاءُ الإِشَارةِ**: «ذا» للمُذَكَّرِ، و«ذَانِ» و«ذَيْنِ» لمُثَنَّاهُ، و«تَا» و«تِي» و«تِهِ» و«تِهِي» و«ذِهِ» و«ذِهِي» و«ذِي» للمُؤَنَّثِ، و«تَانِ» و«تَينِ» لمُثَنَّاهُ، و«أُولَاءُ» لجَمْعِهِما، وأَتَى مُثَنَّاهُما بالأَلِفِ مُطْلَقًا.
وتَدْخُلُ الهَاءُ ما لَمْ يَلْحَقِ اللَّامُ، ويَقَعُ بَيْنَهُمَا القَسَمُ والضَّمِيرُ المَرْفُوعُ المُنْفَصِلُ، وقَلَّ غَيْرُهُمَا.
وَيَتَّصِلُ حَرْفُ الخِطابِ، فيَصِيرُ خَمْسَةً وعِشْرِينَ.
وَجَاءَ إِفْرادُهُما مُطْلَقًا.
وَهِيَ باللَّامِ والكَافِ أَوِ النُّونِ المُشَدَّدةِ في التَّثْنِيةِ للبَعِيدِ، وبالهَاءِ والكَافِ للمُتَوَسِّطِ، وبِغَيْرِها للقَرِيبِ، وَ«ثَمَّةَ» وَ«هُنَا» وَ«هَا هُنَا» للمَكَانِ.

- **المَوْصُولُ**:

مَـا لا يَصِـيرُ جُـزْءًا إِلَّا بِخَبَرِيَّـةٍ، وعائِـدٍ، وحُذِفَـتْ مِـنَ «اللُّتَيَـا» وَ«الَّـتِي»، وكَـثُرَ حَذْفُـهُ مَفْعُـولًا.

وَهُوَ: «**الَّذِي**» وَ«**الَّتِي**»، وجَاءَ حَذْفُ اليَاءِ وحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا.

وَ«**اللَّذَانِ**» وَ«**اللَّتَانِ**» بالأَلِفِ وباليَاءِ.

وَ«**الأُلَى**» وَ«**الَّذِيـنَ**»، **وَهُمَـا** لأُولِي العلـمِ، وَجَـاءَ حَـذْفُ نُونِهـا، وَ«الـلَّذُونَ».

وَ«**اللَّاءُ**» وَ«**اللَّاي**» وَ«**اللَّائِي**» وَ«**اللَّاتِي**» وَ«**اللَّوَاتِي**».

وَالأَلِفُ واللَّامُ وصِلَتُهُ «اسْمُ الفاعِلِ والمَفْعُولِ» يُسْبَكَانِ مِنَ الفِعْلِيَّةِ.

وَلَوْ أُخْبِرَ بِها صُدِّرَتْ، وجُعِلَ ضَمِيرُها مَحَلَّ المُـخْبَرِ عَنْهُ، وأُخِّرَ خَبَرًا.

وَلَـوْ تَعَـذَّرَ تَعَـذَّرَ الإِخْبَـارُ كضَمِـيرِ الشَّـأْنِ والمَوْصُـوفِ والصِّفَـةِ وَالمُضَافِ،وَالمَصْـدَرِ العامِـلِ وَالحَـالِ والتَّمْيِـيزِ والضَّمِـيرِ لغَيْرِهـا، وَمَـا اشْـتَمَلَ عَلَيْـهِ.

وَ«**مَـا**» اسْـتِفْهامِيَّةً، ويُحْـذَفُ أَلِفُهـا مَـعَ الجَـارِّ، وتُقْلَـبُ هَـاءً، كَــ: «مَـهْ»، وشَرْطِيَّـةً ومَوْصُوفَـةً وَتَامَّـةً وصِفَـةً.

وَ«**مَـنْ**»: وهِيَ كَــ: «مَـا» إِلَّا في التَّـامِّ والصِّفَـةِ، وخُصَّـتْ بمـا يَعْلَـمُ، و«مَـا» لمَـنْ لا يَعْلَـمُ.

وَيَقَعـانِ عَلَى الوَاحِـدِ والمُذَكَّـرِ وغَيْرِهِمـا، ولَفْظُهُمـا مُذَكَّـرٌ، والحَمْـلُ عَلَيْـهِ أَكْـثَرُ.

وَلا يَقَعانِ مَوْصُولَتَيْنِ ومَوْصُوفَتَيْنِ.

وَ«**أَيُّ**» و«**أَيَّـةُ**»، وهُـوَ كـ: «مَـنْ»، ويُعْـرُبُ مَـا لَـمْ يُحْـذَفْ صَدْرُ حَشْـوِهِ، ولَا يَـلِي الفِعْـلَ إِلَّا المُسْـتَقْبَل.

وَ«**ذَا**» بَعْـدَ «مَـا» الاسْـتِفْهامِيَّةِ، كـ: «مَـاذَا صَنَعْـتَ»، وَهُـوَ إمَّـا بمَعْـنَى: مَـا الَّذِي، فالرَّفْـعُ أَوْلَى فِـي جَوابِـهِ، أَوْ: أَيَّ شَيْءٍ، فالنَّصْـبُ أَوْلَى.

وَ«**ذُو**» الطَّائِيَّةُ. وقَدْ يُغَيَّرُ فِـي التَّذْكِيرِ والإفْرادِ وغَيْرِهِما.

- **أَسْماءُ الأَفْعالِ:**

«مَا» بمَعْنَى الأَمْرِ أَوِ الماضِي، كـ: «رُوَيْدٍ» و«هَيْهاتَ».

وَ«فَعَالِ» من الثُّلَاثِيِّ بمَعْنَى الأَمْرِ قِيَاسٌ.

وَ«فَعَـالِ» صِفَـةً، ومَصْـدَرًا مَعْرِفَـةً، وعَلَمًـا للأَعْيَـانِ مُؤَنَّثًـا مَبْـنِيٌّ.

وَ«ذَا» يُعْرَبُ في تَمِيمٍ، إلَّا ما آخِرُهُ رَاءٌ.

- **الأَصْواتُ:**

ما حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ كـ: «طَقْ»، أَوْ صَوْتٌ للبَهائِمِ كـ: «هَجْ».

- المُرَكَّبَاتُ:

ما رُكِّبَ بلَا نِسْبةٍ.

فَلَـوِ اشْـتَمَلَ الأَخِـيرُ حَرْفًـا بُنِيَـا، كَبَـابِ «حـادِيَ عَـشَرَ»، إلَّا «اثْـنَيْ عَـشَرَ»، وإلَّا أُعْـرِبَ، وقَـدْ يُعْـرَبُ مُضَافًا إلى الثَّـانِي صُرِفَ أَوْ مُنِـعَ.

- الكِنَايَاتُ:

«كَيْتَ» وَ«ذَيْتَ» للقِصَّةِ، وَ«كَذَا» وَ«كَمْ» للعَدَدِ.

وَمُمَـيِّزُ «كَـمِ» الاسْـتِفْهامِيَّةِ مَنْصُـوبٌ مُفْـرَدٌ، **والخَبَرِيَّـةُ مَجْـرُورٌ** مُفْـرَدٌ ومَجْمُـوعٌ، وقَـدْ يُحْذفَـانِ.

وَيَدْخُلُ «مِنْ» فِيهِما، ويَجِبُ لَوْ فُصِلَ بمُتَعَدٍّ.

وَيُصَـدَّرانِ، ويَقَـعُ كِلاهُمـا مَجْـرُورًا بالجَـارِّ ومَنْصُوبًـا بفِعْـلٍ بَعْـدَهُ قَـدِ اشْـتَغَلَ بـهِ، وجَـازَ عَلَى شَرِيطَـةِ التَّفْسِـيرِ.

وَإلَّا فمَرْفُوعٌ خَبَرٌ لَوْ ظَرْفًا، وإلَّا فمُبْتَدأٌ.

وَكَذَا أَسْماءُ الاسْتِفْهامِ والشَّرْطِ.

- **الظُّرُوف** وهُوَ:

مُسْتَقِرٌّ، لَوْ تَعَلَّقَ بِعَامٍّ حُذِفَ، وإلَّا فلَغْوٌ.

مِنْهَا: مَا قُطِعَ إضَافَتُهُ، كـ: «قَبْلُ»، ومِثْلُهُ «لا غَيْرُ» و«لَيْسَ غَيْرُ» و«حَسْبُ».

وَمِنْهَا: «حَيْثُ»، ويُضافُ إِلَى الجُمْلةِ أَكْثَرُ.

وَ«إِذَا» للمُسْتَقْبَلِ، ولَوْ دَخَلَ غَيْرَهُ، ويَأْتِي لَهُ، وفِيها مَعْنَى الشَّرْطِ، ولِذَا اخْتِيرَ مَعَها الفِعْلُ، وقَدْ يَتَجَرَّدُ للظَّرْفِيَّةِ، ويُسْتَعْمَلُ اسْمًا، وجَاءَ للمُفَاجَأةِ، فيَدْخُلُ المُبْتَدَأُ غالِبًا.

وَ«إِذْ» للمَاضِي، وإنْ دَخَلَ غَيْرَهُ، ويَدْخُلُ الجُمْلَتَيْنِ، وأَتَى للمُفَاجَأةِ، فيَدْخُلُ المَاضِي.

وَ«أَيْنَ» و«أَنَّى» اسْتِفْهامًا أَوْ شَرْطًا للمَكَانِ.

وَ«مَتَى» فِيهِمَا.

وَ«أَيَّانَ» اسْتِفْهامًا للزَّمَانِ.

وَ«كَيْفَ» اسْتِفْهامًا للحَالِ.

وَ«مُذْ» وَ«مُنْذُ»، إمَّا بمَعْنَى: أَوَّلِ المُدَّةِ، فيَلِيهِما المُفْرَدُ المَعْرِفةُ، أَوْ جَمِيعُهَا، فالمَقْصُودُ.

وَقَـدْ يَدْخُـلانِ الفِعْـلَ والمَصْـدَرَ وَ«أَنْ» وَ«أَنَّ»، فيُقَـدَّرُ زَمَـانٌ، وهُـوَ مُخْـبَرٌ عَنْـهُ بـِـمَا بَعْـدَهُ.

وَمِنْها «لَدَى» وَ«لَدُنْ»، وأَتَى: «لَدَنْ» و«لَدِنْ» و«لَدْنِ» و«لُدْ» و«لَدْ».

وَ«قَطُّ» للماضِي، **وَ«عَوْضُ»** للمُسْتَقْبَلِ المَنْفِيَّيْنَ.

وَجَازَ الفَتْحُ فِي الظُّرُوفِ مَعَ الجُمْلَةِ، وَ«إذْ».

وَكَذَا «مِثْلُ» وَ«غَيْرُ» مَعَ «مَا» وَ«إنْ» وَ«أَنَّ».

المَعْرِفةُ والنّكِرةُ

- **المَعْرِفةُ**:

مَا فِيهِ إشارةٌ إِلَى مُعَيَّنٍ.

وَهِيَ: المُتَكَلِّمُ، فالمُخاطَبُ، فالغَائِبُ، فالأَعْلَامُ، فالمُبْهَمَاتُ، فالمُعَرَّفُ باللَّامِ وبالنِّدَاءِ، وَالمُضَافُ إِلَى أَحَدِها كهُوَ.

- **العَلَمُ**: مَا لا يَتَناوَلُ غَيْرَهُ بوَضْعٍ.

وَهُوَ باللَّامِ لَوْ ثُنِّيَ أَوْ جُمِعَ أَوْ سُمِّيَ بِها غَيْرَ صِفَةٍ ومَصْدَرٍ، أَوْ غُلِّبَ بِها.

وَجَازَ لَوْ سُمِّيَ بها أَوْ بِدُونِها صِفَةً ومَصْدَرًا.

وَلَوْ جُعِلَ مَبْنِيٌّ عَلَمًا لَهُ فالحِكَايةُ، وقَدْ يُعْرَبُ، ولغَيْرِهِ فالإعْرَابُ.

وَالنَّكِرةُ: مَا سِوَاهُ.

المُؤَنَّثُ والمُذَكَّرُ

- المُؤَنَّثُ:

مَا فِيهِ التَّاءُ ولَوْ مُقدَّرًا، والأَلِفُ مَقْصُورةً أَوْ مَمْدُودَةً.

- وَالمُذَكَّرُ:

مَا عَدَاهُ.

وَهُوَ حَقِيقِيٌّ لَوْ بإزائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الحَيَوانِ، وإِلَّا فلَفْظِيٌّ.

وَلَوْ أُسْنِدَ المُشْتَقُّ إِلَى ضَمِيرِ المُؤَنَّثِ مُطْلَقًا، سِوَى نَحْوِ: «طَلْحَةَ»، أَوِ الحَقِيقِيِّ بِلَا فَصْلٍ فالتَّاءُ.

وَجَازَ فِي غَيْرِهِ سِواهُ، وكَذَا ظاهِرُ الجَمْعِ مُطْلَقًا.

سِوَى المُذَكَّرِ السَّالِمِ.

وَضَمِيرُ جَمْعِ المُذَكَّرِ العاقِلِ سِواهُ: «فَعَلَتْ» و«فَعَلُوا».

والمُذَكَّرُ غَيْرُهُ، والمُؤَنَّثُ: «فَعَلَتْ» و«فَعَلْنَ».

- **أَسْماءُ العَدَدِ:**

أُصُولُهَا: واحِدٌ إِلَى عَشَرةٍ، وتَمِيمٌ تَكْسِرُ شِينَها، ومِائةٌ وأَلْفٌ.

وَثَلَاثَةٌ إِلَيْها بالتَّاءِ للمُذَكَّرِ، وبدُونِها للمُؤَنَّثِ.

وَثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ للمُذَكَّرِ، وثَلاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ للمُؤَنَّثِ.

وَبَابُ عِشْرِينَ فِيهِما، ويُعْطَفُ الأَكْثَرُ عَلَى الأَقَلِّ إِلَى تِسْعةٍ وتِسْعِينَ.

وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ ومِائَتَانِ وأَلْفانِ فِيهِما، وَهُوَ بعَكْسِهِ.

وَلَوِ اللَّفْظُ مُذَكَّرًا دُونَ المَعْدُودِ أَوْ بالعَكْسِ فالأَحْسَنُ رِعايَتُهُ.

وَفِي ثَمانِي عَشْرَةَ الفَتْحُ والسُّكُونُ والحَذْفُ، وضَعُفَ مَعَ فَتْحِها.

وَلَا مُمَيِّزَ لوَاحِدٍ واثْنَانِ.

وَمُمَيِّزُ الثَّلاثَةِ إِلَيْها مَخْفُوضٌ ومَجْمُوعٌ وإنْ مَعْنًى، إلَّا في ثَلاثِمائَةٍ إِلَى تِسْعِمائَةٍ.

وَأَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعةٍ وتِسْعِينَ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ.

وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ وتَثْنِيَتُهُما، وجَمْعُهُ مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ.

وَالمُفْرَدُ مِنَ المُتَعَدِّدِ باعْتِبارِ تَصْيِيرِهِ الثَّانِي إِلَى العَاشِرِ كـ: «ثالِثِ اثْنَيْنِ».

وَحَالُه الأَوَّلُ إِلَيْهِ، والحادِيَ عَشَرَ إِلَى التَّاسِعَ عَشَرَ، ولا نِهايةَ لَهُ، كـ: «حادِيَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ» أَوْ «حادِي أَحَدَ عَشَرَ»، ويُعْرَبُ الأَوَّلُ.

أَقْسامُ الاسْمِ باعْتِبارِ دِلالَتِهِ على اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وعَدَمِها

-**المُثَنَّى**:

مَا في آخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ ياءٌ، فُتِحَ مَا قَبْلَها ونُونٌ كُسِرَتْ؛ ليُفِيدَ أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ، وتُحْذَفُ نُونُهُ بالإضَافةِ، والتَّاءُ فِي: «خِصْيانِ» و«إلْيانِ».

-**المَجْمُوعُ**:

مَا دَلَّ عَلَى أَفْرادٍ بحُرُوفِ مُفْرَدِهِ ولَوِ اعْتِبارًا بتَغَيُّرٍ، ولَوْ تَقْدِيرًا، كـ: «نِسْوةٍ» وَ«فُلْكٍ».

-**وَهُوَ مُكَسَّرٌ لَوْ غُيِّرَ واحِدُهُ، وإلَّا فصَحِيحٌ**:

-**مُذَكَّرٌ**: لَوْ في آخِرِهِ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ حُرِّكَ ما قَبْلَها بجِنْسِهِما ونُونٌ فُتِحَتْ؛ ليُفِيدَ أَنَّ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ.

وَحُذِفَ نُونُهُ بالإضَافةِ.

وَشَرْطُهُ اسْمًا: أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا، عَلَمًا، عَالمًا.

وَصِفَةً: أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا، عَالمًا، وأَلَّا يَكُونَ مُؤَنَّثُها «فَعْلاءَ» وَ«فَعْلَى»، ولا يَسْتَوِيانِ فِيهَا، كـ: «جَرِيحٍ».

- **ومُؤَنَّثٌ** لَوْ في آخِرِهِ أَلْفٌ وتاءٌ.

وَشَرْطُهُ لَوْ صِفَةً: أَنْ يُجْمَعَ مُذَكَّرُهُ بِالواوِ والنُّونِ إنْ كَانَ لَهُ، وإلَّا فَالتَّاءُ، وإلَّا جُمِعَ.

والصَّحِيحُ، وأَفْعالٌ وأَفْعُلٌ وأَفعِلَةٌ وفِعْلَةٌ للقِلَّةِ، وغَيْرُها للكَثْرَةِ.

الأَسْماءُ العامِلَةُ عَمَلَ الفِعْلِ

- **المَصْدَرُ** يَعْمَلُ كَفِعْلِهِ مُطْلَقًا ما لَمْ يَكُنْ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ العَمَلَ لِفِعْلِهِ، إِلَّا لَوْ بَدَلًا.

وَمَعْمُولُهُ يَتَقَدَّمُ لَوْ ظَرْفًا، ولا يُضْمَرُ فِيهِ.

وَجازَ حَذْفُ فاعِلِهِ وإضافَتُهُ إِلَيْهِ وإِلَى المَفْعُولِ.

وَقَلَّ إعْمالُهُ بِاللَّامِ.

- **اسْمُ الفاعِلِ** يَعْمَلُ كَفِعْلِهِ لَوْ بمَعْنَى الحالِ أَوِ الاسْتِقْبالِ، واعْتَمَدَ عَلَى المُبْتَدَأ أَوْ ذِي الحالِ أَوِ المَوْصُوفِ أَوِ الاسْتِفْهامِ أَوْ حَرْفِ النَّفْيِ أَوِ النِّداءِ.

وَيُضافُ مَعْنَىً لَوْ بِمَعْنَى الماضِي، ولَوْ مَعْمُولٌ قُدِّرَ فِعْلٌ.

وَبِاللَّامِ الجَمِيعُ.

وَكَذا المُبالَغَةُ واسْمُ المَفْعُولِ، والمُثَنَّى والمَجْمُوعُ، وجَازَ حَذْفُ النُّونِ بِالعَمَلِ لَوْ مُعَرَّفًا.

-**والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ** تَعْمَلُ كَفِعْلِها لَوِ اعْتُمِدَتْ.

وَهِيَ إمَّا باللَّامِ أَوْ مُجَرَّدَةٌ.

والمَعْمُولُ بِاللَّامِ أَوْ مُضافٌ أَوْ مُجَرَّدٌ.

وَهُوَ مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ في المَعْرِفَةِ، والتَّمْيِيزِ في غَيْرِها، أَوْ مَجْرُورٌ، فَيَصِيرُ ثَمانِيَةَ عَشَرَ.

وامْتَنَعَ فِيها: «الحَسَنُ وَجْهِهِ» وَ«الحَسَنُ وَجْهٍ».

وَمَا فِيهِ ضَمِيرٌ أَحْسَنُ، وضَمِيرانِ حَسَنٌ، وإِلَّا فَقَبِيحٌ.

وَلَوْ رُفِعَ بِها فَلَا ضَمِيرَ فِيها، وإِلَّا فَضَمِيرٌ مُطابِقٌ للمَوْصُوفِ.

والفاعِلُ والمَفْعُولُ اللَّازِمانِ والمَنْسُوبُ كَهِيَ.

- **اسْمُ التَّفْضِيلِ** قِياسُهُ للفَاعِلِ، وقَدْ جَاءَ كَـ: «أَشْهَر».

وَيُسْتَعْمَلُ بِاللَّامِ فَيُطابِقُ.

أَوْ بِـ«مِنْ» فَمُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ.

أَوِ الإِضَافَةِ، فَلَوْ كَانَ لِلزِّيادَةِ عَلَيْهِ -وَشَرْطُهُ: دُخُولُهُ فِيهِ- جَازَ المُطابَقَةُ والإِفْرادُ، وإِلَّا فَيُطابِقُ.

وَيَعْمَلُ في مُظْهَرٍ فِي نَحْوِ: «ما رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ»، وَجَازَ «مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ»، وَ«كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيها الكُحْلُ».

بابُ الأَفْعالِ

- **الفِعْلُ المَاضِي**:

مَا دَلَّ عَلَى مَا مَضَى.

وَبُنِيَ عَلَى الفَتْحِ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ الوَاوُ؛ لِأَنَّهُ يُضَمُّ، والضَّمِيرُ المُتَحَرِّكُ؛ لِأَنَّهُ يُسَكَّنُ.

-**المُضارِعُ**:

مَا دَلَّ عَلَى الحالِ والاسْتِقْبالِ.

وَهُوَ مُعْرَبٌ مِنْهُ، لَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ التَّأْكِيدِ وجَمْعِ المُؤَنَّثِ.

وَإِعْرابُهُ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وجَزْمٌ.

فالصَّحِيحُ المُفْرَدُ -سِوَى الحاضِرَةِ- بِالضَّمَّةِ والفَتْحَةِ لَفْظًا، والسُّكُونِ.

وَغَيْرُهُ بِالنُّونِ وحَذْفِها.

والمُعْتَلُّ بِالأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ تَقْدِيرًا، وَبِالحَذْف.

وَبِغَيْرِهِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا، وَالفَتْحَةِ لَفْظًا، وَالحَذْف.

- **ويُرْفَعُ لَوْ جُرِّدَ عَنِ النَّاصِبِ والجازِمِ**.

- **ويُنْصَبُ بـ«أَنْ»** الَّتِي بَعْدَ العِلْمِ مُخَفَّفَةً، والظَّنِّ تَحْتَمِلُ المُخَفَّفَةَ.

وَ«**لَنْ**»، وَهِيَ لِنَفْيِ المُسْتَقْبَلِ.

وَ«**إِذَنْ**» لَوْ مُسْتَقْبَلًا ولَمْ يَكُنْ مَعْمُولًا لِمَا قَبْلَها، ولَوْ كانَتْ بَعْدَ الفَاءِ والوَاوِ جَازَ، وصَحَّ الفَصْلُ بَيْنَهُما خاصَّةً.

وَ«كَيْ»، وَهِيَ لِلسَّبَبِيَّةِ.

وَ«أَنَّ» مُقَدَّرَةً بَعْدَ:

«**حَتَّى**» لَوْ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ بِمَعْنَى: «كَيْ» أَوْ «إِلَى»، فَلَوْ قُصِدَ الحَالُ ولَوْ حِكَايَةً يُرْفَعُ، وتَجِبُ السَّبَبِيَّةُ.

وَ«**لَامِ**» **كَيْ** وَ«**لَامِ**» **الجُحُودِ**، وَتَا لِلتَّأْكِيدِ بَعْدَ النَّفْيِ لكَانَ.

وَالفَاءِ لَوْ لِلسَّبَبِيَّةِ، والواوِ لَوْ للجَمْعِيَّةِ، ومَا قَبْلَهُما أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ تَمَنٍ أَوْ عَرْضٌ أَوِ اسْتِفْهامٌ.

وَ«**أَوْ**» لَوْ بِمَعْنَى: «إِلَى» أَوْ «إلا».

وَالعَاطِفَةِ لَوِ المَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا.

وَجازَ إِظْهارُ «أَنْ» مَعَها، ومَعَ «لامِ» كَيْ، ويَجِبُ مَعَ «لا» بَعْدَ اللَّامِ.

- **وَيُجْزَمُ بِـ«لَمْ» و«لَمَّا»**، وهُمَا للقَلْبِ والنَّفْيِ، وَتَا لِلاسْتِغْراقِ، وَجازَ حَذْفُ فِعْلِها.

وَلامِ الأَمْرِ، وبِهِ يُطْلَبُ الفِعْلُ، وقَدْ يُحْذَفُ لِلضَّرُورَةِ، وقَدْ يُفْتَحُ، وجَازَ السُّكُونُ بِالوَاوِ والفَاءِ، وثُمَّ.

وَلا النَّهْيِ، وبِهِ يُطْلَبُ التَّرْكُ.

وَكَـ: «لَمْ» المُجازَاةُ، وَهِيَ: «إِنْ» وَ«مَهْمَا» وَ«إِذْمَا» وَ«حَيْثُما» وَ«أَنَّى» وَ«أَيْنَ» وَ«مَتَى» وَ«مَنْ» وَ«مَا» وَ«أَيْ»، وقَلَّ مَعَ «كَيْفَمَا» وَ«إِذَا».

وَبِـ«إِنَّ» مُقَدَّرَةً بَعْدَ الأَفْعالِ، سِوَى النَّفْيِ لَوْ قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ.

-**والكَلِمُ** تَدْخُلُ عَلَى الفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ الأَوَّلِ ومُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي، وسُمِّيَا: شَرْطًا وجَزاءً.

فَلَوْ مُضارِعَيْنَ أَوِ الأَوّلُ فالجَزْمُ، ولَوِ الثَّانِي فَوَجْهانِ.
وَلَـوِ المُسَـبَّبُ ماضِيًـا بِـلا «قَـدْ» لَفْظًـا أَوْ مَعْـنًى لَـمْ يَجُـزِ الفَاءُ، ولَـوْ مُضـارِعًا بِـلَا أَوْ مُثْبَتًـا فَيَجُـوزُ، وإِلَّا فَواجِبٌ.
وَيَقَعُ إِذَا مَعَ الاسْمِيَّةِ مَوْقِعها.

- **الأَمْرُ بالصِّيغَةِ:**
مَـا يُطْلَـبُ بِـهِ مَأْخَـذُهُ مِـن المُخاطَـبِ، بِحَـذْفِ التَّـاءِ، وبُـنِيَ عَلَى السُّـكُونِ.

- **فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ:**
مَا نُسِبَ إِلَى المَفْعُولِ.

- **وَالفِعْلُ:**
لَوْ تَوَقَّفَ تَعَقُّلُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ فَمُتَعَدٍّ، وإِلَّا فَغَيْرُهُ.
وَقَـدْ يَتَعَـدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، كَــ: «أَعْطَـى» وَ«عَلِـمَ»، وَإِلَى ثَلاثَةٍ، كَـ: «أَعْلَـمَ» وَ«أَرَى» وَ«أَنْبَـأَ» وَ«نَبَّـأَ» وَ«أَخْـبَرَ» وَ«حَـدَّثَ»، وَالمَفْعُولُ الأَوَّلُ لَهَـا، كَــ: «أَعْطَيْتُ»، والثَّـانِي والثَّالِثُ كَــ: «عَلِمْتُ».

- **أَفْعالُ القُلُوبِ**: «ظَنَنْتُ» وَ«حَسِبْتُ» وَ«خِلْتُ» وَ«زَعَمْتُ» وَ«عَلِمْتُ» وَ«رَأَيْتُ» وَ«وَجَدْتُ» تَنْصِبُ جُزْئَيِ الاسْمِيَّةِ.

وَخُصَّتْ بِأَنَّهُ إذا ذُكِرَ أَحَدُهُما ذُكِرَ الآخَرُ، بِخِلافِ بابِ «أَعْطَيْتُ».

وَجَوازِ الإلْغاءِ ما لَمْ تَتَقَدَّمْ، وهُوَ أَوْلَى لَوْ تَأَخَّرَتْ، والإعْمالُ لَوْ تَوَسَّطَتْ، والتَّعْلِيقُ قَبْلَ الاسْتِفْهامِ والنَّفْيِ واللَّامِ.

وَبِجَوازِ كَوْنِ الفاعِلِ والمَفْعُولِ ضَمِيرَيْنِ لِواحِدٍ.

وَ«ظَنَنْتُ» وَ«عَلِمْتُ» وَ«رَأَيْتُ» وَ«وَجَدْتُ» بِمَعْنَى: «اتَّهَمْتُ» وَ«عَرَفْتُ» وَ«أَبْصَرْتُ» وَ«أَصَبْتُ»، تَتَعَدَّى إِلَى واحِدٍ.

- **الأَفْعالُ النَّاقِصَةُ:**

مَا وُضِعَ لِإثْباتِ أَمْرٍ لِفاعِلِهِ، وتَرْفَعُ الأَوَّلَ وتَنْصِبُ الثَّانِيَ.

«**صَارَ**» لِلانْتِقالِ.

وَ«**كَانَ**»، وَهِيَ إِمَّا **ناقِصَةٌ** لِتَحَقُّقِ الخَبَرِ ماضِيًا دائِمًا أَوْ مُنْقَطِعًا، وبِمَعْنَى: «صَارَ»، ويَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ، أَوْ **تامَّةٌ** بِمَعْنَى: «وُجِدَ»، أَوْ **زَائِدَة**.

وَ«**أَصْبَحَ**» وَ«**أَضْحَى**» وَ«**أَمْسَى**»، وتَكُونُ تامَّةً.

وَ«**ظَلَّ**» وَ«**بَاتَ**»، وقَلَّ كَوْنُهُما تامَّتَيْنِ؛ لاقْتِرانِ الجُمْلَةِ بِأَوْقاتِها، وبِمَعْنَى: «صَارَ».

وَ«**لَيْسَ**» لِنَفْيِ الجُمْلَةِ حالًا.

وَ«**مَا بَرِحَ**» وَ«**مَا زَالَ**» وَ«**مَا فَتِئَ**» و«**مَا انْفَكَّ**» لِدَوامِ خَبَرِها لِفاعِلِها مُذْ قَبِلَهُ، ولَزِمَها النَّفْيُ.

وَ«**مَا دَامَ**» لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِها لاسْمِها، ولِذا افْتَقَرَ إِلَى كَلامٍ؛ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ.

وَ«**غَدَا**» و«**آضَ**» و«**عَادَ**» و«**راحَ**» بِمَعْنَى: «صَارَ».

وَأَتَى «جَاءَ» و«قَعَدَ» مِنْها.

وَلا يَتَقَدَّمُ الأَخْبارُ عَلَى مَا في أَوَّلِهِ مَا.

- **أَفْعالُ المُقارَبَةِ:**

«**عَسَى**»، كَـ: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» أَوْ «أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»، وَلَا يَتَصَرَّفُ، وقَدْ يُحْذَفُ «أَنْ»، وقَدْ يَقُومُ السِّينُ مَقامَهُ.

وَ«**كَادَ**»، كَـ: «كادَ زَيْدٌ يَضْرِبُ»، وقَلَّ أَنْ، وبِالنَّفْيِ مَنْفِيٌّ.

وَ«**طَفِقَ**» وَ«**جَعَلَ**» وَ«**كَرِبَ**» وَ«**أَخَذَ**»، وَهِيَ كَـ«كادَ».

وَ«**أَوْشَكَ**»، وَهِيَ كَـ: «عَسَى» وَ«كَادَ».

- **فِعْلُ التّعَجُّبِ:**

«مَا أَفْعَلَهُ» وَ«أَفْعِلْ بِهِ».

ولا يَتَصَرَّفانِ، ولا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ والفَصْلُ.

وَ«**مَا**» مُبْتَدَأٌ نَكِرَةٌ، خَبَرُها مَا بَعْدَها.

وَ«**بِهِ**» مَفْعُولٌ.

-**أَفْعالُ المَدْحِ والذَّمِّ: «نِعْمَ» وَ«بِئْسَ».**

وَفاعِلُهُما مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ أَوْ مُضافٌ إِلَيْهِ أَوْ مُضْمَرٌ مُمَيَّزٌ بِـ«مَا» أَوْ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ.

وَبَعْدَهُ المَخْصُوصُ مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ، وقَدْ يُحْذَفُ، ولا بُدَّ مِنْ مُطابَقَتِهِ لَهُ.

وَ«سَاءَ» كَبِئْسَ، وَ«**حَبَّذا**» وفَاعِلُهُ «**ذَا**»، ولا يَتَغَيَّرُ، ومَخْصُوصُهُ كالأَوَّلِ.

ويَأْتِي قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ حالٌ أَوْ تَمْيِيزٌ عَلَى وِفْقِهِ.

بابُ الحُرُوفِ

- **حُرُوفُ الجَرِّ:**

مَا وُضِعَ لِإِفْضاءِ الفِعْلِ أَوْ مَعْناهُ إِلَى اسْمٍ ولَوْ تَقْدِيرًا.

«**مِـنْ**» للابْتِـداءِ والتَّبْيِـينِ والتَّبْعِيـضِ والبَـدَلِ والتَّجْرِيـدِ والاسْـتِغْراقِ والقَسَـمِ، ويُضَـمُّ أَيْضًـا فِيـهِ.

وَ«**إِلَى**» و«**حَتَّى**» لِلانْتِهاءِ، و«**إِلَى**» قَلَّتْ بِمَعْنَى: «مَعَ»، وتَدْخُلُ الضَّمِيرَ.

وَ«**البَـاءُ**» لِلاسْـتِعانَةِ والمُصاحَبَـةِ والإلْصـاقِ والتَّعْدِيَـةِ والمُقابَلَـةِ والظَّرْفِيَّـةِ والبَـدَلِ والتَّجْرِيـدِ.

وَ«**الـلَّامُ**» لِلاخْتِصـاصِ والتَّعْلِيـلِ والقَصْـدِ والعاقِبَـةِ، وبِمَعْـنَى: «عَـنْ» بِالقَـوْلِ، وتَـأْتِي للقَسَـمِ والتَّعَجُّـبِ مَعًـا.

وَ«**كَيْ**» للغَرَضِ، وإنَّما تَدْخُلُ «مَا» الاسْتِفْهامِيَّةُ.

وَ«**رُبَّ**» لِلتَّقْلِيـلِ، وأَتَى لِلتَّكْثِيرِ، وتُصَدَّرُ، وتَخْتَـصُّ بِنَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ، وفِعْلُهـا ماضٍ، ويُحْذَفُ غالِبًـا، وقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَـرٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ مُبْهَـمٍ مُمَيَّزٍ «بِنَكِـرَةٍ» مَنْصُوبَةٍ، وتَكُونُ بـ«مَـا» فَتَدْخُلُ الجُمَلَ، إلَّا لَـوْ «مَا» زائِدًا، ووَاوُهَـا لَا تَدْخُلُ الضَّمِيرَ، والعَمَلُ لَـهَا.

وَ«**وَاوُ**» **القَسَـمِ**، ويَخْتَـصُّ بِالظَّاهِـرِ، و«**تـاؤُهُ**»، وتَخْتَـصُّ بـ«الله»، ويَجِـبُ حَـذْفُ فِعْلِهِمـا، ولا يَكُـونُ طَلَبًـا، و«**بَـاؤُهُ**» عامٌّ، وجَوابُـهُ بِالـلَّامِ وحَـرْفِ النَّـفْيِ، ويُحْـذَفُ لَـوْ تَوَسَّـطَ القَسَـمُ أَوْ تَقَدَّمَـهُ مَـا يَـدُلُّ عَلَيْـهِ.

وَ«**عَنْ**» للبُعْدِ، وَ«**عَلَى**» لِلاسْتِعْلاءِ، وهُمَا اسْمانِ بِدُخُولِ «مِنْ».

وَ«الكافُ» لِلتَّشْبِيهِ، وقَدْ تَدْخُلُ الضَّمِيرَ، وقَدْ يَكُونُ اسْمًا.

وَ«مُذْ» وَ«مُنْذُ» لِلزَّمانِ، لِلابْتِداءِ فِـي الماضِي، والظَّرْفِيَّةِ فِـي الحَالِ.

وَ«حَاشَا» وَ«خَلَا» وَ«عَدَا» لِلاسْتِثْناءِ.

-الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ:

تُصَدَّرُ إِلَّا «أَنْ»، ولَوْ كانَتْ بِـ«مَا» لا تَعْمَلُ، وتَدْخُلُ الأَفْعالَ.

«إِنَّ» تُقَـرِّرُ الجُمْلَـةَ، وَ«أَنَّ» مَعَهـا كالمُفْـرَدِ، فالكَـسْرُ فِـي مَحَلِّها، والفَتْـحُ فِــي مَحَلِّهِ.

وَ«لَوْ أَنَّكَ» فاعِلٌ، و«لَوْلا أَنَّكَ» مُبْتَدَأٌ.

فَلَوِ احْتَمَلَهُما جازَا، كـ: «مَنْ يَأْتِنِي فَإِنِّي أُعْلِمُهُ».

فَجَـازَ العَطْـفُ بِالرَّفْـعِ عَلَى الاسْـمِ، ولَـوْ حُكْمًـا، لَـوْ تَقَـدَّمَ الخَـبَرُ ولَـوْ تَقْدِيـرًا، وكَـذا «لَكِـنَّ».

وَجَــازَ دُخُــولُ الــلَّامِ عَلَى اسْــمِها لَــوْ فُصِــلَ، أَوْ خَبَرِهــا، أَوْ مَعْمُــولِهِ المُقَــدَّمِ، وقَــلَّ فِــي «لَكِــنَّ».

وَلَوْ خُفِّفَتْ يَجِبُ، وَجَازَ إِلْغاؤُها ودُخُولُها عَلَى فِعْلِ المُبْتَدَأِ.

والمَفْتُوحَـةُ فَتَعْمَـلُ في شَـأْنٍ مُقَـدَّرٍ، وقَـلَّ في غَـيْرِهِ، وتَدْخُـلُ الجُمَـلَ مُطْلَقًـا،ويَجِـبُ مَـعَ الفِعْـلِ حَـرْفُ النَّـفْيِ أَوِ«السِّـينُ»أَوْ«سَـوْفَ»أَوْ«قَـدْ».

وَ«كانَ» لِلتَّشْبِيهِ، وقَدْ تَعْمَلُ مُخَفَّفًا

وَ«لَكِـنَّ» لِلاسْـتِدْراكِ، وتَقَـعُ بـيَنَ كَلامَـيْنِ تَغايَـرا مَعْـنًى، ولا تَعْمَـلُ لَـوْ خُفِّفَـتْ، وتَدْخُلُهـا الـوَاوُ.

وَ«**لَيْتَ**» لِلتَّمَنِّي، وتَدْخُلُ «أَنَّ».

وَ«**لَعَلَّ**» لِلتَّرْجِي.

- حُرُوفُ العَطْفِ:

«**الوَاوُ**» للجَمْعِ، و«**الفَاءُ**» لِلتَّرْتِيبِ.

وَ«**ثُمَّ**» وَ«**حَتَّى**»، ومَعْطُوفُها جُزْءُ مَتْبُوعِهِ لِإفادَةِ القُوَّةِ أَوِ الضَّعْفِ بِمُهْلَةٍ.

وَ«**أَوْ**» و«**إِمَّا**» وَ«**أَمْ**» لِأَحَدٍ مُبْهَمٍ.

والمُتَّصِلَةُ لازِمَةٌ للهَمْزَةِ ولَوْ تَقْدِيرًا، يَلِيها أَحَدُ المُتَساوِيَيْنِ والآخَرُ «أَمْ»، ويُجابُ بتَعْيِينِ أَحَدِهِما أَوْ كِلَيْهِما أَوْ نَفْيِهِما.

والمُنْقَطِعَةُ لِلإِضْرابِ مَعَ الشَّكِّ، وقَدْ تَدْخُلُ المُفْرَدَ لَوْ بَعْدَ خَبَرٍ.

وَيَجِبُ «**إِمَّا**» فِي المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وجازَتْ مَعَ «أَوْ».

وَ«**بَلْ**» لِلإِضْرابِ مَعَ الإثْباتِ، وَ«**لَا**» لازِمَةٌ للإيجابِ، وَ«**لَكِنْ**» عَكْسُها.

- حُرُوفُ التَّنْبِيهِ:

«**أَلَا**» و«**أَمَا**» يُصَدِّرانِ أَيَّ جُمْلَةٍ.

وَ«**هَا**» تَدْخُلُ المُفْرَدَ وَغَيْرَهُ، وكَثُرَ فِي الإشَارَةِ.

- **حُرُوفُ النِّداءِ:**

«**أَيْ**» و«**الهَمْزَةُ**» للقَرِيبِ.

وَ«**يَا**» وَ«**أَيَا**» وَ«**هَيَا**» للبَعِيدِ.

- **حُرُوفُ الإِيجابِ:**

«**نَعَمْ**» لِلتَّقْرِيرِ.

وَ«**بَلَى**» لِإِيجابِ النَّفْيِ.

وَ«**إِي**» للإِثْبَاتِ بَعْدَ الاسْتِفْهامِ، وتَدْخُلُ القَسَمَ بِلا تَصْرِيحٍ بِفِعْلِهِ.

وَ«**أَجَلْ**» و«**جيرِ**» و«**إِنْ**» لِتَصْدِيقِ الخَبَرِ.

- **حُرُوفُ الزِّيَادَةِ:**

«**اللَّامُ**» وَ«**الكَافُ**».

وَ«**إِنْ**» مَعَ ما النَّافِيَةِ، وقَلَّتْ مَعَ «لـمَا» والمَصْدَرِيَّةِ.

وَ«**أَنْ**» مَعَ «لـمَا»، وبينَ القَسَمِ و«لَوْ»، وقَلَّتْ بَعْدَ الكافِ.

وَ«**مَا**» بَعْدَ «إِذَا» و«مَتَى» و«أَنَّى» و«أَيْنَ» و«إِنْ» شَرْطًا وبَعْضِ الجَرِّ، وقَلَّتْ بينَ المُضَافِ.

وَ«**لَا**» بَعْدَ المَصْدَرِيَّةِ، و«الوَاوِ» بَعْدَ النَّفْيِ، وقَلَّتْ قَبْلَ «أُقْسِمُ».

وَ«**مِنْ**» فِي النَّفْيِ وَمَا فِي حُكْمِهِ.

وَ«**البَاءُ**» فِي النَّفْيِ، وَفِي خَبَرٍ صُدِّرَ بـ«هَلْ»، وفِي غَيْرِها سَمَاعًا، كَـ: «أَلْقَى بِيَدِهِ».

- **حَرْفَا التَّفْسِيرِ:**

«**أَيْ**» تُفَسِّرُ أَيَّ مُبْهَمٍ.

وَ«**أَنْ**» يُفَسِّرَ مَا بِمَعْنَى القَوْلِ.

- **حُرُوفُ المَصْدَرِ:**

«**مَا**» وَ«**أَنْ**» للفِعْلِيَّةِ.

وَ«**أَنَّ**» لِلاسْمِيَّةِ.

- **حُرُوفُ التَّحْضِيضِ:**

«**هَلَّا**» وَ«**إِلَّا**» وَ«**لَوْلا**» وَ«**لَوْمَا**» تُصَدِّرُ الفِعْلَ وَإِنْ تَقْدِيرًا، إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

- **حَرْفُ التَّوَقُّعِ:**

«**قَدْ**» فِي المَاضِي لِلتَّقْرِيبِ، والمُضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ أَكْثَرُ، وقَدْ يُفْصَلُ بَيْنَهُما بِالقَسَمِ، وقَدْ يُحْذَفُ.

- **حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ:**

«**الهَمْزَةُ**» وَ«**هَلْ**» تُصَدَّرانِ، والهَمْزَةُ تَلِي الاسْمَ مَعَ الفِعْلِ بِلا قُبْحٍ، وتَأْتِي للإنْكارِ مُطْلَقًا، وتَدْخُلُ العاطِفَةَ، وتُحْذَفُ هِيَ وفِعْلُها.

- حَرْفَا الاسْتِقْبالِ:

«**السِّينُ**» وَ«**سَوْفَ**»، وفِيهِ زِيادَةُ تَنْفِيسٍ.

- حُرُوفُ الشَّرْطِ: تُصَدَّرُ.

«**لَوْ**» للمَاضِي ولَوْ دَخَلَ المُضارِعَ.

وَ«**إنْ**» عَكْسُها.

وَتَدْخُلانِ الفِعْلَ وإنْ تَقْدِيرًا، ولِهَذَا فُتِحَ فِي: «لَوْ أَنَّكَ»، وخَبَرُهُ فِعْلٌ، إلَّا لَوْ جامِدًا.

وَلَوْ صُدِّرَ القَسَمُ لَزِمَ المُضِيُّ وإنْ مَعْنًى، والجَوابُ لَهُ لَفْظًا، ولَوْ وُسِّطَ جازَ الوَجْهانِ، وتَقْدِيرُهُ كَذِكْرِهِ.

وَ«**أَمَّا**» لِلتَّفْصِيلِ، ويَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهِ، والتُزِمَ في مَوْضِعِهِ جُزْءُ جوابِهِ.

-حَرْفُ الرَّدْعِ:

«**كَلَّا**»، ويَأْتِي بِمَعْنَى حَقًّا.

- التَّنْوِينُ:

نُونٌ ساكِنَةٌ، تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ، لَا لِلتَّأْكِيدِ.

وَيُكْسَرُ ويُضَمُّ لِساكِنٍ.

وَهُوَ: لِلتَّمَكُّنِ، والتَّنْكِيرِ، والعِوَضِ، والمُقابَلَةِ، والتَّرَنُّمِ.

وَيُحْذَفُ فِي نَحْوِ: «زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»، وقَلَّ فِي غَيْرِهِ.

- نُونَا التَّأْكِيدِ:

خَفِيفَةٌ أَوْ ثَقِيلَةٌ، وتَخْتَصُّ بِمُسْتَقْبَلٍ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ.

وَقَلَّ فِـي النَّفْيِ.

وَيَجِبُ فِـي جَوابِ القَسَمِ المُثْبَتِ.

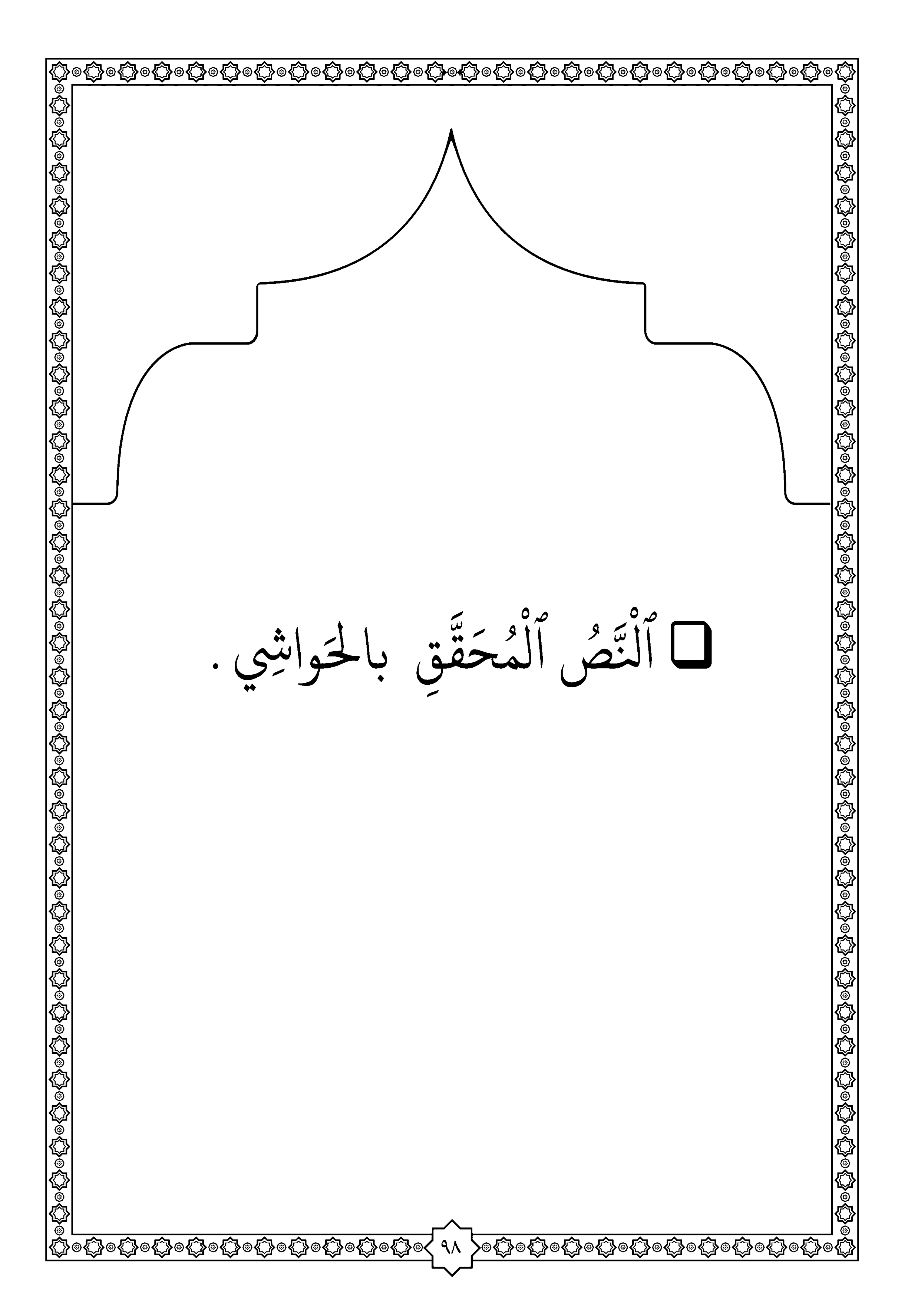
وَكَثُرَتْ فِـي نَحْوِ: (إمَّا تَرَيِنَّ).

-هاءُ السَّكْتِ:

«هـاءٌ سـاكِنَةٌ» تَلْحَـقُ مَـا تَحَـرَّكَ بِحَرَكَـةٍ غَـيْرِ إعْرابِيَّـةٍ وَلَا مُشَـبَّهَةٍ بِهَـا وَقْفًـا، كَـ: «ثُمَّـهْ».

-الكَسْكَسَةُ والكَشْكَشَةُ:

«سِـينٌ» و«شِـينٌ»، تَلْحَـقُ كافَ المُؤَنَّـثِ وَقْفًـا، نَحْـوَ: «أَكْرَمْتُكِـس» و«مَـرَرْتُ بِكِـش».



❑ ٱلنَّصُ ٱلْمُحَقَّقِ بالحَواشِي .

[١/أ] بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ الَّذي رَفَعَ الجازِمِينَ بِوَحْدانيَّتِهِ وَبفَضْلِهِ، وَخَفَضَ الشَّاكِّينَ وَجَرَّهُمْ إِلَى الجَحِيمِ بعَدْلِهِ، ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وَالتَّحِيَّةُ وَالرِّضْوانُ عَلَى خَيْرِ الأَنامِ مُحَمَّدٍ المُصْطَفَى، وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ[1] الغُرِّ الكِرامِ.

۞ **الكَلِمَةُ:**

مَا وُضِعَ مُفْرَدًا، وَهُوَ حَرْفٌ لَوْ دَلَّ بغَيْرِهِ، وَإِلَّا فِفعْلٌ لَوِ اقْتَرَنَ وَضْعًا بأَحَدِ الأَزْمِنَةِ، وَمِمَّا خُصَّ به: قَدْ، وَالجَوازِمُ، وَالسِّينُ، وَسَوْفَ، وَالمَرْفوعُ البارِزُ المُتَّصِلُ، وَالتَّاءُ السَّاكِنَةُ، وَهِيَ لِتأْنيثِ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فاسْمٌ، وَمِمَّا خُصَّ بِهِ: اللَّامُ، وَالجَرُّ، وَالتَّنْوينُ سِوَى التَّرَنُّمِ، وَالإِسْنادُ إِلَيْهِ، وَالإِضَافَةُ.

---

(١) في «أ»: «أصحابه».

- **الكَلامُ**: مَا لَهُ الإِسْنادُ مِنِ اسْمَيْنِ، أَوْ فِعْلٌ مَعَهُ.

- **وَهُوَ**[1] **مُعْرَبٌ**: لَوِ اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِالعامِلِ، ولَوْ[2] تَقْديرًا، وَإِلَّا فَمَبْنِيٌّ.

وَأَنْواعُهُ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ:

(إِعْرابُ الأَسْمَاءِ المُعْرَبَةِ):

فالمُفْرَدُ وَالمُكَسَّرُ [3] **االمُنْصَرِفانِ**: بِالضَّمَّةِ وَبالفَتْحَةِ وَالكَسْرَةِ.

وَالمُؤَنَّثُ السَّالِمُ بِالضَّمَّةِ وَالكَسْرَةِ. [١/ب]

وَغَيْرُ المُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ.

وَالأَسْماءُ السِّتَّةُ لَوْ مُكَبَّرَةً مُضافَةً إِلَى غَيْرِ الياءِ[4] بِالواوِ وَالأَلِفِ وَالياءِ، وَإِلَّا فَبِالحَرَكاتِ[5].

---

(١) أي : الاسم.

(٢) ساقطة في «ب»، والصواب إثباتها؛ إذ بها أشار إلى التغيير الثاني، وهو التغيير الظاهر.

(٣) في «و»: والجمع المكسّر، بزيادة: الجمع، والكلام من دونها مستقيم؛ لأنّ مصطلح المكسّر لا يطلق إلا على الجمع، فاقتصر المؤلف عليه.

(٤) في «ب»: إلى غير ياء المتكلم، وربما اقتصر المؤلف بقوله: «إلى غير الياء» لقرينة قوله: «مضافة»؛ لأنّ الياء التي يضاف لها الاسم هي ياء المتكلم فقط.

(٥) أي :وإن لم تكن مكبّرة أو مضافة أو كانت مضافة لياء المتكلم فتعرب بالحركات،نحو:«أُبَيٌّ وأبٌ وأبي».

وَمَعَهَا[١]: أَبِي وَأَخِي وَحَمِي وَهَنِي وَفَمِي، وَفِيَّ أَكْثَرُ مِنْهُ[٢]،
وَفَتْحُ الفَمِ[٣] مِنْهُمَا[٤]، وَذُو يُضَافُ[٥] إِلَى الجِنْسِ لازِمَةً[٦].
وَجَاءَتْ الحَرَكَاتُ فِيهَا[٧] وَالقَصْرُ[٨] [٢/أ] وَالتَّشْدِيدُ[٩].
وَجَاءَ أَخٌ كدَلْوٍ[١٠]، وَحَمٌ كدَلْوٍ، وَخَبْءٍ[١١] مُطْلَقًا[١٢].

---

(١) أي: ومع ياء المتكلم تكون الأسماء الستة.

(٢) أي: و«فيَّ» بالإدغام أكثر استعمالاً من «فمي».

(٣) في «ب»: «فاء الفم».

(٤) أي: فتح الفاء من «الفم» أكثر استعمالاً من ضمّها وكسرها.

(٥) في «و»: مضاف...

(٦) أي: إضافةً لازمةً.

(٧) فتقولُ: هذا أبُك، وأخُك، وحمُك، وهنُك، وفمُك، إلى آخرِهِ.

(٨) فتقول: هذا أَبًا وأَباك وأَبايَ، وأَخًا وأَخاكَ وأَخايَ، إلى آخره.

(٩) هذا أَبٌّ وأَبُّكَ وأَبِّي، وفَمٌّ وفَمُّكَ.

(١٠) في «أ»: وجاء أخ كدلو وخبء، والصواب ما أثبته من بقية النسخ؛ لأنّ أخًا لا تكون كخبء، ومثال مجيء أخ كدلو: هذا أَخْوٌ وأَخْوُكَ وأَخْوِي، إلى آخرِهِ.

(١١) مثاله كدلو: «حمْوٌ» و«حمْوُك»، ومثاله كخبء: «حَمْء» و«حمْؤُك».

وزاد السيوطي مجيئها على وزن «خَطَأ»: «حَمَأ» و«حَمَؤُك». همع الهوامع (١/ ١٢٣).

(١٢) «مطلقًا» قيدٌ للقصرِ والتالياتِ، يعنِي: يجوز القصر وما يليه من اللغات في الأسماء المذكورة سواء كانت مفردةً أو مضافةً إلى الياءِ أو غيرِها. شرح لب الألباب في علم الإعراب للبركلي (٩٤).

وَالمُثَـنَّى وَاثْنـانِ وَكِلا مَـعَ الضَّمـيرِ بِالأَلِـفِ وَاليـاءِ، وَمَـعَ غَـيْرِهِ كعَصًـا.

وَالمُذَكَّرُ السَّالِمُ[1] وَأُولُو وَبابُ عِشْرِينَ بِالواوِ وَاليَاءِ.

(الإِعْرابُ التَّقْديرِيُّ):

وَعَصًـا وَغُـلامي وَقَـاضٍ سِـوَى نَصْبِـهِ[2]، وَقَـدْ يُسَـكَّنُ فيـه كَمَـا يُحَـرَّكُ جَـرًّا لِلـضَّرورَةِ[3].

وَمُسَلِّمِيّ رَفْعًا.

وَالمَحْكِيُّ وَلَوْ جُمْلَةً[4].

وَالمُثَنَّى مَعَ ما أَوَّلُهُ ساكِنٌ رَفْعًا[5].

وَالأَسْماءُ السِّتَّةُ وَالجَمْعُ مَعَهُ مُطْلَقًا[6] تَقْديرِيٌّ[7].

---

(١) في «و» : وجمع المذكر السالم.

(٢) هذا قيد للاسم المنقوص فقط، وهو «قاض».

(٣) أي : قد يسكّن المنقوص في النصب فيكون إعرابه تقديريًا، كما يحرك المنقوص في الجر بالكسر فيكون إعرابه لفظيًّا، فتكون المخالفة من باب المقابلة.

(٤) نحو : «تأبط شرًا» اسم لرجل.

(٥) مرفوعًا، نحو: «جاءَ مسلِمَا القومِ، فحذفت الألف لفظًا لا خطًّا لالتقاء الساكنين.
وفي نصبِه وجرِّهِ تحرَّكتْ الياءُ بالكسرِ لفتحةِ ما قبلَها.

(٦) قوله: «معه» أي : مع ما أوله ساكن، وقوله: «مطلقًا» أي : رفعًا ونصبًا وجرًا، نحو: «جاء مسلمو العرب، ورأيت مسلمي العرب، وسلمت على مسلمي العرب، فالإعراب في الأمثلة الثلاثة تقديريّ عند البيضاويّ.

(٧) خبر «عصا» والمعطوف عليها، أي : ما سبق من الأنواع الإعراب فيها تقديري بالقيود المذكورة معها.

غَيْرُ المُنْصَرِفِ:

مَا فِيهِ الجَمْعُ وَلَوْ فِي الأَصْلِ[1] أَوِ التَّقْدِيرِ[2]، وَشَرْطُهُ:

وَزْنُ «حَضَاجِرَ» وَ«سَرَاوِيلَ»[3] بِغَيْرِ هَاءٍ[4]، وَقَلَّ صَرْفُهُ،

وَجَوارٍ سِوَى نَصْبِهِ، كَـ: «قَاضٍ»[5]، وَقَلَّ بِجَوارِي.

أَوْ أَلِفا التَّأْنِيثِ.

---

(١) أي: ولو كانَ ذلكَ الجمعُ موجودًا في الأصلِ لا في الحالِ، كـ: حَضَاجِرَ، علمٍ لجنسِ الضَّبُعِ، منقولٍ عن جنسٍ، فهو جمع في الأصل ومفرد في الحال، أي: في حال الاستعمال.

(٢) بأنْ لم يكنْ جمعًا لا في الحالِ ولا في الأصلِ، لكنْ قُدِّرَ وفُرِضَ حِفْظًا لقاعدَتِهم، كـ: سراويلَ، فإنَّه غيرُ منصرف في الأكثرِ معَ أنَّه مفردٌ حقيقةً، فقُدِّرَ أنَّه جمْعُ سِرْوَالةٍ؛ حِفْظًا لقاعدَتينِ: اختصاصِ هذا الوزنِ للجمعِ، وعدمِ منعِهِ بدونِهِ، وهذا كتقديرِ العدلِ في عُمَرَ. شرح لب الألباب في علم الإعراب (ص:١٠٦).

(٣) المرادُ الوزنُ التصغيريُّ، لا الوزنُ التصريفيُّ؛ لئلا يخرجَ نحو: «مساجدَ ومصابيحَ. والفرق بين الوزنين بينته في كتابي «أصول المسائل الصرفية قواعد سهلة وتدريبات ممتعة» (ص:١٢٩).

(٤) المراد بالهاء هنا: تاء التأنيث، ووجْهُ الاشتراطِ: كونُهُ بِلُحُوقِ الهاءِ على زِنَةِ المفرداتِ، كـ: كراهيةٍ، فيَضعُفُ شبهها بالجمع.

(٥) وجه التشبيه مجرَّدُ كونِ الياءِ مقدَّرة فيهما حالة الرفع والجر، لا الصرفُ؛ لأنّ «جوار» ونحوها ممنوعة من الصرف، و«قاضٍ» مصروفة، ولا نوعُ التنوين؛ لأنّه في «جوار» ونحوها تنوين عوض، وفي «قاضٍ» تنوين تمكين.

أَوِ اثْنـانِ مـن **العَلَميَّـةِ وَالعَدْلِ**، وَهـو: خُروجُهُ عَـنْ صيغَتِهِ، كجُمَـعٍ، وَإنْ تَقْديـرًا [٣/ب] كـ: عُمَرَ، وَلَا يُثَـنَّى وَلا يُجْمَعُ، كـ: جاءَ عُمَرَ كِلاهُمـا أَوْ كُلُّهُمْ(١).

وَالوَصْفُ الأَصْليُّ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَعَ العَلَميَّةِ(٢).

وَالتَّأْنيـثُ لفْظيًّـا أَوْ مَعْنَويًّـا، وشَرْطُـهُ: العَلَميَّـةُ، وَذا(٣) يُؤَثِّـرُ وُجوبًـا لَـوْ مُتَحَـرِّكَ الأَوْسَـطِ(٤) أَوْ عُجْمَـةً أَوْ زائِـدًا عَلَى الثَّلاثَةِ، وَالمُسَـمَّى بِـه (٥) لَـوْ تَأْنيثُـهُ أَصْليًّـا شَرْطُهُ:الزِّيـادَةُ، وَلَـوْ سَـمَّيْتَ بمُذَكَّـرٍ مُنِـعَ مُطْلَقًـا.

وَالعُجْمَـةُ(٦)، وَشَرْطُهـا: العَلَميَّـةُ في أَوَّلِ اسْـتِعْمالِها، وَالزِّيادَةُ أَوْ تَحَرُّكُ الأَوْسَـطِ.

---

(١) ولا يُثنَّى ولا يجمْعُ -أي: عُمَرُ- بالاستقراءِ، كـ: جاءَ عُمَرُ كِلاهما أو كلُّهم. شرح لب الألباب في علم الإعراب للبركلي (ص:١١٦).

(٢) في «أ» و«هـ»: ولا يعتبر بالعلمية.

(٣) «ذا» إشارة إلى التأنيث المعنويّ.

(٤) في «أ»: الوسط.

(٥) أي: الذكَرُ الَّذي سُمِّيَ بالمؤنث المعنويِّ.

(٦) في «أ» زيادة: وهي كون الكلمة غير عربية. والذي يظهر: أنّها من الشرح وليس من المتن.

وَوَزْنُ الفِعْلِ، وَلا يُجْمَعُ بِالعَدْلِ[1]، وَشَرْطُهُ: أَنْ يُخْتَصَّ بِهِ أَوْ فِي أَوَّلِهِ زِيادَةُ الفِعْلِ غَيْرُ قَابِلٍ للتَّاءِ باعْتِبارِ السَّبَبِ، كَـ: أَسْوَدَ[2].

وَالتَّرْكِيبُ، وَلَا بُدَّ مِنِ اسْمَيْنِ[3] وَالعَلَمِيَّةِ وَعَدَمِ الإِضافَةِ [٣/أ] وَالإِسْنادِ.

---

(١) بدليل الاستقراءِ، وبيَّن المصنف هذا الحكمَ هاهنا للإيجازِ، وليقْبَلَ الذهن ما سيجيءُ من قوله: ولو نُكِّرَ مَا فيه، إلخ، من غيرِ تردُّدٍ واختلاجِ شبهة، ولأنّه من أحكامِ وزنِ الفعلِ وعدمُ جمعِ العدلِ به وإنْ كانَ من أحكامِ العدلِ يعرَفُ من هذا، ولم يعكسْ لأنَّ الحوالةَ إلى المعلومِ أَوْلَى. شرح لب الألباب في علم الإعراب للبركلي (ص:١٢٢).

(٢) أي: يمتنعُ عن قبولِ التاءِ باعتبارِ السببِ الآخرِ في منعِ الصرفِ، فلو قيلَ: باعتبارِ غيرِ السببِ لم يضُرَّ، كـ: «أسودَ» اسمًا للحيَّةِ السوداءِ، فإنَّ السببَ الآخَرَ فيه هو الوصْفُ الأصليُّ، وباعتبارِهِ لا يُقالُ للمؤنَّثِ: أَسْوَدَةٌ، بل: سوداءُ، وباعتبارِ الاسميَّةِ العارضةِ يقالُ للأنثى من الحيَّةِ: أَسْوَدَةٌ، والاسميَّةُ ليسَتْ من السببيَّةِ في شيءٍ، بخلافِ: يَعْمَلٍ وأرْملٍ، فإنّهما يقبلانِ التاءَ باعتبارِ الوصفيَّةِ، يُقالُ: ناقةٌ يَعْمَلَةٌ، وامرأةٌ أرملَةٌ، والوصفيَّةُ فيهما وإنْ لم تكنْ مؤثِّرةً لم تخرجْ من السببيَّةِ. وهذه «باعتبار السبب» زيادةٌ على «الكافيةِ» لا بدَّ منها كما رأيت. شرح لب الألباب للبركلي (ص:١٢٣).

(٣) أخرج نحو: «البيت علمًا على البيت الحرام، والمدينة علمًا لطيبة، والكتاب علمًا لمصنف سيبويه، فكلها أعلام بالغلبة مركبة، إلا أنها مركبة من حرف واسم لذا جاءت مصروفة، وهذا القيد زيادة على الكافية.

وَالأَلِفُ والنُّونُ، وَهُوَ لَوْ فِي صِفَةٍ فعَدَمُ فَعْلانَةٍ، وإلَّا فَالعَلَمِيَّةُ، ولَوِ احْتُمِلَتِ الأَصالَةُ جَازَ كحَسَّانَ[1].

وَأَلِفُ الإلْحاقِ المُفْرَدَةُ، وشَرْطُهُ: العَلَمِيَّةُ[2].

وَلَوْ نُكِّرَ ما فيه عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ[3] صُرِفَ، إلَّا نَحْوَ: «أَحْمَرَ»[4].

---

(١) أي: ولو احتمَلَتِ النونُ الأصالةَ جازَ المنْعُ ولا يجبُ، كـ: «حسَّانٍ» إنْ كانَ من الـحُسْنِ فمنصرِفٌ؛ لأنّه فعَّالٌ، وإنْ كانَ من الحسِّ فممتنعٌ؛ لأنّه فعلانُ. وهذه فائدةٌ أُخرَى على «الكافيةِ». شرح لب الألباب للبركلي (ص:١٢٥).

(٢) أي: وشرْطه في منعِ الصرفِ: العلميَّةُ؛ ليمتنعَ عن التاءِ، فيتحقَّقُ مشابهته لألفِ التأنيثِ المقصُورةِ، نحو: «أَرْطَى»، فإنَّ ألفها ليسَتْ للتأنيثِ لمجيءِ أَرْطَاة، واحترزَ بالمفردَةِ عن الممدودةِ، فإنّها لا تلحقُ بألفِ التأنيثِ الممدودةِ ولو معَ العلميَّةِ؛ لأنَّ همزة ألفِ التأنيثِ الممدودةِ أَلِفٌ في الأصلِ، بخلافِ الملحقِ، فلا تتأكَّدُ المشابهة، بخلافِ المقصورةِ. وهذه زيادةٌ على «الكافيةِ» لا بدَّ منها. شرح لب الألباب للبركلي (ص:١٢٦).

(٣) قيدٌ احترز به عن العلمية غير المؤثرة، وهي التي تكون مع ما سمي به من باب أحاد، فإنها لا تمنع الصرف، كما سيأتي.

(٤) أي: إلا ما كان ممتنعًا من الصرف قبل التسمية به، كوزن الفعل صفة، وفعلان فعلى صفة، والعدل صفة، فهذه ممتنعة من الصرف قبل التسمية، فإذا سميت بها ثم نكرت فإنها تظل ممتنعة من الصرف باعتبار الأصل؛ إذ لما زالت العلمية بسبب التنكير بقيت الوصفية، وهي علة مؤثرة إذا اجتمعت مع وزن الفعل أو فعلان فعلى أو العدل. وهذا مذهب سيبويه (الكتاب: ٣/ ١٩٣).

وذهب الأخفش إلى أنّ نحو: «أحمر» إذا سمي به ثم نكر فإنه يكون مصروفًا.

وَيَنْصَرِفُ بابُ أَحادٍ[1] عَلَمًا[2]، ولَوْ نُكِّرَ مُنِعَ[3].

وَتَنْكِيرُهُ[4] بِأَنْ يُرادَ بِهِ وَاحِدٌ مِمَّا سُمِّيَ بِهِ[5] أَوِ الصِّفَةُ المَشْهورَةُ[6].

وَتَنْكيرُ العَلَمِ الجِنْسيِّ بِهَا[7].

---

(١) المراد بباب أحاد: ما كان العدل فيه حقيقيًا نحو جُمع وأخر، والعدل الحقيقي يكون مع الوصفيّة، لا العلمية.

(٢) أي: علمًا لمذكَّرٍ؛ إذْ لو جُعلَ علَمًا لمؤنَّثٍ لم ينصرفْ بالاتفاقِ للعلمية والتأنيث.

وما ذكرَهُ المصنِّفُ مذهبُ أكثرِ النحاةِ؛ لأنَّ العدلَ في هذا البابِ تابعٌ للوصفِ، فيزولُ بزوالِهِ، فالعلمية هنا غير مؤثرة؛ لأنها لا تكون مع العدل الحقيقي، فلما زالت الوصفية بوجود العلمية وكانت العلمية غير مؤثرة صرف ما سمي به من باب أحاد.

وذهبَ جماعةٌ إلى منْعِ الصرفِ؛ اعتبارًا للعدلِ الأصليِّ معَ العلميَّةِ. ينظر: شرح لب الألباب للبركلي (ص:١٢٧).

(٣) أي: ولو نكر ما كان من باب أحادَ بعد أن جُعل علمًا فإنّه يكون ممنوعًا من الصرف حينئذٍ؛ لأنّه في هذه الحالة زالت العلمية غير المؤثرة وعادت الوصفية المؤثرة التي هي الأصل، فمنع من الصرف للوصفية والعدل.

(٤) أي: وتنكيرُ ما فيهِ علميَّةٌ شخصيَّةٌ يحصلُ بواحد من الأمرين التاليين.

(٥) بأنْ وقعَ اشتراكٌ لفظيٌّ بتعددِ الوضْعِ، كقولِكِ: ربَّ زيد لقيتُهُ، فزيد هنا في حكم النكرة باعتبار تعدد أفراد باسم «زيد».

(٦) كقولِكِ: لكلِّ فرعونٍ موسَى، أي: لكلِّ مُبْطِلٍ مُحِقٌّ، فزالت العلمية عنهما؛ لأنّ المراد هنا بفرعون: كل مبطل، والمراد من موسى كل محق، فعبر بالعلمين وأراد صفتهما المشهورة، فانتفت العلمية.

(٧) أي: بالصفةِ المشهورةِ فقطْ؛ إذْ لا يتصوَّرُ فيهِ وقوعُ الاشتراكِ.

وَقَلَّ المَنْعُ بِالعَلَمِيَّةِ[١] للضَّرورَةِ.

وَالتَّصْغيرُ يُخِلُّ بِوَزْنٍ يَخْتَصُّ بِهِ[٢]، وَالعَدْلِ وَالجَمْعِ[٣].

وَالنِّسْبَةُ مُطْلَقًا[٤] إِلَّا بِمَا كَانَتْ فِي مُفْرَدِهِ[٥].

وَحُكْمُهُ: أَلَّا يُنَوَّنَ ولا يُكْسَرَ إِلَّا للتَّناسُبِ[٦]، أَوِ الزِّحافِ[٧] جَوازًا[٨]، أَوِ الضَّرورَةِ[٩] وُجوبًا، وَكَذَا يُكْسَرُ بِاللَّامِ وَالإِضافَةِ[١٠].

❀❀❀

---

(١) في «و»: بالعلمية وحدها. والأظهر: أنّها من الشرح.

(٢) أي: يضرُّ بوزنٍ وقعَ الاختصاصُ به، فينصرفُ نحو: «ضُرَيْبٍ» تصغير: «ضُرِبَ» عَلَمًا على صيغةِ المجهول، ولا يضرُّ نحو: «أُحَيْمِد ويُشَيْكِر»؛ لأنَّ اعتبارَ الوزنيَّةِ في هذا القسمِ بالزيادةِ الموجودةِ في الحالينِ، وفي الأوَّلِ بالاختصاصِ المنهدم بالتصغيرِ. شرح لب الألباب للبركلي (ص:١٢٩).

(٣) والذي لا يزول تأثيره بالتصغير: الوصف، والعلمية، والتأنيث، والعجمة، ووزن الفعل الذي في أوله زيادة كزيادة الفعل، والتركيب، وما فيه الألف والنون.

(٤) أي: النسبة تُخِلُّ أيضًا بمنعِ الصرفِ مطلقًا، أي: بجميعِ العلَلِ التي ذكرتها سابقًا.

(٥) أي: إلا الجمع الذي كانت النسبةُ في مفردِهِ، نحو: «كَراسِيَّ» جمعُ كُرسيٍّ، فإنَّ النسبةَ حينئذٍ لا تُخِلُّ بالجمع.

(٦) كقراءة: «سَلاسِلاً وَأَغْلالاً» بتنوين «سلاسلاً» الممنوعة من الصرف؛ لتناسب «أغلالاً» المصروفة على قراءةِ نافعٍ والكسائيِّ.

(٧) وهوَ تغييرٌ في أجزاءِ البحورِ لا يُخِلُّ بالوزنِ، لكنَّه يخرجُهُ عن السلاسَةِ.

(٨) قيدٌ للقسمين: التناسب والزحاف.

(٩) الضرورةِ الشعريَّةِ: أنْ يخلَّ بالموزونِ لو مُنِعَ من الصرف.

(١٠) وكذا يُكْسَرُ غيرُ المنصرفِ في الجرِّ إذا اقترن باللامِ المعرفةِ «أل» أو الإضافةِ، أي: كونُه مضافًا؛ لأنَّهما من أظهرِ خصائصِ الاسمِ، فيضعُفُ مشابهتُهُ الفعلَ، فيرجعُ إلى الأصلِ.

المَرْفُوعَاتُ

الفَاعِلُ:

[٣/ب] مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ المَعْروفُ[١]، وحَقُّهُ أَنْ يَلِيَهُ، فصَحَّ الإِضْمارُ قَبْلَهُ[٢].

وَلَا يَتَقَدّمُ، ولا يَتَعَدّدُ[٣]، ولا يُحْذَفُ[٤].

وَعَدَمُ القَرينَةِ[٥] واتِّصالُهُ ووُقوعُ مَفْعولِهِ بَعْدَ «إِلَّا» أَوْ مَعْناها[٦] يوجِبُ تَقْديمَهُ[٧].

---

(١) أي: المعروف اصطلاحًا، وهو الفعل وشبهه.

(٢) أي: قبلَ ذكرِ الفاعلِ، نحو: «ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ»؛ لأنّه، وإنْ كانَ مؤخَّرًا فمقدَّمٌ رتبَةً، فكانَ كعكسِهِ، كقولِهِ تعالى: ﴿۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البَقَرَةِ الآية ١٢٤].

(٣) ولا يتعدَّدُ الفاعل لفظًا من دون عطف، أما بالعطف نحو: «جاء زيد وصالح» فليس من قبيل تعدد الفاعل؛ لأن المعطوف فاعل لفعل مقدر يدل عليه الفعل المذكور، وأغنى العطف عن تكراره.

(٤) ولا يحذَفُ؛ لعدمِ إفادةِ الفعلِ بدونِهِ، والحذفُ عندَهم عدمُ التلفُّظِ حقيقةً وحكمًا، فلا يشملُ الاستتارَ.

(٥) أي: إذا التبس الفاعل بالمفعول ولم توجد قرينة تحدد الفاعل فيجب تقديمه حينئذ.

(٦) أو معناها أي: بعد «إنما»؛ لأنها تفيد معنى الحصر مثل «إلا»، وفي عبارة المصنف إشارة إلى أنّ «إنما» تفيد معنى الحصر، خلافًا لمن نفى ذلك، والمسألة فيها خلاف مشهور عند الأصوليين. ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (١/ ١٣٦).

(٧) أي: تقديم الفاعل على المفعول به.

وَاتِّصالُ المَفْعولِ بِدونِـهِ[1] وضَميرِهِ بِـهِ[2] ووُقوعُهُ بَعْدَ «إلَّا» أَوْ مَعْناهـا يوجِبُ تَأْخيرَهُ[3].

وَجَـازَ حَـذْفُ عامِلِـهِ، ومَجْموعِهِمـا لَـوْ قَرينَـةٌ[4]، ووَجَـبَ لَوْ فُـسِّرَ، كَــ: «إنْ زَيـدٌ جَاءَ».

❀❀❀

(١) أي : بدونِ اتصالِ الفاعلِ، احترازًا عن نحو: «ضربْتُكَ».

(٢) أي اتصالُ ضميرِ المفعولِ بهِ، أي : بالفاعلِ، نحو: «ضربَ زيدًا غلامُهُ».

(٣) أي : تأخير الفاعل عن المفعول به.

(٤) في «و»: لو وجدت قرينة، قوله: «أو مجموعهما» أي : الفاعلِ وعاملِهِ، وقوله: «لو وُجدتْ قرينةٌ» قيْدٌ لهما، نحو: «زيدٌ» لمَنْ قالَ: من قامَ؟ و«نعمْ» لمَن قالَ: أَقامَ زيدٌ.

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ[1]:

مَفْعولٌ نُسِبَ إليْهِ مَجْهولٌ[2].

وَلا يَقَعُ الثَّاني مِنْ بَابِ «عَلِمْت»[3].

وَالثَّاني وَالثَّالِثُ لَوِ الالتِباسُ[4] مِنْ بَابِ «أُعْلِمْت».

وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ وَالمَصْدَرُ إلَّا بِزائِدٍ[5].

---

(١) بدأ المصنف بالنائب عن الفاعل قبل التنازع مخالِفًا لابنِ الحاجبِ؛ كراهةً للفصلِ بينَ الشيءِ ونائِبِهِ بِمَا لا يخُصُّه.

(٢) أي: مفعول نسب إليه فعل مبني للمجهول أو شبهه كاسم المفعول، ولا يكون الفعل مجهولًا إلا إذا حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه. وغيرت صيغة الفعل إلى «فُعِل».. «يُفْعَل».

(٣) ظاهر كلام المصنف أنّه يمنع من إقامة الثاني من باب «علم» مطلقًا ألبس أم لم يلبس، وهو رأي لبعض النحاة كابن الحاجب. شرح المقدمة الكافية (١/ ٣٤٨)، وأجاز بعضهم ذلك إذا أمن اللبس كابن مالك. التسهيل (ص:٧٧).

ويرى البركلي شارح لب الألباب أنّ قيد الالتباس عند المصنف هو للبابين فقال: «وفي العبارةِ ركاكةٌ والتباسٌ. ولو قالَ: ولا ينوبُ لو التبسَ الثاني والثالثُ من النواسخِ لكانَ أخصرَ وأظهرَ وأسلمَ». شرح لب الألباب (ص:١٣٨).

(٤) أي: لو حصل الالتباس، ومعنى هذا: أنّه يجيز إقامة الثاني أو الثالث من باب أعلم مقام الفاعل إذا لم يحصل لبس، قال أبو حيّان: «وقد ذكر صاحب المخترع جواز ذلك عن بعضهم، فقال: لا تجوز إقامة الثاني والثالث في باب أعلم عند من أجاز ذلك إلا بشرط ألا يُلبس، نحو: «أعلم زيدًا كبشُك سمينًا» و«أعلم زيدًا كبشَك سمينًا». التذييل والتكميل (٦/ ٢٤٨).

(٥) أي: إلا بمعنى زائد عن المكانية والزمانية والمصدرية؛ لئلا يكونَ ذكْرُهُ عبثًا؛ إذْ لا بدَّ لكلِّ حدَثٍ مدلولٌ مشتقٌّ من مطلَقِهما، فلا يقالُ: ذُهبَ زَمانٌ أو حينٌ أو مكانٌ أو موضِعٌ أو ذهابٌ، بل يقالُ: ذُهبَ يومُ الجُمُعَةِ، وفرسَخٌ، أو ذهابٌ شديدٌ.

وَ«قَعَدَ» مَنْسُوبٌ إِلَى مَصْدَرِهِ المَعْهودِ[1].

وَلَهُ وَمَعَهُ[2].

وَالأَوَّلُ [٤/أ] **مِنْ بَابِ «أُعْطِيت»** أَوْلَى[3]، ويَجِبُ بِاللَّبْسِ[4].

وَلَوْ المَفْعُولُ به تَعَيَّنَ، وإلَّا فَسَواءٌ[5].

---

(١) هذه العبارة جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ: أنَّ سيبويهِ جوَّزَ الإسنادَ إلى المصدرِ المدلُولِ للفعلِ في نحو: «قُعِدَ» و«قِيمَ»، وهوَ مجرَّدٌ عن الزوائدِ. وتقريرُهُ: أنَّ ما أجازَهُ المصدرَ المعهودَ مثلَ أنْ يقالَ لمتوقِّعِ القعُودِ أو القيامِ؛ إذْ لا فائدةَ في الإسنادِ إلى المؤكِّدِ وهوَ ملفُوظٌ، فكيفَ إذا نُويَ ولم يُلفظْ؟ قاله البركلي في شرح لب الألباب (ص:١٣٨).

(٢) أي: ولا يقع المفعول له وكذلك المفعول معه نائبين عن الفاعل.

(٣) لأنَّ في الأوَّلِ معنَى الفاعليَّةِ، وهوَ الآخِذيَّةُ مثلاً، فناسبَ لنيابَتِهِ، وفي الثاني معنَى المفعوليَّةِ، وهوَ المأْخوذيَّةُ مثلًا، فلم يناسِبْ، نحو: «أُعطِيَ زيدٌ درهمًا»، ويجوزُ: «أُعطِيَ درهمٌ زيدًا».

(٤) فتقول في: أعطيت خالدًا محمدًا: أُعطِيَ خالدٌ محمدًا، ولا يجوزُ: أُعطِيَ محمدٌ خالدًا.

(٥) أي: ولو وُجدَ المفْعُولُ بِهِ الصريحُ معَ غيرِهِ من المفاعيلِ تَعَيَّنَ للنيابَةِ؛ لشدَّةِ شَبَهِهِ بالفاعلِ، و«إلا»، أي: وإنْ لم يوجدِ المفعولُ بِهِ، فجميعُ المفاعيلِ الخاليةِ عن موانِعِ النيابَةِ سَوَاءٌ في جوازِ الإقامةِ مَقامَ الفاعِلِ.

۞ التَّنازُعُ[1]: ولَوِ اقْتَضَيا[2] مَا بَعْدَهُما:

فَلَـوْ مُنْفَصِـلًا أَوْ ظاهِـرًا بَعْـدَ «إِلَّا»[3]، فيُحْذَفُ مِـنَ الأَوَّلِ[4]، إِلَّا لَـوْ اخْتَلَفَ المُضْمَـرانِ رَفْعًا وَنَصْبًا، كَـ: «مَـا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ» وَ«مَا شَـتَمَني إِلَّا أَنْتَ»[5].

---

(١) حقيقة التنازع: أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر معمول فأكثر، ويكون كل واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر، نحو: «ضربني وأكرمت زيدًا». متممة الجرومية (ص:١٤٨).

(٢) أي: العاملانِ للسبقِ الضمنيِّ، أو الفعلانِ، فيكون التخصيصُ للأصالةِ في العمل.

(٣) قوله: «بعد إلا» قيدٌ للضمير المنفصل وللاسم الظاهر، نحو: «مَا ضرَبَ ومَا أكرمَ إلا أنَا»، أو «إلا زيدٌ».

(٤) أي: إذا اقتضى العاملان معمولاً فلا يخلو إما أن يكون بعد إلا أو لا، فإن كان بعد إلا سواء كان ضميرًا منفصلًا أو اسمًا ظاهرًا فلا تنازع حينئذ، بل يجب العمل للثاني، ويحذف المعمول من الأول لدلالة معمول الثاني عليه، فلا يقدر فيه سواء كان المعمول مرفوعًا أو منصوبًا، نحو: «ما قام وقعد إلا أنا»، أو «إلا زيدٌ» و«ما ضربت وما أكرمت إلا إياك»، أو «إلا زيداً». فإن لم يكن المعمول بعد «إلا» ففيه التفصيل الآتي من المصنّف.

(٥) فلا يصح أن تقول: ما ضربت وما شتمني إلا أنت؛ لأنّ الأول يطلب ضميرًا منصوبًا، و«أنت» ضمير رفع، فلا يدل على المنصوب لو حذف؛ لاختلاف الصيغتين، فتعين ذكر المعمولين، كما مثل المصنّف.

وَلَـوْ ظاهِـرًا غَـيْرَهُ[1] أُعْمِلَ الثَّـاني، وأُضْمِرَ فِيهِ عَلَى طُـرْزِهِ[2]، وَالمَفْعـولُ لَـوْ ضَروريًا يَظْهَـرُ، وإلَّا فَيُحْذَفُ[3].

وَلَـوْ أُعْمِـلَ الأَوَّلُ أُضْمِـرَ فِيـهِ، وَالمَفْعُـولُ عَلَى الأَوْلَى[4]، ولَوْ مُنِـعَ مِنهمَـا فيَظْهَـرُ[5].

---

(١) أي: غيرُ ما ذُكِرَ من الواقعِ بعدَ «إلا».

(٢) أي: وأُضْمِرَ الفاعلُ فيهِ، أي: في الفعلِ الأوَّلِ إنْ اقتضاهُ مشتمِلاً عَلى طُرُزِهِ، أي: وَفْقَ الظاهرِ في التذكيرِ والتأنيثِ، والإفرادِ والتثنيَةِ والجمْعِ، فيجوِّزُونَ الإضمارَ قبلَ الذكْرِ؛ قطْعًا للتنازعِ وهرَبًا من حذْفِ الفاعلِ بلا نائبٍ، إذْ لا نظيرَ لَهُ في غيرِ مَا سبقَ، بخلافِ الإضمارِ قبل الذكر.

(٣) أي: إذا أعمل الثاني واحتاج الأول لمفعول فلا يضمر فيه، بل يحذف، إلا إذا كان وجوده ضروريًا، أي: لا يستغنى عنه، فيجب ذكره، وذلك في باب «حسب» وأخواتها، نحو: «حسبني منطلقًا وحسبت زيدًا منطلقًا»، فلا يجوز حذف المفعول الثاني من الفعل الأول لأنّه في الأصل خبر، والمفعول الأول مبتدأ، ولا يجوز حذف خبر المبتدأ إلا بقرينة ولا قرينة هنا، ولا يجوز إضماره فلا يقال: «حسبني إياه»؛ لأنّ إضمار المفعول قبل الذكر لا يجوز.

(٤) أي: أضمر الفاعل في الفعل الثاني إذا كان يحتاج فاعلاً، وكذلك يضمر فيه المفعول على الأولى، أي: المختار، فتقول: «قام وقعدا الزيدان» و«أكرمت واحترمتهما المعلّمَين».

(٥) «منهما» أي: من الإضمارِ والحذفِ، «فيظهرُ»، أي: ذلكَ المفعولُ، نحو: «أظنّ ويظنّاني أخًا الزيدين أخوين»؛ وذلك لأنّ الأصل: أظنّ ويظنّني الزيدين أخوين، فـ«أظنّ» يطلب «الزيدين أخوين» مفعولين، و«يظنّني» يطلب «الزيدين» فاعلًا و«أخوين» مفعولًا، فأعملنا الأول، فنصبنا الاسمين «الزيدين أخوين»، وأضمرنا في الثاني ضمير «الزيدين»، وهو الألف، وبقي علينا المفعول الثاني فإما أن نضمره أو ندعي حذفه، وكلاهما ممتنع: فأما الإضمار فلأننا لو جعلناه مفردًا ليوافق المخبر عنه في الأصل -وهو «الياء» خالف المفسِّر للضمير، وهو «أخوين»، وإن جعلناه مثنى ليوافق المفسِر خالف المخبر عنه، فامتنع الإضمار. وأما ادعاء حذفه فممتنع لأنّه خبر في الأصل، والخبر لا يحذف إلا بقرينة، ولا قرينة هنا. فلما امتنع الأمران تعيّن إظهار المفعول وهو «أخًا».

﴿ المُبْتَدَأُ:

مَا أُسْنِدَ إِلَيهِ مُنْفَكًّا عَنِ العَامِلِ اللَّفْظِيِّ، أَوْ صِفَةٌ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ وَالاسْتِفْهامِ(١).

وَفِي «أَقائِمٌ زَيْدٌ» أَمْرانِ(٢).

وَيُقَدَّمُ أَصْلًا، فَصَحَّ الإِضْمَارُ قَبْلَهُ(٣).

وَيَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ [٤/ب] مَا لَهُ الصَّدْرُ، كـ: «مَنْ أَبُوكَ»، أَوْ كَانَ خَبَرُهُ فِعْلَهُ(٤)، أَوْ بَعْدَ «إِلَّا»، أَوْ مَعْنَاهَا(٥)، أَوْ مُماثِلَهُ(٦) إِلَّا بقَرِينَةٍ كـ: «بَنُونا بَنُو أَبْنائِنا»(٧).

---

(١) لفظُ «الحرفِ» حشْوٌ مُخِلٌّ؛ إذِ النفْيُ والاستفهام أعمُّ مِمَّا يُستفادُ من الحرفِ؛ فقد يكون النفي بالاسم، نحو: «غير قائم الزيدان»، والفعل، نحو: «ليس قائمٌ الزيدان»، والاستفهام قد يكون بالاسم، نحو: «ما صانعٌ الزيدان».

(٢) الأول: كونُ الصفةِ خبرًا مقدَّمًا وما بعده مبتدأ، والثاني: كون الصفة مبتدأٌ وما بعدَهُ فاعلُه سادٌّ مسدَّ الخبرِ، بخلافِ: «أقائمٌ الزيدانِ أو الزيدونَ»، فإنَّ الصفةَ فيهما متعيِّنةٌ للابتداءِ، وما بعدَهما للفاعليَّةِ؛ إذِ المطابقةُ لازمةٌ بينَ المبتدأِ والخبرِ.

(٣) أي: قبلَ ذكرِ المبتدأِ؛ لتقدُّمِهِ معنًى، نحو: «في دارِهِ زيدٌ»، وامتنعَ: صاحِبُها في الدارِ. ينظر: شرح لب الألباب للبركلي (ص:١٤٩).

(٤) أي: دالاً على فعلِ المبتدأِ، أي: حالِهِ، فيشملُ نحو: «زيدٌ قامَ»؛ لئلا يلتبسَ بالفاعلِ، ونحوَ: «أنَا قمْتُ»؛ لئلا يلتبسَ بالتأكيدِ، ونحوَ: «الزيدانِ قامَا والزيدونَ قامُوا»؛ لئلا يلتبسَ بالبدلِ والفاعلِ على لغةِ مَنْ جعَلَ لواحقَ الفعلِ حرفًا. المرجع السابق (١٥٠).

(٥) قوله: «أو بعد «إلا» أو معناها» زيادةٌ على «الكافِيَةِ».

(٦) أي: في أصلِ التعريفِ، نحو: «المنطلقُ زيدٌ»، أو أصلِ التخصيصِ، نحو: «أفضلُ منكَ أفضلُ منِّي» و«غلامُ رجلٍ صالحٍ خيرٌ منكَ»؛ لئلا يلتبسَ بالخبرِ.

(٧) جزء من بيت من الطويل، لم أقف على قائله، والبيت كاملاً:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ... بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد.

ينظر: المقاصد النحوية (١/ ٣٤١). »

وَيُحْذَفُ ويَجِبُ في نَحْوِ: «الحَمْدُ للهِ الحَمِيدُ»[١] وَ«سَمعٌ»[٢] وَ«زَيْدٌ الخُبزَ آكِلُهُ»[٣].

وَيَكونُ نَكِرَةً لَوْ يُفيدُ، كـ: «مَا أَحَدٌ غَيْرُ مَرْزوقٍ»[٤] وَ«عَبْدٌ مُؤْمِنٌ غَيْرُ مُخَلَّدٍ» و«أَمُعْتَزِليٌّ فِيها[٥] أَمْ رافِضيٌّ» وَ«شَرٌّ أَهرّهما»[٦] وَ«سَلَامٌ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ» وَ«للجُزْءِ وُجُودٌ»[٧].

❀❀❀

(١) يريدُ: كلَّ نعْتٍ في الأصلِ قُطِعَ عن منعُوتِهِ بمخالَفَةِ الإعرابِ لزيادةِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم.

(٢) يريدُ: كلَّ مصدرٍ يدلُّ على الفعلِ، فلا يجوزُ إظهارُهُ، ثمَّ رُفعَ على الخبرِ فحُملَ على النصبِ في وجوبِ الحذفِ، أي: أَمري سَمْعٌ.

(٣) قال البركلي: «يريدُ كلَّ مخبَرٍ عنْ بصفةٍ ذُكِرَ بعدَهُ منصوبٌ على الاشتغالِ. قيلَ: إنَّما وجبَ الحذفُ هنا، إذْ لا بدَّ من تقديرِ ناصبِ خبرٍ لـ«زيدٌ»، فالمذكورُ لا يجوزُ أن يكونَ مؤكِّدًا للمحذوفِ؛ لأنَّ المؤكَّدَ لا يحذفُ؛ للتضادِّ بينَ الحذفِ والتأكيدِ، ولا خبرًا ثانيًا؛ لأنَّه لا يتكرَّرُ، بل يتعدَّدُ، فيتعيَّنُ الخبريَّةُ لمحذوفٍ. وهذا كما ترى لا يُفيدُ وجوبَ الحذفِ». شرح لب الألباب (ص:١٥٢).

(٤) على اللغةِ التميميَّةِ.

(٥) أي: في النارِ المدلولةِ بمخلَّدٍ.

(٦) قال البركلي: «راجعٌ إلى المعتزليِّ والرافضيِّ». المرجع السابق (ص:١٥٣).

(٧) قال البركلي: «وفي المثالينِ الأوَّلينِ للمعتزلةِ، وفي السادسةِ للفلاسفةِ». نفس المرجع السابق.

الخَبَرُ:

مَا أُسْنِدَ إِلَى المُبْتَدَأِ، ويُطابِقُهُ لَوْ مُشْتَقًّا[1].

وَيَكُونُ: جُمْلَةً بعائِدٍ، وَقَدْ يُحْذَفُ[2].

وَالظَّرْفُ[3]: يَتَعَلَّقُ بفِعْلٍ عَلَى الأَوْلَى[4] إلَّا بقَرينَةٍ[5].

(١) أي: يطابقُ الخبرُ المبتدأَ في التذكيرِ والتأنيثِ، والإفرادِ وضدَّيْهِ لو كانَ الخبرُ مشتقًّا.

(٢) أي: وقد يحذف العائد نحو: «السمن منوان بدرهم»، أي: منوان منه بدرهم.

(٣) الظرف في الاصطلاحِ يشمل: الزمانِ والمكانِ، والجارِّ والمجرورِ، لذا نجد بعض النحاة يكتفي بذكر الظرف ويمثل على ذلك بالجار والمجرور، كابن الحاجب في شرح كافيته (٢/ ٣٦٢). قال الرضيّ معلقًا على اكتفاء ابن الحاجب بذكر الظرف دون الجار والمجرور: «ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه، حتى سماه بعضهم ظرفًا اصطلاحًا». شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الأول» (١/ ٢٧٥).

(٤) لكونِهِ الأصلَ في العملِ فيقدر بفعل «كان» أو «استقرّ»، وهذا الحكم يشمل الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرًا أو حالًا أو صفة أو صلة.

(٥) أي: يجوز تقدير الخبر المحذوف فعلاً ويجوز تقديره اسمًا، والأولى أن يكون مقدرًا بفعل إلا بقرينة معيّنة للفعل، كأن يقع الظرف أو الجار والمجرور صلة للموصول، نحو: «الَّذي في الدارِ زيدٌ»، فيجب تقدير الفعل، أو معيِّنةٍ لاسمِ الفاعلِ، كأن يقعا بعد إذا الفجائية، نحو: «خرجْتُ فإذا بالبابِ زيدٌ»؛ لأنّ إذا الفجائية لا يليها فعل، ولأنّ المقدر هنا خبر والخبر إذا كان فعلًا لا يتقدم على المبتدأ، فتعين تقدير الخبر هنا اسمًا للسببين.

وَيَتَقَدَّمُ ويَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ مَا لَهُ الصَّدْرُ مُفْرَدًا[1]، كَـ: «أَيْنَ زَيْدٌ»، أَوْ خَصَّصَهُ[2] أَوْ كانَ خَبَرًا عَنْ «أَنْ»[3] أَوْ ضَمِيرُهُ فيه[4]، أَوِ المُبْتَدأ [٥/أ] بَعْدَ «إِلَّا» أَوْ مَعْناهَا.

وَيَتَعَدَّدُ ويَجِبُ كَـ: «هُو حُلْوٌ حَامِضٌ»[5].

وَصَحَّ الفاءُ[6] فِي خَبَرِ «كُلٍّ» مُضافٍ إِلَى نَكِرَةٍ[7] وَالمَوْصولِ بفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ[8]، وَالنَّكِرَةِ المَوْصُوفَةِ بِهِما[9]، ويَمْنَعُهُ «لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ»[10].

---

(١) أي: يجب تقديم الخبر إذا كان له الصدارة في الكلام بشرط: أن يكون مفردًا، نحو: «من زيدٌ»، فإن كان جملة لم يجب التقديم، نحو: «زيدٌ من أبوه». المرجع السابق (١/ ٢٩٦).

(٢) قال البركلي: «أي: عيَّنَ تقديمَ خبريَّتِهِ، بحيثُ لو لم يتقدَّمِ التبَسَ بالصفةِ، نحو: «في الدارِ رجلٌ»، لا المصطلحِ، أعني: تقليلَ الاشتراكِ، فلا يُنافِي تجويزَ الابتداءِ بنكرةٍ غيرِ مخصَّصَةٍ، ولذا لم يقلْ: «أو صحَّحَهُ»، كابنِ الحاجبِ». شرح لب الألباب (ص:١٥٦).

(٣) أي: أو كانَ الخبرُ خبرًا عنْ «أنَّ» المفتوحةِ الواقعةِ مبتدأة معَ مدخولِها، نحو: «عندِي أنَّكَ قائمٌ»؛ لئلا يلتبسَ بالمكسورةَ.

(٤) أي: أو كانَ ضميرُ الخبرِ، أي: الضميرُ العائدُ إليهِ موجودًا فيهِ، أي: في المبتدأِ، نحو: «على التمرَةِ مثلُها زبدًا»، فإنَّ ضميرَ «مثلُها» عائدٌ إلى التمرةِ، وهي جزءُ الخبرِ في الحقيقةِ.

(٥) قال البركلي: «والخبرُ في الحقيقةِ مجموعُهما، فكلُّ واحدٍ جزءُ الخبرِ، فلا يجوزُ الاقتصارُ على أحدِهما، لكنْ لمَّا تعدَّدَ لفظاهما أُجرِيَ الإعرابُ عليهما معًا، فظهرَ جوازُ إعرابِ المعمولِ الواحدِ بإعرابينِ إذا تعدَّدَ لفظُهُ». شرح لب الألباب (ص:٥٧).

(٦) أي: وصحّ دخولُ الفاءِ.

(٧) نحو: «كلُّ نعمةٍ فمِنَ اللهِ».

(٨) نحو: «الَّذي يأتيني أو أمامَك أو في الدارِ فلهُ دِرهمٌ».

(٩) أي: بأحدهما -الفعل أو الظرف-، نحو: «رجلٌ يأتِينِي أو أمامَك أو في الدارِ فلهُ دِرهمٌ».

(١٠) أي: يمنعُ دخولَ الفاءِ في الخبرِ «ليت» و«لعل».

وَيُحْذَفُ ويَجِبُ لَوِ الـتُزِمَ فِي مَحَلِّـهِ غَـيْرُهُ، كخَـبَرِ «لَـوْلَا» عامًّا[1] ومَـا أُضِيـفَ إِلَى فَاعِـلٍ أَوْ مَفْعُـولٍ وبَعْـدَهُ حَـالٌ[2]، و«أَفْعَـلُ» مُضَافًـا إِلَى هَـذَا[3]، وَمَـا عُطِـفَ عَلَيْـهِ بِـوَاوٍ بمَعْـنَى «مَـعَ»[4]، وَمَـا أَقْسَـمَ بِـهِ صَرِيحًـا فِيـهِ[5].

❧❦❧

(١) نحو: «لولا زيد لأكرمتك»، فإنَّ جزاء لولا التزمَ محلَّ خبرِهِ، وقوله: «عامًّا» أخرج الخاص، فيجبُ ذكرُهُ إنْ لم تكنْ قرينة، نحوَ قولِهِ عليهِ الصلاة والسلامُ: (لولا قومُكَ حديثُو عهدٍ بكفرٍ لنقضْتُ الكعبةَ فجعلْتُ لها بابينِ). صحيح البخاري، رقم (١٢٦). وإنْ كانتْ فالأمرانِ، نحوَ قولِهِ تعالى ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ۝٣١﴾ [سَبَإ الآية ٣١]، أي : أَغوَيْتمُونا.

(٢) يريدُ: كلَّ مصدرٍ أُضيفَ، أي : نسِبَ إلى فاعلٍ أو لمفعولٍ وبعدَهُ حالٌ من أحدِهما أو منهما، نحو: «ضَرْبِي زيدًا أو زيدٌ قائمًا أو قائمَينِ»، والتقديرُ: حاصلٌ إذا كانَ قائمًا، أي : وُجدَ قائمًا، والقائمُ مقامَ الخبرِ الحالُ.

(٣) أي : وما كان على وزن «أفعل» مضافًا إلى المصدر المذكور، نحو: «أَخطَبُ ما يكون الأميرُ قائمًا»، أي : أَخطَبُ كونِ الأميرِ حاصلٌ إذا كانَ قائمًا.

(٤) نحو: «كلُّ رجلٍ وحرفته»، أي : معَ حرفَتِهِ مقرونَانِ.

(٥) نحو: «لَعَمْرُكَ لَأفعلنَّ كذا»؛ لسدِّ الجوابِ مسدَّ الخبرِ، بخلافِ نحو: «عليَّ عهدُ للهِ لأفْعلنَّ كذا»؛ لعدمِ صَراحتِهِ في القسَمِ، فلا يجبُ حذفُ خبرِهِ.

۞ خَبَرُ بَابِ إِنَّ:

مَا أُسْنِدَ إِلَى اسْمِهِ.

وَهُوَ كالخَبَرِ.

وَيَتَقَدَّمُ لَوْ ظَرْفًا [1].

۞ خَبَرُ «لا» الَّتِي لنَفْيِ الجِنْسِ:

مَا أُسْنِدَ إِلَى اسْمِها.

وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُها ولَوْ ظَرْفًا، وكَثُرَ حَذْفُهُ، ويَجِبُ فِي بَنِي تَميمٍ [2].

---

(١) يتقدم جوازًا إذا كانَ الاسمُ معرفةً، نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥﴾ [الغَاشِيَة الآيـة ٢٥]، ووُجوبًا إنْ كانَ نكرةً، نحوَ قولِهِ ﷺ: (إنَّ من البيانِ لسِحرًا). صحيح البخاري، رقم (٥٧٦٧). ولا يجوزُ في غيرِ الظرفِ، بخلافِ خبرِ المبتدأِ، فإنَّه يجوزُ تقديمُهُ ظرفًا أو غيرَهُ، وهذا كالاستثناءِ.

(٢) في «أ» و«ب»: في تميم. قال البركلي: «إنْ دلَّ عليهِ قرينةٌ، نحو: «لا رجلَ»، لِمَنْ قالَ: هلْ في الدارِ رجلٌ، وإلا يجبُ ذكرُهُ... وقيلَ: إنَّ بني تميمٍ لا يُثبتونَهُ لفظًا ولا تقديرًا، ويقُولون: معنىَ «لا أهلَ ولا مالَ»: انتفَى المالُ والأهلُ، فلا حاجةَ إلى تقديرِ خبرٍ أصلًا». شرح لب الألباب (ص:١٦١).

۞ اسْمُ «مَا» وَ«لَا» المُشَبَّهَتَيْنِ بـ«لَيْسَ»:

[٥/ب] مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ يَلِيهِما.

وَ«لَا» لَـمْ تَدْخُـلِ المَعْرِفَةَ(١)، وَالبـاءُ فِي خَبَرِها، ولَيْسَـتْ «لا» لنَفْيِ الحـالِ، فَقَـلَّ فِيها(٢).

---

(١) أي: لـم تدخـل على المعرفـة وهـي عاملـة، وإلا فإنّهـا تدخـل على المعرفـة، وحينئذ تهمل ويجـب تكرارها.

(٢) في «هـ»: فقلّ العمل فيها. والمراد: قلَّ العملُ فيها أي: في «لا»؛ لقلَّةِ المشـابهةِ بـ«ليس»؛ بسبب الأمور الثلاثـة التي ذكرهـا: لا تدخل على المعرفة، ولا تدخل البـاء في خبرهـا، وعـدم اختصاصهـا بنفـي الحـال بـل هـي لمطلـق النفـي، وكثُرَ العمل فـي «مَا» لكثـرَةِ المشـابهةِ.

المَنْصُوباتُ

المَفْعُولُ المُطْلَقُ:

مَا نُصِبَ للتَّأْكِيدِ.

وَلَا يَتَقَدَّمُ، وَلَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ[1]، أَوِ النَّوْعِ، أَوِ العَدَدِ، وَهُو بمَعْنَى العامِلِ[2] وَلَوْ حُكْمًا[3].

(١) هذهِ الثلاثةُ تجوزُ في الأخِيرينِ: النوع والعدد، فلذا خصَّصَ النَّفْيَ بالأوَّلِ، وهو التأكيد.

(٢) أي: أنّ معنى المفعول المطلق يكون دائمًا موافقًا لمعنى العامل سواء اتفق لفظهما نحو: «جلست جلوسًا»، أو اختلفا، نحو: «جلست قعودًا».

(٣) قوله: «ولو حكمًا» أي: ولو كان المعنى بينهما حكميًا لا وضعيًا؛ ليتناوَلَ الأشياء التي تنوب عن المصدر في النصب على المفعول المطلق، نحو: «كل وبعض وآلة الفعل والعدد، فكل واحد من هذه الأشياء ينصب على أنه مفعول مطلق؛ لأنّه في معنى الفعل حكما لا وضعًا، بمعنى: أنه في وضع اللغة ليس معناه من معنى العامل، ولكن حكم عليه بذلك لوجود علاقة بينهما.

وَيُحْـذَفُ ويَجِـبُ[1]، كـ«فَضْـلًا»[2] وَ«أَيْضًـا»[3] وَ«حَمْـدًا لَهُ» و«لَبَّيْـكَ»[4]، وَمَـا هُـو مُثْبَتٌ بَعْـدَ نَـفْيٍ أَوْ مَعْنَاهُ دَخَـلَ عَلَى مَا لَا يَكُـونُ خَـبَرَهُ، كـ: «إِنَّما أَنْـتَ ضَرْبًـا»[5]، أَوْ مُكَـرَّرًا بَعْـدَهُ[6].

---

(١) أي: العامل.

(٢) أي: كحذفِ عاملِ «فضلاً»، من: فَضَلَ من الشيءِ كذا: إذا بَقِيتْ منهُ بقيَّةٌ.

(٣) من: آضَ، أي: عادَ.

(٤) من: لبَّ بالمكانِ، بمعنَى: ألبَّ، أي: أقامَ، والتثنيةُ للتكريرِ، أي: أُقِيمُ لامتِثالِ أمرِكَ ولا أَبرحُ عن مكانِي كالمُقيمِ في موْضِعٍ.

(٥) هذا مثال على المثبت بعد معنى النفي، ومثال ما بعد النفي: «ما أنت إلا سيرًا»، فـ«سيرًا» مثبت بعد نفي دخل على ما لا يكون المفعول المطلق خبره من جهة المعنى.

(٦) نحو: «زيدٌ سيرًا سيرًا».

وَمَـا أَكَّـدَ مَضْمُـونَ جُمْلَـةٍ، كَـ: «لَهُ عَلَيَّ كَـذَا اعْتِرافًـا»[1] أَوْ «أَنْـتَ قائِـمٌ حَقًّـا»[2] وَ«أَلْبَتَّـةَ»[3]، وَقَـلَّ تَعْرِيفُـهُ، وتَنْكِيرُهـا[4]، أَوْ فُصِّـلَ أَثَـرُهُ[5]، أَوْ شُـبِّهَ بِـهِ عِلاجًـا[6] بَعْـدَ مَـا تَضَمَّـنَ صاحِبَـهُ، ومَـا بِمَعْنَـاهُ كَـ: «لَهُ صَـوْتٌ صَوْتَـكَ»[7]. [٦/أ]

❁❁❁

(١) فإنَّ «اعترافًا» أَكَّدَ مضمونَ «لَهُ عليَّ» الَّذي لا يحتمِلُ غيرَ الاعترافِ، فسُمِّي تأكيدًا لنفسِهِ.

(٢) فـ«حقًّا» تأكيدٌ لمضمونِ «أنتَ قائمٌ» الَّذي يحتمِلُ الحقَّ، فسُمِّيَ تأكيدًا لغيرِهِ.

(٣) أي: بُتَّ هذا القولُ قطعةً واحدةً، ليسَ فيهِ تردُّدٌ بحيثُ أَجزِمُ مرَّةً وأرجعُ أُخرَى ثمَّ أجزِمُ فيكونُ قطعتينِ أو أكثرَ، بل لا يُثنَّى فيهِ النظرُ. وقال البركلي: «والمسموعُ قَطْعُ همزةِ ألبتَّةَ على غيرِ القياسِ». شرح لب الألباب (ص:١٦٨).

(٤) «قلّ تعريف» أي: حقًا، «وتنكيرها» أي: ألبتة. ومذهب سيبويه أنّ «ألبتة» لا تستعمل إلا معرفة بالألف واللام. الكتاب (١/ ٣٧٩).

(٥) الضمير في «أثره» راجعٌ إلى مضمونِ الجملةِ. والمرادُ بالأثرِ: الغرضُ المطلوبُ منْهُ، نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [مُحَمَّد الآية ٤]. فالمضمونُ شَدُّ الوَثاقِ، والأثرُ: المنُّ والفداءُ، وإنَّما وجَبَ الحذْفُ لدلالةِ الجملةِ عليه.

(٦) أي: من مواضع الحذف القياسي: أن يقصد بالمفعول المطلق التشبيه بشرط: أن يكون مأخوذًا من الأفعال العلاجية، وهي الصادِرَة عن الأعضاءِ الظاهرةِ، كالضربِ والصوتِ، ويلزمُهُ الحدوثُ، وغيرُ العلاجِ ما ليسَ كذلكَ، كالعلمِ والزهدِ، ويلزمُهُ الاستمرارُ. وبقيد العلاج أخرج غيره، فإنّه يكون مرفوعًا، فتقولُ: «لَهُ عِلْمٌ علمُ الفقهاءِ» على الوصْفِ أو البدلِ، ولا يصِحُّ تقديرُ الفعلِ لدلالتِهِ على الحدوثِ، والمرادُ الاستمرارُ. ينظر: شرح لب الألباب للبركلي (ص:١٧٠).

(٧) أي: بعد جملة مشتملة على صاحب المفعول المطلق، أي: الذي قام بالحدث، ومشتملة كذلك على اسم بمعنى المفعول المطلق، فقولنا: «له صوتٌ صوتَك«صوتك» مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: يصوّت صوتك، أي: كصوتك، فالفعل علاجيّ، والجملة قبله«له صوت» مشتملة على صاحب المفعول المطلق، وهو الضمير في «له»، وعلى اسم بمعنى المفعول المطلق، وهو «صوت».

۞ المَفْعُولُ بِهِ:

مَا يَتَعَلَّقُ الفِعْلُ بِهِ[1].

وَيَتَقَدَّمُ ويَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ الصَّدْرَ، ويَمْتَنِعُ لَوِ العامِلُ اسْمَ فِعْلٍ أَوْ مُضافًا إليْهِ[2].

وَيُحْذَفُ وَلَوْ نَسْيًا، كَـ: «يُعْطِي»[3].

وَعَامِلُهُ ويَجِبُ، كَـ:«أَهْلًا»[4].

(١) تعريف ابن الحاجب في الكافية أوضح، فقد قال: «هو ما وقع عليه فعل الفاعل». الكافية (ص:٨٧). قال البركلي: «عدلَ عن تعريفِ «الكافيةِ» لعدمِ تناوُلِ نحو: «عرفْتُ زيدًا»، وجعلُ الوقوعِ بمعنَى التعلُّقِ حسًّا وعقلًا مجازٌ لا قرينة لَهُ. ويرِدُ على المصنِّفِ: الفاعلُ». شرح لب الألباب البركلي (ص:١٧١).

(٢) قال البركلي في قوله: «أو مضافًا إليه»: «لا يقالُ: «أنا زيدًا غلامَ ضاربٌ»؛ إذِ المعمولُ لا يتقدَّمُ على ما لا يتقدَّمُ عليهِ العاملُ، لكنْ ينبغِي استثناءُ غيرٍ، فإنَّه يجوزُ أنْ يقالَ: «أنا زيدًا غيرَ ضاربٌ»؛ لكونِه بمعنَى: لا ضاربٌ». شرح لب الألباب (ص:١٧٢).

(٣) أي: مَنسِيًّا، فيُجعلُ كاللازمِ، فلا يحتاجُ إلى قرينةٍ، كـ: «يُعْطِي»، أي: يفعلُ الإعطاءَ، فلا يقدَّرُ المعطَى لعدمِ تعلُّقِ الغرضِ بِهِ.

(٤) الموضع الأول: الحذف السماعي، نحو: «أهلاً»، أي: أتيْتَ مكانًا مأهولاً.

(الاشْتِغالُ) ومَا بَعْدَهُ:

عامِلٌ عَمِلَ في غَيْرِهِ[١] -وَأَمْكَنَ إعْمالُهُ أَوْ مُناسِبِهِ[٢]- نَصْبًا[٣] لفْظًا أَوْ مَعْنًى[٤]، كَـ: «زَيْدًا حُبِسْتُ عَلَيْهِ»، أَوْ: مَرَرْتُ بِهِ[٥].

وَنَصْبُهُ أَوْلَى لَوْ عُطِفَ عَلَى فِعْلِيَّةٍ[٦]، وَلَوْ ذاتَ وَجْهَيْنِ فمُساوٍ[٧]

---

(١) فيشمل ما عمل في ضميره، نحو: «زيداً أكرمته»، وما عمل في متعّلق بضميره، نحو: «زيدًا أكرمت أخاه».

(٢) أي: لو سلّط العامل الذي بعد الاسم أو ما يناسب العامل على الاسم لنصبه، فإذا لم يمكن ذلك تعيّن الرفع، نحو: «زيدٌ ذُهبَ بِهِ»؛ لأنّه بهذه الصيغة لا يعمل النصب.

(٣) «نصبًا» مفعول «عمِلَ»، أي: عمل في غيره النصب.

(٤) أي: أنّ نصب ما بعد العامل قد يكون لفظيًا، نحوُ: «زيدًا ضربْتُ غلامَهُ»، وقد يكون معنويًا «محلّيًّا»، نحو: «زيدًا مررْتُ بهِ».

(٥) مثّل للمناسب بمثالينِ؛ ليعلمَ أنَّه قد يكون مناسبًا للمذكور في المعنى العام دون التعدي كالأول، إذ التقدير: لابست، أو مناسبًا للمذكور في المعنى الخاص دون التعدي كالثاني، إذ التقدير: جاوزت. أقول: وقد تكون المناسبة في المعنى العام والتعدي، نحو، «زيدًا ضربت غلامه»، إذ التقدير: أهنت، فإذا وافق المقدرُ المذكورَ في المعنى الخاص والتعدي فهو من القسم الأول، وقد تركَ مثاله لوضُوحِهِ، ومثاله: «زيدًا أكرمته»، إذ التقدير: أكرمت.

(٦) نحو: «قامَ زيدٌ وعمرًا أكرَمْتُه»؛ للتناسُبِ.

(٧) ولو كانَتِ الجملةُ المعطوفُ عليها ذاتَ وجهينِ: الاسمية بالنظر إلى المبتدأ، والفعلية بالنظر إلى الخبر، نحو: «زيدٌ قامَ وعمرًا أكرمْتُهُ في دارِهِ»، فالنصبُ مراعاة للخبر مساوٍ للرفعِ مراعاة لجملة المبتدأ.

أَوْ لَبَسَ[1] المُفَسِّرُ بِالصِّفَةِ[2]

---

(١) عطف على قوله: «ولو عطف». فقوله: «أو لبس» الخ وما بعده من مواضع اختيار النصب، وقوله: «ولو ذات وجهين...» هذا موضع يستوي فيه النصب والرفع، وذكره هنا لمناسبته للموضع الأول من مواضع اختيار النصب.

(٢) التباس الفعل المفسّر بالصفة لا يكون إلا في حالة رفع الاسم المشتغل عنه،والمعروف أن الفعل بعد الاسم المرفوع لا يكون مفسرًا، بل يكون خبرًا، ويحتمل أن يكون صفة كما سيأتي في الآية الكريمة، وبالتالي فقوله: «المفسر» تجوز باعتبار حالة النصب.

فإن قيل: لماذا يختار النصب عند التباس المفسّر بالصفة؟

أقول وبالله التوفيق: الجواب عن ذلك يتضح ببيان المثال المشهور عند النحاة على هذه المسألة، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القَمَر الآية ٤٩]. فالمعنى عند أهل السنة والجماعة: أنّ الله ﷻ خلق كل شيء ولا خالق غيره، وأنّ كل ما يجري من خير وشر وكفر وإيمان ومعصية وطاعة شاءه الله وقدره، فالخلق رتبة من رتب الإيمان بالقضاء والقدر. الوجيز في عقيدة السلف الصالح «أهل السنة والجماعة» (ص: ٩٠).

إذا تقرر هذا فأقول: هذا المعنى المقصود يكون بقراءة النصب محكمًا؛ لأنّ ﴿كُلَّ﴾ حينئذ منصوبة بفعل مقدر يفسره ما بعده، فيكون التقدير: وخلقنا كل شيء، فيثبت عموم خلق الله لكل الممكنات الموجودة بقدر خيرًا كانت أوشرًا.

بخلاف قراءة الرفع، فإنّ ﴿خَلَقْنَآ﴾ **تحتمل أمرين:**

الأول: أن يكون ﴿خَلَقْنَآ﴾ خبرا لـ ﴿كُلّ﴾، فيكون المعنى: على عموم خلق الله لكل الممكنات الموجودة، وهو المعنى الذي ذكره أهل السنة والجماعة.

والثاني: أنّ يكون ﴿خَلَقْنَآ﴾ صفة لـ ﴿شَيْءٍ﴾، وبقدر خبر ﴿كُلّ﴾، والتخصيص بالصفة يفهم أنّ ما لا يكون موصوفًا بها لا يكون بقدر، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له، فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له كالشر لا تكون بقدر. وهذا المعنى يوهم أنّ ثَمّ مخلوقًا لغيره تعالى، وهو مذهب المعتزلة.

فلما احتمل الرفع هذا المعنى الثاني اختار النحاة من أهل السنة والجماعة النصب هنا.

فإن قيل: لماذا لم يحتمل النصب المعنى الثاني؟ الجواب: لأنّ الفعل المفسّر هنا لا يلتبس بالصفة؛ إذ لا يصح أن يكون ﴿خَلَقْنَآ﴾ صفة لـ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾؛ لأنّه في التقدير عامل في المنصوب، والصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسّر عاملًا.

أَوْ بَعْـدَهُ أَمْـرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ هُـوَ بَعْدَ النَّفْيِ وَالاسْـتِفْهامِ و«حَيْثُ» وَ«إِذَا» للشَّرْطِ[١].

وَيَجِبُ[٢] بَعْدَ التَّحْضيضِ وَالشَّرْطِ.

وَالرَّفْـعُ أَوْلى فِــي غَيْرِهـا[٣]، أَوْ وُجِـدَ أَقْـوَى [٦/ب] مِنهَـا[٤]، كـ: «إِذَا» للمُفاجَـأَةِ[٥] و«أَمَّـا» لغَـيْرِ الطَّلَـبِ[٦].

❊❊❊

(١) نحو: «حيثُ زيدًا تجدْهُ فأكرِمْهُ» و«إذا زيدًا أكرَمْتَه أكرَمَكَ». وإنَّما لـم يجبِ النصبُ بعدَهما لعدمِ تمحُّضِهما للشرْطِ، بخلافِ: «إنْ» و«لو» الشرطيتين.

(٢) في «هـ»: ويجب النصب.

(٣) أي: المذكوراتِ مِمَّا اختِيرَ فيهِ النصبُ أو وجبَ أو ساوَى.

(٤) أي: وُجِدَ قرينةٌ مرجِّحةٌ للرفعِ أقوَى منها، أي: من المذكوراتِ المرجِّحةِ للنصْبِ أوالمسوِّيَةِ،

(٥) نحو: «قامَ زيدٌ وإذا عمرٌو يضرِبُه بكْرٌ»؛ لأنَّ غَلبَةَ وقوعِ الاسميَّةِ بعدَ «إذا» للمفاجأةِ أقوَى من تناسُبِ العطْفِ المرجح للنصب.

(٦) يعنِي: الأمْرَ والنهيَ والدعاءَ، نحو: «قامَ زيدٌ وأمَّا عمرٌو فأكرمْتُه»، فغَلَبَة دخولِها على المبتدأ أقوَى من رِعايةِ التناسُبِ المرجح للنصب، وأمَّا معَ الطلَبِ فالنصْبُ مختارٌ؛ لأنَّ وقوعَهُ خبرًا بتأويلٍ بعيدٍ، نحو: «أمَّا زيدًا فاضْرِبْهُ» أو «فلا تَضرِبْه» أو «فغفَرَهُ لله».

۞ وَمَا حُذِّرَ مِمَّا بَعْدَهُ:

وَ«ذَا»[1] بِالوَاوِ وَ«مِنْ»، ويُحْذَفُ، كـ: «إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ»، وَبَابُها مَعَ «أَنْ» و«أَنَّ» قِيَاسًا[2] وَمَا حُذِّرَ مِنْهُ لَوْ كُرِّرَ[3]، وعامِلُهُما: بَعِّد[4].

۞ وَمَا أُغْرِيَ بِهِ مُكَرَّرًا:

كـ: أَخَاكَ أَخَاكَ.

---

(١) أي: وهذا الذي بعد المفعول -وهو المحذر منه- قد يكون بالواو نحو: «إياك والأسد»، أو بـ«من» نحو: «إياك من الأسد».

(٢) أي: وتحذف «من» جوازًا، ثم استطرد وذكر أنّ حروف الجر تحذف قياسًا مع «أن» و«أنّ».

(٣) أي: ويجب حذف العامل في الإغراء إذا كرر ما حذر منه، نحو: «الطريقَ الطريقَ».

(٤) أي: عاملُ قسْمَي التحذيرِ المكرر وغير المكرر: بَعِّدْ، وعند ابن الحاجب: اتَّقِ. الكافية (ص:٩٩). وتقديرُ: «بَعِّدْ» في نحو: «الطريقَ الطريقَ» غيرُ مناسِبٍ؛ لأنَّ المعنَى على الاتقاءِ عن الطريقِ، لا على تبْعِيدِهِ. فالصوابُ أنْ يقالَ: بتقديرِ: «بَعِّدْ» أو «اتَّقِ» أو نحوِها على حسب ما يقتضيه السياق. ينظر: شرح لب الألباب للبركلي (ص:١٧٩).

وَمَا نُصِبَ عَلَى الاخْتِصاصِ:

كـ: «نَحْنُ العَرَبَ نَفْعَلُ كَذَا»، ومِنْهُ مَا نُصِبَ عَلَى المَدْحِ وَالذَّمِّ وَالتَّرَحُّمِ[1]، وَقَدْ يُنَكَّرُ[2].

وَمَا نُودِيَ بحَرْفِ النِّداءِ:

ويُحْذَفُ هُو[3]، وَالحَرْفُ مِن غَيْرِ الجِنْسِ، وَالإشَارَةُ، وَالمُسْتَغاثُ، وَالمَنْدوبُ[4].

وَيَجِبُ في «اللَّهُمَّ»[5] ولا يُوصَفُ[6].

(١) أي: ومِمَّا نصِبَ على الاختصاصِ: ما نصِبَ على المدحِ والذَّمِ والتَّرَحُّمِ، والمشهور أنّ هذه الأربعة متباينة، والمصنِّفُ جعلَها بابًا واحدًا؛ لاشتِراكِها في جوازِ تقديرِ: أخُصُّ؛ تقْليلًا للأقسَامِ وتسهيلا للضَّبْطِ.

(٢) أي: الأصل في المنصوب على الاختصاص أن يكون معرفة كالمثال المذكور، وقد يكون نكرة، نحو: «نحن عربًا نكرم الضيف».

(٣) أي: المنادَى جوازًا عندَ القرينةِ، مثلَ قولِهِ تعالى: (أَلا يَا اسْجُدُوا) فيمن قرأَ بالتخفيفِ. المبسوط في القراءات العشر (ص:٢٧٩)، أي: ألا يَا قوْمِ اسجُدوا.

(٤) أي: ويحذف حرف النداء جوازًا، إلا في المواضع الأربعة المذكورة فلا يحذف فيها.

(٥) أي: ويجبُ حذفُ حرفِ النداءِ في «اللَّهمَّ»؛ لوقوعِ الميمِ المشدَّدَةِ عِوَضًا عنهُ.

(٦) أي: ولا يوصَفُ لفظُ «اللهمَّ»، وهو مذهب سيبويهِ، وجعلَ الميمَ مانِعًا، وجعلَ «مالِكَ المُلْكِ» في قولِهِ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عِمْرَان الآية ٢٦]. منادى لا وصْفًا. الكتاب (٢/ ١٩٦). وذهب المبرد إلى جواز ذلك. المقتضب (٤/ ٢٣٩).

وَيُبْنَى عَلَى رَفْعِهِ لَوْ مُفْرَدًا[١] مَعْرِفَةً[٢]، كـ: «يا رَجُلانِ»[٣] و«زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو»[٧/أ] أَوْلَى[٤]، وجُرَّ بلامِ الاسْتِغاثَةِ، وفُتِحَ بأَلِفِها ولا لامَ[٥].

وَيُنْصَبُ: المُضافُ وشِبْهُهُ[٦]، وَالنَّكِرَةُ[٧].

---

(١) المفرد في باب النداء يقابله: المضاف والشبيه بالمضاف.

(٢) قوله: «معرفة» يشمل ما كان معرفة قبل النداء كالعلم وما كان كذلك بعد النداء، نحو: «يا رجلُ»، ويسمى بالنكرة المقصودة.

(٣) هذا المثال فيه إشارة إلى أمرين: أحدهما: أنّ المفرد هنا لا يقابله المثنى والجمع؛ بدليل أنه مثل على المفرد بالمثنى، والثاني: أنّ المعرفة هنا تشمل النكرة المقصودة؛ بدليل أنه مثل بالنكرة.

(٤) في «هـ»: أولى من رفعه. بين المصنف هنا أنّ المختارُ في العلمِ المفردِ الموصوفِ بابنٍ أو ابنةٍ مضافينِ إلى علمٍ نحو: «يا زيدَ بنَ عمرٍو» و«يا هندَ ابنةَ عمرٍو» الفتحُ معَ جوازِ الضمِّ.

(٥) أي: ولا لام فيه، نحو: «يا زيداه». وظاهر العبارة أنها قيد لفتح المنادى المستغاث به إذا اتصل بالألف، وليس كذلك، بل هو بيان بأنّ المستغاث به إذا اتصل بالألف لا يقترن باللام، قال الرضي: «فكل واحد من اللام والألف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان». شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الأول» (١/ ٤١٩).

(٦) أرادَ بهِ: ما اتَّصلَ بهِ شيءٌ من تمامِهِ معمولٌ لهُ، نحو: «يا حَسَنًا وجْهُهُ» و«يا خيْرًا من زيدٍ»، ونعْتٌ لهُ جملةٌ، نحو: «يا حليمًا لا تعْجَلْ».

(٧) أي: النكرة غير المقصودة، وأما المقصودة فهي داخلة في المعرفة، فهي مبنية.

وَتَابِعُ المَبْنِيِّ سِوَى التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ[1]، ومَعْطُوفٍ يَدْخُلُ «يَا» عَلَيْهِ[2]، وَالبَدَلِ لاسْتِقْلالِهِما إنْ مُفْرَدًا ولَوْ حُكْمًا لنَصْبِ المُضافِ[3] **يُرْفَعُ**[4] **ويُنْصَبُ**[5].

---

(١) فإنّ حكمه حكم المؤكَد إعرابًا وبناء، نحو: «يا زيدُ زيدُ» و«يا عبد الله عبد الله».

(٢) المعطوف الذي يدخل عليه حرف النداء هو ما كان مجردًا من «أل»، وهذا حكمه حكم المنادى المستقل كالبدل، فيبنى في نحو: «يا زيدُ وبشرُ»، وينصب في نحو: «يا زيد وأبا عبد الله». وخرج بهذا القيد المعطوف المقترن بـ«أل»، نحو: «يا زيدُ والحسن»، فإنّه يبقى على الأصل في تابع المنادى المبني، وهو جواز الرفع والنصب.

(٣) علة للاشتراط أي: يشترط في جواز رفع ونصب تابع المنادى المبني أن يكون مفردًا حقيقة، أي: غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، أو حكمًا بأنْ كانَ التابع مضافًا لفظيًّا، نحو: «يا زيد الحسن الوجه»، فحكمه حكم المفرد، فيجوز فيه الوجهان، وأما إذا كان مضافًا معنويًّا نحو: «يا زيد ذا المال» فلا يأخذ حكم المفرد، بل يجب نصبه، وأشار إليه بقوله: «لنصب المضاف»، أي: المضاف المعنوي.

(٤) الرفع يكون حمْلاً على لفظِ المنادَى، والأشبَهُ أنَّ هذا الرفعَ مثلُ جَرِّ (الجواري) ورفعُ (لِلْمِلائِكَةُ اسْجُدُوا)، على قراءةِ أبي جعفرٍ؛ للمشاكلَةِ والإتباعِ، وليسَ بإعرابٍ ولا بناءٍ، والتسميةُ بالرفعِ والجرِّ مجازٌ. ينظر: شرح لب الألباب (ص:١٩٠). وتنظر القراءة في: المبسوط في القراءات العشر (ص:١١٦).

(٥) حمْلاً على محلِّ المنادى؛ لأنّ المنادى في الأصل مفعول به.

وَيَجِـبُ: أَيُّهـذا أَوْ أَيَّتُهـا أَوْ هَـذَا مَـعَ ذي الـلَّامِ، سِـوَى الله، ويُرْفَـعُ مَـعَ تابِعِـهِ[1].

وَيُضَمُّ ويُنْصَبُ «يا تَيْم تَيْم عُديّ»[2].

وَجَازَ[3] «يَا غُلامي» و«غُلاميَ» و«غُلامِ» و«غُلامَا»، وَبَالهاءِ وَقْفًا[4].

وَكَذَا[5] «يا ابْنَ أُمِّ» و«يا ابْنَ عَمِّ»، وجَازَ حَذْفُ أَلِفِهِمَا[6].

---

(١) أي: ويرفعُ ذو اللامِ المذكورُ وجوبًا في نحو: «يا أيها الرجلُ» مع أنه تابع لمفرد مبني وهو «أيّ»، فهذا تخصيصٌ لقولِهِ: «وتابعُ المبنِيِّ»، إلى آخرِهِ، وقوله: «مع تابعه»، أي: ويجب أيضًا رفع تابع ما فيه «أل»، نحو: «يا أيها الرجل الظريف»، فيجب رفع الرجل والظريف.

(٢) جزء بيت لجرير، وتمامه:

«ياتيم تيم عدي لا أبا لكم ... لا يلقينَّكم في سوءةٍ عمر»

وهو من شواهد الكتاب (١/ ٥٣)، والأصول في النحو (١/ ٣٤٣).

يريدُ: المنادَى المكرَّرَ إذا أُضيفَ الثانَي جاز في الأول الضمّ بناءً والنصب إعرابًا، فوجْهُ الأوَّلِ ظاهرٌ، والثاني جعلُهُ مضافًا إلى محذوفٍ مثْل المذكورِ أو إليهِ، والثانِي تأكيدٌ فاصِلًا.

(٣) أي: في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

(٤) أي: يجوز في هذِهِ الوجوه الأربعةُ أن تكون في حالة الوقف بالهاءِ وبلا هاءٍ، فتقول: «يا غلامِيْه» و«غلاميَه» و«غلامَه» و«غلاماه».

(٥) أي: ويجوز في المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم مثل ما جاز في المنادى المضاف، وهذا مخصوص بنحو: «ابن أمّ» و«ابن عمّ»، وأما غيرهما فالياء ثابتة لا غير، نحو: «يا ابن أخي» و«يا ابن خالي».

(٦) أي: إذا قلبت ياء المتكلم ألفًا -وهو أحد الوجوه الأربعة الجائزة- جاز حذف ألفهما وإبقاء الفتحة لكثرة الاستعمال.

وَ«يَا أَبَتِ» و«يا أُمَّتِ»، وبالأَلِفِ.

وَأَتَى غُلامَ، وبِالضَّمِّ[1]، فِيمَا غَلَبَ [٧/ب] إِضَافَتُهُ إِلَيْها[2].

وَيُرَخَّمُ، وهو: حَذْفُ آخِرِهِ، وغَيْرُهُ ضَرورَةً[3]، وقد يُغَيَّرُ كـ: «يا كِرا»[4].

وَشَرْطُهُ: العَلَمِيَّةُ زائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ، أَوِ التَّاءُ[5] وأَلَّا يَكُونَ مُضَافًا ومُسْتَغاثًا ومَنْدُوبًا وَجُمْلَةً.

---

(١) أي: المضاف إلى ياء المتكلم جاء شاذًا بحذف الألف وبقاء الفتح، وجاء أيضًا شاذًا بحذف الياء وضم الميم.

(٢) قوله: «فيما غلب» الخ متعلق بقوله: «جازَ يَا غلامِيْ» الخ، أي: أنّ الحذف والقلب في المضاف إلى ياء المتكلم لا يكون إلا فيما غلب إضافته إليها، لا في كلِّ منادًى مضافٍ إليها، فلا يجوزُ في «يا عدُوِّي» الحذفُ والقلْبُ، وإنَّمَا يجوزُ فيهِ الإسكانُ والفتحُ فقطْ كما في غيرِ المنادَى. قال البركلي في قول المصنف: «فيما غلب إضافته إليها»: «وهذِهِ زيادةٌ لازِمَةٌ». شرح لب الألباب (ص:١٩٣). أي: قيد لازم في الوجوه الجائزة، زاده المصنف، ولم يذكره ابن الحاجب في الكافية.

(٣) أي: ويرخم غير المنادى في الضرورة، لا في سعة الكلام.

(٤) يريدُ: أنَّ الأكثرَ البقاءُ على ما كانَ، فيقالُ: «يا حَارِ» بكسرِ الراءِ، والأقلُّ تغييرُهُ وجعلُهُ اسمًا برأسِهِ، فيضم، ومن ذلك: «يَا كَرَا»، أصلُهُ: كَروانُ، فلمَّا رُخِّمَ قيلَ: يا كَرَوَ على الأكثرِ، ويا كرَا على الأقلِّ؛ لكونِهِ بعدَ الحذفِ مثلَ عَصًا.

(٥) أي: إذا كان المنادى مختومًا بتاء التأنيث فإنّه يرخم مطلقًا، فلا يشترطُ فيه العلميَّةُ ولا الزيادةُ، نحو: «يَا ثُبَ» في: ثُبَةٍ.

فَلَوْ مُرَكَّبًا[١] حُذِفَ الأَخِيرُ[٢].

وَلَوْ فِي آخِرِهِ صَحِيحٌ بَعْدَ مَدَّةٍ أَوْ زَائِدَتَانِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ[٣] **زَائِدًا عَلَى أَرْبَعَةٍ**[٤] **كَـ: «أَسْمَاءَ»**[٥] **وَ«مَنْصُورٍ» حُذِفَا، وَإِلَّا فَحَرْفٌ**[٦].

---

(١) أي: مركبًا تركيبًا مزجيًّا، نحو: «يَا بَعْلَ» في: بعْلَبَكَ؛ لنزولِهِ منزلةَ تاءِ التأنيثِ؛ نظرًا إلى الأصلِ، أما التركيب الإضافي والإسنادي فقد تقدم أنهما لا يرخمان.

(٢) أي: الاسم الأخير من المركب، لا الحرف الأخير.

(٣) بمعنَى: أنَّهما زِيدَتا معًا، نحو: «الألف والنون في «عثمان»، والألف والهمزة في «أسماء».

(٤) زائدا على أربعة أي: الحرف الأخير يحذف مع ما قبله إذا كان زائدا على أربعة أحرف، ويفهم منه: أنّ ما قبله يحذف بثلاثة شروط: أن يكون حرف مد، وزائدًا، ورابعًا.

(٥) أسماء إنْ كانَ أصلُهُ: «وسماءُ» على ما ذهبَ إليهِ سيبويهِ -الكتاب (١/ ٢٥٦)- كانَ مثالًا للثانِي، وإنْ كانَ أفعالًا جمعَ اسمٍ من السُّمُوِّ كما هوَ مذهبُ غيرِهِ كانَ مثالًا للأوَّلِ، وأما «منصور» فمثال على الأول قطعًا.

(٦) فلا يحذف ما قبل الأخير في نحو: «سعيد» و«مختار»؛ لأنّ الأخير في الأول غير زائد على أربعة، وفي الثاني أصليّ وليس بزائد.

❁ **وَمَا نُدِبَ وهو:**

المُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ مَعْرُوفًا[1]، أَوْ بِهِ[2] بـ«وا» أَوْ «يا».

وَهُوَ كالمُنَادَى، وصَحَّ زِيادَةُ الأَلِفِ فِيهِ أَوْ فِيما أُضِيفَ إِلَيْهِ، لا الصِّفَةِ[3].

فَلَوِ التَبَسَ زِيدَ مَدَّةً مُناسِبَةً، كـ: «وَا غُلامَكِيه»[4].

وَالْهَاءِ[5]، وَقَدْ تُحَرَّكُ[6].

❁❁❁

---

(١) معروفًا أي: علمًا أو غيره، ولو كان علَمًا غيرَ مشهورٍ لا يُندبُ، ولو كان نكرةً مشهورةً تُندبُ.

(٢) أو بِهِ عطفٌ على: عليهِ؛ ليدخلَ نحو: «يَا حسْرَتاه».

(٣) خِلافًا ليُونُسَ، فلا يقالُ: وا زيدُ الطويلاه، إلا عندَه. الكتاب (٢/ ٢٢٦).

(٤) في غلامِ للمخاطَبةِ، فلو زِيدَ الألفُ لالتبسَتْ بالمخاطَبِ.

(٥) في «و»: والهاء لو وقف عليه. وقوله: «والهاء» بالكسر عطفٌ على الألفِ في قوله: «وصَحّ زيادةُ الألفِ فيه»، أي: وصح زيادة الهاء في آخر المندوب وقفًا.

(٦) في «و»: وقد تحرك للضرورة. يريدُ: أنَّ أصلَ الهاء السكونُ، ويجوزُ تحريكُها للضرورةِ الشعريَّةِ بالكسرِ للساكِنينِ، أو بالضمَّةِ بعدَ الألفِ والواوِ تشبيها بِهاءِ الضميرِ، أو بالفتحةِ بعدَ الألفِ لمناسَبتِها.

۞ المَفْعُولُ لهُ:

[٨/أ] مَا هُوَ باعِثٌ عَلَى الفِعْلِ.

وَشَرْطُهُ: تَقْديرُ اللَّامِ(١)، وَجَازَ لوُجودِهِ مَعَهُ، وفاعِلُهُما وَاحِدٌ(٢).

---

(١) أي : وشرط المفعول له: تقدير اللام، فإن لم تقدر فلا يكون مفعولاً له باتفاق، وإن ظهرت فلا يكون مفعولًا له عند الجمهور، بل مفعولًا به غير صريح، خلافًا لابن الحاجب، فإنه يرى أنّه مفعول له أيضًا؛ لذا قال في الكافية (ص:١٠١) : «وشرط نصبه: تقدير اللام»، ولم يقل: وشرطه: تقدير اللام.

(٢) أي : ويجوز تقدير اللام بشرطين : أحدهما: اتحاد المفعول له مع عامله في زمن الوقوع، وأشار إليه بقوله : «وجاز لوجوده معه»، والثاني : اتحادهما في الفاعل، فإذا تخلف شرط وجب الجر باللام، نحو: «تأهبت للسفر»؛ لاختلاف الزمن، و«جئتك لمحبتك إياي»؛ لاختلاف الفاعل.

وقوله: «وجاز» فيه إشارة إلى أن ما تحقق فيه الشرطان يجوز نصبه ويجوز جره باللام.

المَفْعُولُ فِيهِ:

مَا فِيهِ الفِعْلُ[1].

وشَرْطُهُ: تَقْديرُ «في»[2]، ويَقْبَلُ الزَّمانُ مُطْلَقًا، وَالمَكانُ مُبْهَمًا، وَهُوَ مَا سُمِّيَ بخارِجٍ[3]، إلَّا مَا بَعْدَ دَخَلَتْ وَمَا بِـمَعْناهُ[4].

---

(١) أي: منصوب وقع في مدلولِهِ الحدثُ، فخرجَ نحو: «فضَّلَ للهُ يومَ الجمُعةِ».

(٢) أي: وشرط المفعول فيه: تقدير اللام، فإن لم تقدر فلا يكون مفعولاً له باتفاق، وإن ظهرت فلا يكون مفعولًا فيه عند الجمهور بل مفعولًا به بواسطة حرف الجر، خلافًا لابن الحاجب، فإنه يرى أنّه مفعول فيه أيضًا؛ لذا قال في الكافية (ص:١٠٠): «وشرط نصبه: تقدير «في»، ولم يقل: وشرطه: تقدير «في».

(٣) أي: المكان المبهم هو ما كان خارجًا عن مُسمَّاهُ، فإنَّ تسميةَ الشيءِ أَمَامًا مثلاً بوقوعِهِ إزاءَ وجْهِ إنسانٍ أو نحوِهِ، فيشملُ الجهاتِ الستَّ وعندَ ولدَى ووَسْطَ -بالسكونِ- وإِزاءَ وتِلقاءَ وبينَ، ونحوُ هذا: «فرسخٌ» و«ميلٌ». والمؤقَّتُ ما ليسَ كذلِكَ، كـ: «الدارِ» و«المسجِدِ».

(٤) أي: معنى دخلْت، وهوَ: سكنْت ونزلْت، مستثنًى من مفهومِ الكلامِ، يعنِي: لا يقبلُ المكانُ المعيَّنُ النصبَ بتقديرِ «فِي» إلا ما بعدَ، إلى آخرِه، نحو: «دخلْت الدارَ» و«سكنْت البلدَ» و«نزلْت الخانَ».

والمُضْمَرُ لَوِ اتُّسِعَ فيه[1]، وجازَ فِـي اللَّازِمِ وَمَا لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى ثَلاثَةٍ[2].

وَيُحْذَفُ عامِلُهُ، ويَجِبُ لَوْ فُسِّر[3].

وَيَتَقَدّمُ، ويَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ الصَّدْرَ[4].

❁❁❁

---

(١) برفع «والمضمر» عطفٌ على الزمانِ أو المكانِ، أي: ويقبل الضمير تقدير «في» لوِ اتُّسعَ فيهِ، بحذفها ونصبه على التشبيه بالمفعول به.

(٢) أي: وجازَ التوسُّعُ فِي المضمرِ في الفعلِ اللازم، نحو: «يومَ الجمُعةِ صُمْتُهُ»، وفعلٌ لم يتعدَّ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، نحو: «يومَ الجمُعةِ ضربْتُهُ زيدًا» أو «أعطيتُهُ زيدًا دِرهمًا»، ولا يقالُ: يومَ الجمُعةِ أعلمْتُهُ زيدًا عمْرًا فاضِلًا؛ إذْ معنَى التوسُّعِ جعلُهُ كالمفعولِ بهِ، فيكونُ كالمتعدِّي إلى أربعةٍ، وهذا لا أصْلَ لَهُ.

(٣) أي: يحذف عامله جوازًا الدليل، كـ: «يومَ الجمُعةِ» لِمَنْ قالَ: متَى سِرْتَ؟ ويجب في نحو: «يوم الإثنين صمته».

(٤) نحو: «كمْ يومًا أو يومٍ سِرْتَ» و«أيَّ يومٍ سِرْتَ سِرْتُ».

۞ المَفْعُولُ مَعَهُ:

مَا صَاحَبَ مَعْمولًا بِالواوِ ولَوْ عامِلُهُ لفْظًا، وأَمْكَنَ العَطْفُ جَازَ[1]، وإنْ مَعْنًى وأَمْكَنَ وجَبَ[2]، وإلَّا فَالنَّصْبُ، كَـ: «جِئْتُ وزَيْدًا» وَ«مَا لَكَ وعَمْرًا»[3].

[٨/ب] وَلَا يَتَقَدَّمُ[4]، وأَتَى مُنْفَصِلًا[5].

❀❀❀

---

(١) أي: جازَ العطفُ، والنصبُ على المفعوليَّةِ معَه، نحو: «جئْتُ أنَا وزيدٌ، أو عمرًا».

(٢) أي: وجبَ العطفُ لضعفِ العاملِ، نحو: «ما لزيدٍ وعمرٍو». والمراد بالعامل المعنوي هنا: أن يكون العامل معنًى مستنبَطًا من اللفظِ، فقولنا: «ما لزيد وعمرو» بمعنى: ما يصنع زيد وعمرو.

(٣) أي: وإنْ لم يمكنِ العطفُ في الصورتينِ فالنصبُ على المفعوليَّةِ مَعَهُ واجبٌ، كَـ: «جئْتُ وزيدًا»، وهذا مثالٌ للعاملِ اللفظيِّ معَ عدمِ إمكانِ العطفِ، و«ما لَكَ وعمرًا» مثالٌ للعاملِ المعنويِّ معَ عدمِ إمكانِهِ أيضًا.

(٤) في «ج» و«د»: ولا يتقدم على عامله.

(٥) أي: يجوزُ كونُه ضميرًا منفصلاً، نحو: «جئْتُ وإيَّاكَ»، لا متصلاً.

۞ الحَالُ:

نَكِـرَةٌ توَضِّـحُ كيْفيَّـةَ العَامِـلِ، مُشْـتَقًّا أَوْ غَيْرَهُ، كـ: «هَذَا بُـسْرًا أَطْيَـبَ مِنْـهُ رُطَبًا»[1].

وتَقَعُ مَصْدَرًا سَمَاعًا، كـ: «أَتَيْتُهُ رَكْضًا».

ولَا تَتَقَدَّمُ المَعْنَوِيَّ[2] والمَجْرُورَ[3]، إلَّا لَوْ ظَرْفًا[4].

وتَتَقَدَّمُ ذَاها[5]، وهُوَ الفَاعِلُ أَوِ المَفْعُولُ بِهِ، أَوْ كِلَاهُما.

---

(١) هـذا مثال على مجيء الحال جامدًا، فـ«بسرًا» و«رطبًا» حالان جامدان من فاعلِ «أطيبُ» معَ جمودِهما، والعاملُ في «رُطَبًا» «أطيبُ» بالاتفاقِ، وفي «بُسْرًا» أيضًا في الصحيحِ، لا اسمُ الإشارةِ، فـ«أطيبُ» باعتبارِ أصلِ الطيبِ عاملٌ في «رُطَبًا»، وباعتبارِ زيادةِ الطيبِ عاملٌ في «بُسْرًا»، كأنَّه قيلَ: هذا زادَ طيبُهُ بُسْرًا على طيبِهِ رُطَبًا. وتقدَّمَ معمولُ التفضيلِ معَ ضعفِهِ في العملِ لأنَّه إذا تعلَّقَ بشيءٍ واحدٍ حالانِ باعتبارينِ يلزمُ أنْ يَلِيَ كلٌّ منهما متعلَّقَهُ، فالبسريَّةُ تعلَّقَتْ بالمفضَّلِ، وهوَ هذا، فوجبَ أنْ يَلِيَهُ، والرطبيَّةُ تعلَّقتْ بالمفضَّلِ عليهِ، وهوَ ضميرُ «منهُ»، فوجبَ أنْ يَلِيَهُ.

(٢) أي: لا تتقدم عاملها المعنويّ. والعامل المعنويّ هو: ما يستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح، كالإشارة، نحو: «هذا زيد قائمًا»، وكالظرف والجار والمجرور، نحو: «زيد في الدار قائمًا».

(٣) أي: ولا تتقدم الحال صاحبها المجرور بالحرف أو بالإضافة.

(٤) قوله: «إلا لو ظرفًا» أي: إلا لو كان العامل المعنوي ظرفًا، قيد لقوله: «ولا يتقدم المعنويّ». فكان ينبغي ألا يفصل بينهما. وعبارة ابن الحاجب في الكافية (ص:١٠٤) أدق، حيث قال: «ولا يتقدم على العامل المعنويّ، بخلاف الظرف، ولا على المجرور في الأصح».

(٥) «ذاها» أي: صاحبها المرفوع والمنصوب، وأما المجرور فقد تقدم حكمه.

وَيُعْرَفُ غالِبًا[1]، ويَجِبُ لَوْ نَكِرةً صِرْفةً[2].

وتَكُونُ خَبَرِيَّةً مَعَ الضَّمِيرِ، وضَعُفَ لَوِ اسْمِيَّةً[3] أَوِ الواوِ أَوْ كِلَيْهِما، سِوَى المُضَارِعِ المُثْبَتِ، فإنَّهُ بالضَّمِيرِ[4].

وَلَزِمَ المَاضِي المُثْبَتُ «قَدْ»[5]، وقَدْ يُقَدَّرُ[6].

---

(١) أي : صاحب الحال.

(٢) أي : ويجبُ تقديمُ الحالِ على صاحبِها لو كانَ صاحبها نكرة صِرْفةً؛ لئلا تلتبسَ بالصفةِ في ذِي الحالِ المنصوبِ، نحو: «أكرمت قائمًا رجلًا»، ثم قدِّمتْ في سائرِ المواضعِ طرْدًا للبابِ، فإنِ اختصَّتْ بوصفٍ أو غيرِهِ لم يجبْ تقديمُها عليهِ؛ لقربِها من المعرفةِ، وهو المقصود بقولِه: «نكرة صرفة»، أي : غير مختصة.

(٣) أي : وضعُفَ وقوعُ الجملةِ حالاً معَ الضميرِ وحدَهُ لو كانتْ اسميّةً.

(٤) أي : المضارعُ المثبتُ يقعُ حالاً، ويكون ربطه بالضميرِ وحدَهُ، ولا يجوزُ دخولُ الواوِ عليهِ.

(٥) وجهُ اللزومِ: أنَّ الفعلَ إذا وقعَ قيدَ الشيءِ يعتبرُ كونُهُ ماضيًا أو حالاً أو مستقبلاً بالنظرِ إلى ذلكَ المقيّدِ، فإذا قيلَ مثلًا: «جاءَ زيدٌ ركِبَ» يُفهمَ منه: أنَّ الركوبَ كانَ متقدِّمًا على المجيءِ، فلا بدَّ من «قَدْ»؛ حتَّى يقرِّبه من زمانِ المجيءِ.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النِّسَاء الآية ٩٠].

وَيُحْذَفُ عامِلُها ويَجِبُ في المُؤَكَّدةِ[1] لَوْ قَرَّرَتَ اسْمِيَّةً، كـ: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا»[2].

وَتَقَعُ اسْمِيَّةً[3]، ولا [9/أ] تُصَدَّرُ بالوَاوِ.

❀❀❀

(1) المراد بالحال المؤكدة هنا: الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها، لا المؤكدة لعاملها ولا المؤكدة لصاحبها.

(2) احترازٌ عمَّا يؤكِّدُ مضمونَ جملةٍ فعليَّةٍ، فإنَّه لا يجبُ حذفُ عاملِها، كقولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ٦٠﴾ [البَقَرَةِ الآية ٦٠]، وكـ: «زيدٌ أبوكَ عطوفًا»، أي: أَحقّهُ بفتحِ الهمزةِ، أي: أُبوَّتهُ لَكَ، بمعنَى: تحقَّقتهُ وصرْتُ منهُ على يقينٍ، أو بضمِّ الهمزةِ بهذا المعنَى، وبمعنَى: أثبتُّه لَكَ.

(3) أي: وتقعُ الحالُ المؤكِّدةُ جملةً اسميّةً كما تقعُ مفردًا وفعليّة، ولا تصدَّرُ تلكَ الاسميَّةُ المؤكِّدة بالواوِ، بل بالضميرِ وحدَهُ، نحو: «هوَ الحقُّ لا شكَّ فيهِ».

۞ التَّمْيِيزُ:

نَكِرَةٌ تُزِيلُ الإِبْهَامَ الوَضْعِيَّ عَنْ ذاتٍ مَذْكُورةٍ أَوْ مُقَدَّرةٍ.

فالأَوَّلُ عن مُفْرَدٍ[1]، مِقْدارٍ غالِبًا[2] من العَدَدِ، وسَيَأْتِي، والكَيْلِ والوَزْنِ والمِسَاحةِ وَالمِقْيَاسِ[3].

فيُفْرَدُ[4] لَوْ قُصِدَ بِهِ الجِنْسِيَّةَ[5]، وإِلَّا فيُطابِقُ[6].

---

(١) أي: ليسَ بجملةٍ ولا شِبهها.

(٢) «غالبًا» احتراز من نحو: «خاتمٌ حديدًا»، وهو: كل نوع أضيف إلى جنسه، فإنّه من الذات المفردة لكنّه غير مقدار، والمقدار هو: ما كان له قدر معروف. والمقادير خمسة، ذكرها المصنف من قوله: «من العدد»، إلى «والمقياس».

(٣) مثال العدد: «عشرون درهمًا»، والكيلِ نحو: «قفيزانِ بُرًّا»، والوزنِ نحو: «رطْلٌ زيتًا»، والمساحةِ نحو: «ذِراعٌ ثوبًا» و«قدرُ راحةٍ سَحابًا»، والمقياسِ نحوَ قوله تعالى: ﴿ مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عِمۡرَان الآية ٩١].

(٤) أي: التمييز المفرد، فلا يجمع ولا يثنى.

(٥) مثل: «سمنًا» و«عسلاً» و«زيتًا»، ونحو ذلك مما يسمى باسم الجنس الإفرادي، وهو يطلق على الكثير والقليل، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه.

(٦) أي: وإن لم يقصد به الجنسية، كأن يقصد به الأنواع، فيجوز المطابقة لبيان الأنواع، نحو: «عندي أرطال زيوتًا».

وَلَوْ بالتَّنْوِينِ أَوْ نُونِ التَّثْنِيةِ والجَمْعِ جازَتِ الإضَافةُ[1].

وَعَنْ غَيْرِهِ كـ: «خاتَمِ فِضَّةً»[2]، والجَرُّ أَكْثَرُ[3].

وَالثَّانِي عَنْ نِسْبةٍ، كـ: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا» وَ«يُعْجِبُنِي طِيبُهُ أَبًا»[4].

---

(١) أي: ولو كان المميَّز بالتنوين، نحو: «رطلٌ عسلاً»، أو بنون التثنية، نحو: «منوان عسلاً»، جاز إضافة المميَّز إلى التمييز، فتقول: «رطلُ عسلٍ» و«منوا عسلٍ».

وأما قوله: «والجمع» ففيه نظر، فقد قال البركلي: «والواوُ بمعنى: أوْ ومُثِّل، بنحوِ: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ۝١٠٣﴾ [الكهف الآية ١٠٣]، و«حَسَنُونَ وجوها».

ورُدّ: بأنَّ التمييزَ بعدَ نونِ الجمعِ إنَّمَا يكونُ عن نسبةٍ في شِبْهِ جملةٍ. وهذا هوَ الحقُّ. ويمكنُ أنْ يُرادَ بنونِ الجمعِ: نونُ شِبْهِ الجمعِ، نحو: «عِشرينَ»، فإنَّه يجوزُ إضافتُهُ على قلَّةٍ». شرح لب الألباب (ص:٢١٣).

أقول: ولهذا الإشكال في نون الجمع لم يذكرها ابن الحاجب في «الكافية»، بل اقتصر على ما فيه تنوين أو نون تثنية؛ فقال: «ثم إن كان بالتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة، وإلا فلا». الكافية (ص:١٠٧).

(٢) أي: عن مفرد غير مقدار، فهو قسيم لقوله السابق: «عن مفردٍ مقدارٍ غالبًا». فتحصّل أن الذات المفردة تكون مقدارًا، وهو الغالب، وقد تكون غير مقدار.

(٣) في «ج» و«هـ»: أكثر استعمالاً. أي: والجر في المفرد غير المقدار أكثر.

(٤) أشارَ بالمثالينِ إلى أنَّ النسبةَ أعمُّ ممَّا في الجملةِ وشبهها، وأنَّ منهُ نسبةَ الإضافةِ، كما في المثال الثاني، فلا يحتَاجُ إلى إفرادِها بالذكْرِ، كَمَا في كافية ابن الحاجب (ص:١٠٧).

وَمـا صَلُـحَ لذِيهِ صَلُحَ لمُتَعَلّقِهِ[1]، سِـوَى الصِّفـةِ فإنَّها لِذِيها، فتُطابِقُـهُ[2]، وتَحْتَمِلُ الحَالَ[3].

(١) أي: تمييز النسبة الذي يصلح أن يكون هو عين صاحبه فإنّه يصلح أن يكون لمتعلّقه إذا كان التمييز اسمًا، نحو: «أبًا» في «طابَ زيدٌ أبًا»، فيجوزُ أنْ يُرادَ بهِ زيدٌ نفسُهُ، فالتمييز هنا هو عين زيد، ويجوز أن يكون المراد أبو زيد، فالتمييز هنا متعلّق بزيد وليس هو عين زيد، والذي يحدد المراد ويعينه هوَ القرائنُ، وحينئذ يطابق التمييز فيهما ما قصد من الإفراد والتثنية والجمع، فتقول إذا جعلته عين صاحبه: «طاب زيد أبًا» و«الزيدان أبوين» و«الزيدون آباء»، وإذا جعلته لمتعلّقه فإن قصدت أباه وحده أفردت «أبًا»، وإذا قصدت أبوي زيد ثنيت «أبًا»، فتقول: «طاب زيد أبوين»، وإن قصدت آباءه جمعته، فتقول: «طاب زيد آباء».

(٢) أي: إذا كان تمييز النسبة صفة فإنّه يتعين أن يكون لصاحبه، ولا يكون لمتعلّقه. فإذا قلتَ: «طابَ زيدٌ والدًا» كانَ الوالدُ هو زيدًا لا غيرُ، بخلافِ الاسمِ، نحو: «أبٍ».
وقوله: «تطابقه» أي: توافقُ الصفةُ صاحبَها في الإفرادِ وضدَّيهِ، فتقول: «لله دره فارسًا» و«لله درهمًا فارسين» و«لله درهم فرسانًا».

(٣) وتحتملُ الصفةُ المذكورةُ الحالَ نحو: «طابَ زيدٌ فارسًا»، فـ«فارسًا» تمييزٌ باعتبارِ اشتمالِهِ على الفروسيَّةِ الَّتي تُزيلُ الإبهامَ عن شيءٍ منسوبٍ إلى زيدٍ، وحالٌ باعتبارِ تبيينِ هيئةِ زيدٍ، وأكثر النحاة على أنّه تمييز. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الأول» (٢/ ٧١٠).

وَما لَمْ يَصْلُحْ لصاحِبِهِ فلَهُ[1].

وَذَانِ[2] فِيهِما[3] كَمَا ذُكِرَ[4].

وَلَا يَتَقَدَّمُ[5].

(١) أي: تمييز النسبة الذي لا يصلح أن يكون لصاحبه فإنّه يتعين أن يكون لمتعلّقه، نحو: «طاب زيدٌ علمًا».

(٢) أي: ما صَلَحَ وما لم يصلُحْ.

(٣) أي: في الإفرادِ إذا كان جنسًا، نحو: «طاب زيد علمًا»، فلا يثنى ولا يجمع، والمطابقةِ إذا قصدت الأنواع، نحو: «طاب زيد علومًا».

(٤) أي: كما ذكر في تمييز المفرد، حيث قال: «فيفرد لو قُصِد به الجنسيّة، وإلا فيطابق».

(٥) أي: ولا يتقدَّمُ التمييزُ على عاملِهِ مطلقًا، أي: سواء كان العامل فعلاً كما في تمييز النسبة، أو غير فعل كما في تمييز المفرد، فأما تمييز المفرد فلا يتقدم اتفاقًا، وأما تمييز النسبة فمنعه سيبويه. (الكتاب ١/ ٢٠٥)، وأجازه المازنيُّ والمبرِّدُ. (المقتضب ٣/ ٣٦).

۞ المُسْتَثْنَى:

مُتَّصِلٌ، وهُوَ: مَا عُلِمَ دُخُولُهُ، [٩/ب] وخَرَجَ ببَابِ «إلَّا».

وَمُنْفَصِلٌ[(١)]، وهُوَ: مَا بَعْدَهُ[(٢)] وعُلِمَ عَدَمُهُ[(٣)]، وَإلَّا فصِفَةٌ[(٤)].

---

(١) جعل قسيم المتصل المنفصلَ، ولم يجعله المنقطع كما هو عند جمهور النحاة؛ ليشمل ما خرج باعتبارِ المفهومِ، وهو كون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، كـ: «جاءني القومُ إلا حمارًا»، أو ما خرج باعتبار المرادِ، وهو كون المستثنى مخرج من المستثنى منه قبل الإسناد، كـ: «جاءني القومُ إلا زيدًا» مُشيرًا إلى جماعةٍ خاليةٍ عن زيدٍ، والجمهور على أنّ «زيدًا» في «جاءني القوم إلا زيدًا» داخل في المستثنى منه، وعلل الرضي ذلك فقال: «لإجماع أهل اللغة على أنّ الاستثناء مخرج، ولا إخراج إلا بعد الدخول». شرح الرضي للكافية «القسم الأول» (٢/ ٧١٨).

(٢) أي: ما بعد «إلا».

(٣) أي: أي عدمُ دخولِ مدلولِهِ في المستثنَى منهُ باعتبارِ المفهومِ، كـ: «جاءني القومُ إلا حمارًا»، أو المرادِ، كـ: «جاءني القومُ إلا زيدًا» مُشيرًا إلى جماعةٍ خاليةٍ عن زيدٍ.

(٤) أي: وإنْ لمْ يُعلمْ دخولُ ما بعدَ بابِ «إلا» فيمَا قبلَه ولا عدمُ دخولِهِ، بل يكونُ على الاحتمالِ، ولم نفسِّرْ بدخولِ المستثنَى في المستثنَى منه فصِفَةٌ، أي: فبابُ «إلا» صفةٌ، فتكون «إلا» بمعنى: «غير»؛ لتعذُّرِ الاستثناءِ بقسمَيهِ، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء الآية ٢٢]، فـ﴿إِلَّا﴾ هنا صفة لـ﴿ءَالِهَةٌ﴾، كأنه قال: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا. ووجه تعذر الاستثناء: لأنه يؤدي إلى إثبات آلهة، والله مستثنى منهم، وذلك فاسد. ولا يصح أن يقال: رفع الجلالة على البدل من ﴿ءَالِهَةٌ﴾؛ لأنّ البدل هو المقصود، والمبدل منه في حكم الساقط، فيؤدي ذلك إلى أن يكون المعنى: لو كان فيهما الله لفسدتا. وهذا أشنع القول، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، فلم يبق إلا أن تكون ﴿إِلَّا﴾ صفة، فيستقيم المعنى. ينظر: مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب (ص: ٢٦٤).

وَقَدْ يُحْذَفُ[1].

وَيُنْصَبُ[2] لَوْ مُقَدَّمًا أَوْ مُنْقَطِعًا، وقَدْ يُرْفَعُ فِي تَمِيمٍ[3]، أَوْ بَعْدَ «لَيْسَ» وَ«لَا يَكُونُ» وَ«مَا خَلا» وَ«مَا عَدَا» وَ«خَلَا» وَ«عَدَا»، وَقَدْ يُجَرُّ بِهِمَا[4].

---

(١) أي : المستثنَى، كـ: «جاءني القومُ ليسَ إلا»، أي : ليسَ الجائي إلا زيدًا.

(٢) أي : ينصب المستثنى بـ«إلا» وجوبًا في المواضع التالية.

(٣) أي : الاستثناء المنقطع.

(٤) أي : بـ«خلا» و«عدا» غير المسبوقتين بـ«ما» المصدرية، أما المسبوقتان بها فيجب فيهما النصب كما في المثالين المتقدمين.

أَوْ فِي مُوجَبٍ ذُكِرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ[1]، فَلَوْ فِي غَيْرِهِ مَعَهُ[2] فالبَدَلُ أَوْلَى مِنَ النَّصْبِ[3]، وَلَوْ تَعَذَّرَ فَعَلَى مَحَلِّهِ كَـ: «لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ»[4].

(١) ويسمى الاستثناء حينئذ: تامًا موجبًا، وحكمه كما ذكر وجوب النصب.

(٢) أي: فلو كان في غير الموجب معه، أي: مع المستثنى منه، والاستثناء حينئذ يسمى: تامًا منفيًا، وسيأتي حكمه.

(٣) في «ج» و«هـ»: أولى من النصب على الاستثناء.

(٤) أي: لو تعذر البدل على لفظ المستثنى منه فعلى محله، نحو: «لا أحدٌ فيها إلا زيدٌ»، فـ«زيد» لا يصح أن يكون بدلًا من «أحد»، بل من محل اسم «لا»، وهو الرفع بالابتداء. قال ابن الحاجب: «وأما امتناع البدل على اللفظ في قولك: «لا أحدٌ فيها إلا زيدٌ»... فلأنّ العامل في هو «لا» و«لا» إنما عملت لكونها نفيًا، فإذا أبدل من معمولها على اللفظ وجب تقديرها بعد الإثبات، وهي عملت للنفي، فكيف تعمل مع انتقاض ما عملت لأجله؟ وأيضًا فإنّه يؤدي إلى باطل؛ لأنّ «إلا» تقتضي إثبات ما بعدها، و«لا» تقتضي نفيه، فيصير مثبتًا منفيًا في حال واحدة». شرح المقدمة الكافية له (٢/ ٥٥٠).

وَمَعَ عَدَمِهِ يُعْرَبُ بِإِعْرَابِهِ مَا لَمْ يُكَرَّرْ، فَيُنْصَبُ أَحَدُهُمَا[١]، **وَيَكُونُ فِيهِ لَوْ يُفِيدُ**[٢].

وَيُجَرُّ بِـ«سِوَى» وَ«سَوَاءٌ»، وَهُمَا ظَرْفَانِ مَنْصُوبَانِ[٣].

وَ«حَاشَا»، وَقَلَّ النَّصْبُ فِيهِ.

(١) أي: ومع عدَمِهِ -أي: المستثنَى منهُ- يعربُ المستثنَى بإعرابِهِ، أي: المستثنَى منهُ، ما لم يتكرَّرِ المستثنَى، فإذا كُرِّرَ ينصبُ أحدُهما، والآخرُ قد ينصبُ أيضًا وقد لا ينصبُ، نحو: «جاءَ المكِّيّونَ إلا قريشيًّا إلا هاشميًّا إلا عقيلًا»، فقد جاءَكَ من المكِّيّينَ غيرُ قريشٍ معَ جميعِ بني هاشمٍ إلا عقيلًا، وفي غيرِ الموجَبِ: «ما جاءَ المكِّيّونَ إلا قريشٌ إلا هاشميًّا إلا عقيلٌ»، فقد جاءَ من المكِّيّينَ معَ عقيلٍ جميعُ قريشٍ إلا هاشميًّا. ينظر: شرح لب الألباب للبركلي (ص:٢٢٤).

(٢) أي: ويكونُ عدمُ المستثنَى منهُ فيهِ -أي: في الموجَبِ- لو يفيدُ الكلامُ بأنْ يكونَ الحكمُ مِمّا يصحُّ أنْ يثبتَ على سبيلِ العمومِ، نحو: «يحرِّكُ الفكَّ الأسفلَ عندَ الأكلِ إلا التمساح»، وعدمُ الإفادةِ في غيرِ الموجَبِ، نحو: «ما ماتَ إلا زيدٌ» نادرٌ، والإفادةُ في الموجَبِ نادرٌ، فالأصل في الاستثناء المفرغ -وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه- أن يكون منفيًا، ويجوز أن يكون مثبتًا إذا أفاد، كما ذُكر.

(٣) أي: ظرفانِ منصوبانِ أبدًا؛ لأنَّهما في الأصلِ بمعنَى: مكانٍ، ثمَّ استُعِيرا للاستثناءِ.

وَ«**لَا سِيَّما**»[1]، وَجَازَ الرَّفْعُ، وقَلَّ النَّصْبُ[2].

وَ«**غَيْرُ**»، وهُوَ صِفَةٌ، ويُعْرَبُ فيه كإِعْرابِهِ[3] [١٠/أ] عَلَى التَّفْصيلِ.

❀❀❀

(١) قال البركلي: «ولا سيَّما» عطفٌ على: «سِوى»، أيضًا لإضافةِ «سيَّ» إليهِ، و«ما» زائدةٌ أو إلى ما، وهي نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، والاسمُ بعدَها بدلٌ منها، والسيُّ بمعنى: المثلِ، ولا لنفْيِ الجنسِ، وخبرُها محذوفٌ، والواوُ الداخلةُ عليها في بعضِ المواضعِ اعتراضيَّةٌ، فمعنى: «جاءَني القومُ ولا سيَّما زيدٍ»: ولا مثلَ زيدٍ موجودٌ في القومِ الَّذينَ جاءُوا، أي: هوَ أخصُّ لي، وأشدُّ إخلاصًا بالمجيءِ». شرح لب الألباب (ص:٢٢٧).

(٢) أي: وجازَ الرفعُ فيما بعدَ «لا سيَّما»، وهوَ أقلُّ من الجرِّ، على أنَّه خبرٌ محذوفٌ، و«ما» بمعنَى: الَّذي أو نكرةٌ موصوفةٌ بجملةٍ اسميَّةٍ، وقلَّ النصبُ بعدَ «لا سيَّما»، على أنَّ «ما» نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، و«أعني» مقدَّرٌ.

(٣) أي: «غير» في أصلِ وضعِهِ لدلالتِهِ على ذاتٍ مبهمةٍ باعتبارِ معنًى معيَّنٍ، هوَ المغايرةُ، ويعرب فيه، أي: في باب الاستثناء إعراب المستثنى بـ«إلا» بالتفصيل المذكور سابقًا.

خَبَرُ بَابِ كَانَ:

الـمُسْنَدُ إِلَى اسْمِهِ، وَهُوَ كالخَبَرِ[1].

وَيُحْذَفُ عامِلُهُ، كـ: «إنْ خَيْرًا فخَيْرٌ»، وَفِيهِ وُجُوهٌ[2].

وَيَجِبُ، كـ: «أَمَّا وإمَّا أَنْتَ»، أَيْ: لأَنْ كُنْتَ[3].

---

(١) قال البركلي: «أي: خبرِ المبتدأِ في أقسامِهِ وأحكامِهِ وشرائطِهِ المذكورةِ، وجوازُ تقديمِهِ معرفةً مشروطٌ بـ: وجودِ الإعرابِ اللفظيِّ في أحدِ المعمولينِ، وهو قرينةٌ هاهنا؛ لاختلافِ إعرابيهما، بخلافِ خبر المبتدأِ؛ لاتحادِ إعرابيهما، فلا بدَّ في الجوازِ هاهنا من قرينةٍ أُخرى، فلا مخالفةَ بينَ الخبرينِ. وابنُ الحاجبِ لَمَّا غَفَلَ عن الاستثناءِ في خبرِ المبتدأِ ظنَّ مخالفَتَهما في هذا الحكمِ، فقالَ في الكافية (ص:١١٣): «ويتقدَّم على اسمها معرفةً». المرجع السابق (ص:٢٢٩).

(٢) الوجوه هي:

- نصبُ الأوَّلِ ورفعُ الثاني، أي: إنْ كانَ عملُهُ خيرًا فجزاؤُهُ خيرٌ. وهذا أقوى؛ لقلَّةِ الحذفِ وقوةِ المعنَى.

- وعكسُهُ، أي، وإنْ كانَ في عملِهِ خيرٌ فكانَ جزاؤُهُ خيرًا، وهذا أضعفُ لضدَّي علَّتَي الأوَّلِ.

- وجرُّهما بتقديرِ حرفِ الجرِّ ليسَ بقياسٍ.

(٣) أي: بفتحِ الهمزةِ وكسرِها، أي: «لأنْ كنتَ» تفسيرٌ للمفتوحةِ، حُذِفَ اللامُ الجارةُ قياسًا ثمَّ حُذِفَ «كانَ» اختصارًا، فانقلبَ المتصلُ منفصلًا، وزِيدتْ «ما» عِوَضًا عن «كانَ»، فأُدغمَ. وأصلُ المكسورةِ: «إنْ كنتَ» بلا لامٍ، فعُمِلَ بِهِ ما مرَّ.

۞ اسْمُ بابِ إنَّ:

مَعْمُولُهُ[1] المُسْنَدُ إلَيْهِ.

وَلَا يُحْذَفُ إلَّا للضَّرُورةِ.

۞۞۞

۞ المَنْصُوبُ بـ«لا» الَّتِي لنَفْيِ الجِنْسِ:

المُسْنَدُ إلَيْهِ يَلِيها نَكِرةً مُضافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِـهَا.

فَلَوْ مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى نَصْبِهِ.

ولَوْ مَفْصُولًا أَوْ مَعْرِفةً، وإنْ مُفْرَدًا رُفِعَ وكُرِّرَ.

وَكَثُرَ حَذْفُهُ فِي: «لَا عَلَيْكَ»[2].

وَفِي: «لَا حَوْلَ ولا قُوَّةَ» وُجُوهٌ[3].

---

(١) الضمير عائدٌ إلى البابِ.

(٢) أي: لا بأس عليك.

(٣) قال البركلي: «أي فيما عطفَ معَ تكريرِ لا نكرتينِ مفردتينِ متصلتينِ وجوهٌ: فتحُهما على الأصلِ المذكورِ، عطفُ مفردٍ أو جملةٍ بتقديرِ خبرِ الأوَّلِ، ونصبُ الثاني عطفًا على لفظِ الأوَّلِ منويًّا لإعرابِهِ، ورفعُهُ عطفًا على محلِهِ، و«لا» زائدٌ فيهما، ورفعُهما بالابتداءِ؛ لتُطابقَ السؤالَ، ورفعُ الأوَّلِ على أنَّ «لا» بمعنَى: «ليسَ»، أو إلغاءُ العملِ للتكريرِ». المرجع السابق (ص:٢٣٢).

وَلا تُغَيِّرُ الهَمْزَةُ تَأْثِيرَها، بخِلافِ الجَارِّ[1]، وتُفِيدُ الاسْتِفْهَامَ[2] والتَّمَنِّيَ[3] والعَرْضَ[4].

وَنَعْتُ المَبْنِيِّ مُفْرَدًا يَلِيهِ[5] يُبْنَى ويُرْفَعُ ويُنْصَبُ[6]، وإلَّا[١٠/ب] فالإعْرَابُ[7].

وَيُعْطَفُ عَلَى لَفْظِهِ ومَحَلِّهِ[8].

وَالبَوَاقِي كتَوَابِعِ المُنادَى[9].

---

(١) نحو: «آذَيتَنِي بِلا جُرْمٍ».

(٢) نحو: «ألا رجلَ في الدار».

(٣) نحو: «ألا ماءَ أشربُهُ حينَ لا يُرجى ماءٌ».

(٤) نحو: «ألا نُزُولَ عندِي».

(٥) شرطان لجواز الوجوه الثلاثة التالية في نعت اسم «لا» المبنيّ، وهما: أن يكون النعت مفردًا، وأن يكون تاليًا للاسم، أي: لا يوجد فاصل بين النعت واسم «لا».

(٦) نحو: «لا رجلَ ظريفَ وظريفٌ وظريفًا في الدار». البناء على أن النعت مركب مع «لا» واسمها، والرفع على محل «لا» واسمها، وهو الرفع على الابتداء، والنصب على محل اسم «لا».

(٧) أي: إذا لم يتحقق الشرطان فإنه ينتفي البناء، ويتعين الإعراب رفعًا ونصبًا، نحو: «لا رجل طالعًا وطالعٌ جبلًا»؛ لانتفاء الإفراد، و«لا رجل جالسٌ ظريفٌ وظريفًا»؛ لوجود الفاصل.

(٨) العطف على لفظ اسم «لا» يكون بالنصب، وإن كانت حركة الاسم حركة بنائية إلا أنها تشبه حركة النصب، والعطف على محل اسم «لا» يكون بالرفع؛ إذ هو مرفوع في الأصل. والمشهور عند النحاة أنّ الرفع والنصب كلاهما باعتبار المحل، فأما النصب فباعتبار محل اسم «لا»، وأما الرفع فباعتبار محل «لا» واسمها، ويمتنع البناء هنا؛ لوجود الفاصل، وهو حرف العطف.

(٩) قال البركلي: «أي: غيرِ النعتِ والمعطوفِ، كتوابعِ المنادَى، فيُبنى البدلُ إنْ كانَ مفردًا، وكَذا التأكيدُ اللفظيُّ، ويجوزُ الرفعُ والنصبُ في عطفِ البيانِ». المرجع السابق (ص: ٢٣٤).

وَجَـازَ «لا أَخَـا لَهُ» بِـلَا فَصْـلٍ بَيْنَهُمَـا[1]، لَا فِيهَـا[2]؛ للتَّشْـبِيهِ[3]، وَشَـاعَ البِنَـاءُ[4].

---

(١) ولو فُصلَ نحو: «لا أَخَ في الدارِ لك» لم يجُزْ إثباتُ الألفِ.

(٢) أي: لا يجوز إثبات الألف في «أخا» إذا كان الجار بعده «في»، فلا يقال: «لا أخا فيها» بإثبات الألف، بل بحذفها، فيكون مفردًا مبنيًا.

(٣) هذه علة جواز إثبات الألف في «أخا» في مثل قولنا: «لا أخا له»، وهي تشبيهه بالمضاف؛ لمشاركته له في أصل معناه، وذلك أنّ أصل معنى المضاف الذي هو «أخوك» أصله: أخ لك، ففيه تخصيص الأخ بالمخاطب فقط، ثم لما حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة، ففي «أخوك» تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة، و«أخٌ لك» شارك «أخوك» في التخصيص الذي هو أصل معناه، ولهذه العلة امتنع إثبات الألف في «لا أخا فيها»؛ لأنّ الحرف «في» لا يفيد التخصيص. ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الأول» (٢/ ٨٤٨).

والقول بإثبات الألف في «أخا» في مثل قولنا: «لا أخا لك» تشبيهًا بالمضاف وليس بمضاف على الحقيقة هو قول ابن الحاجب. الكافية (ص:١١٨). ومذهب سيبويه أنّه مضاف، واللام للتأكيد. الكتاب (٢/ ٢٧٦).

(٤) أي: أنّ الكثير أن يقال: «لا أخَ له» بالبناء، وما عدا ذلك قليل، ولكن لا إلى حد الشذوذ، كما قال الرضي في شرح الكافية «القسم الأول» (٢/ ٨٤٥).

❁ خَبَرُ «مَا» وَ«لَا» المُشَبَّهَتَيْنِ بـ«لَيْسَ»:

المُسْنَدُ إِلَى اسْمِهِمَا.

وَلا يَعْمَلانِ في تَمِيمٍ.

وَيَبْطُلُ عَمَلُهُمَا بتَقَدُّمِهِ، وزِيادةِ «إنْ»[1]، وانْتِقَاضِ النّفْيِ بـ«إلَّا».

وَلَوْ عُطِفَ[2] **بمُوجَبٍ** رُفِعَ[3]، وإِلَّا نُصِبَ أَوْ جُرَّ[4].

❁❁❁

---

(١) في «هـ» و«و» زيادة: إن مع ما.

(٢) في «هـ» و«و»: ولو عطف على خبرهما بموجب، الخ.

(٣) أي: ولو عُطِفَ على خبرِهما بمُوجِبٍ -بكسرِ الجيمِ-، أي: عاطفٍ يفيدُ الإيجابَ، وهو «بلْ» و«لكنْ» رُفِعَ المعطوفُ؛ حمْلًا على محلِّ الخبرِ أو على أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، ولا ينصبُ؛ لانتقاضِ النفيِ.

(٤) أي: وإنْ لم يعطفْ بموجِبٍ بل بغيرِهِ نُصِبَ؛ حمْلاً على لفظِهِ، أو جرَّ على توهمِ تقديرِ الباءِ في الخبرِ، ويجوزُ الرفعُ أيضًا بتقديرِ المبتدأِ فقَط.

المَجْرُورَاتُ

المُضَافُ إِلَيْهِ:

مَا نُسِبَ إِلَيْهِ بالجَارِّ المُقَدَّرِ[١] المُؤَثِّرِ[٢].

وَشَرْطُهَا: كَوْنُ المُضَافِ بِلَا تَنْوِينٍ ولَوْ مُقَدَّرًا[٣]، وَمَا يَقُومُ مَقامَهُ بِهَا[٤].

وَهِيَ لَفْظِيَّةٌ لَوْ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا، والتَّخْفِيفَ تُفِيدُ، [١١/أ] فتُوصَفُ النَّكِرةُ بِهَا.

---

(١) «المقدر» احتراز من الجار الملفوظ، فإنّ ما بعده يكون مجرورًا به، فلا يكون من باب الإضافة. وعبارة ابن الحاجب: «والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيئ بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا مرادًا». الكافية (ص:١٢١). ويفهم من كلامه: أنّ مصطلح المضاف إليه عنده يشمل المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، فإذا نسب إلى الاسم بالجار الملفوظ فهو مجرور بالحرف، وإذا نسب إليه بالجار المقدر فهو المجرور بالإضافة. وهو مصطلح سيبويه. الكتاب (١/ ٤١٩). والمشهور عند النحاة هو ما أشار إليه البيضاويّ من أنّ المضاف إليه: «ما نسب إليه بالجارّ المقدّر». وهنا ندرك براعة البيضاوي في اختصار الكافية.

(٢) «المؤثر» هو: الجار الذي حذف وعمله باقٍ، وهو الجر. واحترز بذلك عن المفعول له وفيه؛ فإنّ الحرف فيهما مقدر إلا أنّه غير مؤثر.

(٣) «مقدَّرًا» بمعنَى: أنَّه لو كانَ فيهِ تنوينٌ لحُذِفَ لأجلِ الإضافةِ، نحو: «كمْ رجلٍ».

(٤) «وما» عطفٌ على: تنوينٍ. و«يقومُ مقامَهُ» أي: التنوينِ، وهو نونُ التثنيةِ والجمْعِ. و«بها» أي: بسببِ الإضافةِ، متعلِّقٌ بكونِ.

وَصَحَّ «الضّارِبَا زَيْدٌ»[1]، دُونَ الضَّارِبِ[2]، إلَّا لَوْ مُتَّصِلًا أَوْ ذا اللَّامِ أَوْ مُضَافًا إلَيْهِ[3].

وَإلَّا فمَعْنَوِيَّةٌ، وشَرْطُها: تَنْكِيرُ المُضافِ، وتُفِيدُ:

تَعْرِيفَهُ بالمَعْرِفَةِ إلَّا «مِثْلَ» و«غَيْرَ» وشِبْهَهُمَا[4]، ما لَمْ يَشْتَهِرْ[5].

وَتَخْصِيصُهُ بالنَّكِرةِ.

---

(١) لحصولِ التخفيفِ بحذفِ النونِ.

(٢) يعني: لم يصحَّ المفردُ المعرَّفُ باللامِ المضافُ؛ لعدمِ التخفيفِ؛ إذْ سقوطُ التنوينِ باللامِ السابقِ.

(٣) استثناء من الحكم السابق المفهوم من الأمثلة، وهو عدم صحة إضافة الوصف المفرد. وعليه: فتصح إضافة الوصف المفرد في المواضع الثلاثة المذكورة، وهي: كون المضاف إليه ضميرًا متصلًا، نحو: «الضاربك»، وكونه مقترنًا بـ«أل»، نحو: «الضارب الرجل»، وكونه مضافا لما فيه «أل»، نحو: «الضارب ذي المال».

(٤) فإنها لا تتعرف بالإضافة؛ لتوغلها في الإبهام، فتوصف بها النكرة، لا المعرفة، نحو: «مررت برجل غيرك».

(٥) فإذا اشتهر المضاف إليه بمماثلة المخاطب وبمغايرته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة نحو: «جاء مثلك» كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني أو كان له ضد واحد نحو: «عليك بالحركة غير السكون»، وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَةِ الآية ٧]،صفة ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَةِ الآية ٧]، فالمنعم عليهم هم غير المغضوب عليهم، فتعرفت «غير» حينئذ، وصح وصف المعرفة بها.

وَتُقَدَّرُ «مِن» لَوْ صَدَقَ عَلَيْهِ[1]، وإلَّا فـ«اللَّامُ»[2].

وَلا تُضَافُ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا، وبالعَكْسِ، ولا الشَّيْءُ إِلَى مِثْلِهِ، وأُوِّلَ: «أَخْلَاقُ ثِيَابٍ» وَ«مَسْجِدُ الجَامِعِ» و«قَيْسُ قُفَّةٍ»[3].

وَلا يَجُوزُ إضافَةُ المُضافِ، ولا تَقْدِيمُ المُضَافِ إِلَيْهِ، والفَصْلُ بَيْنَهُما إِلَّا بالظَّرْفِ للضَّرُورةِ.

---

(١) أي: إذا صدق إطلاق المضاف إليه على المضاف أو العكس؛ لوجود علاقة بينهما، نحو: «خاتم فضة»، فالقطعة التي تلبس يصدق عليها اسم «الخاتم» وكذلك «الفضة».

(٢) أي: وإنْ لم يصدقْ كلٌّ منهما على الآخرِ، فاللامُ مقدَّرةٌ، أو فيُقدَّرُ اللامُ، نحو: «غلامِ زيدٍ»، فغلام لا يصدق على زيد، والعكس صحيح.

(٣) تأويل المثال الأول: أنّ أصله: ثياب أخلاقٍ بالوصفِ، فحُذفَ الموصوفُ وصارَت الصفةُ كالاسمِ، فالتبَسَ، فأُضيفَ لِلْبَيانِ، لا من حيثُ إنَّه موصوفٌ، والثاني: أنّ أصله: مسجد الوقت الجامع، فحذف المضاف إليه «الوقت» وأقيمت الصفة «الجامع» مقام المضاف إليه، والثالث: على أنّه أضيف المدلول «وهو المسمى» إلى الدال «وهو الاسم»، والاسم لفظ والمسمى غيره، وإنما وضع عليه.

وَيُحْذَفُ هُوَ(١)، والمُضَافُ وَيُعْرَبُ بإعْرابِهِ عِنْدَ عَدَمِ اللَّبْسِ(٢)، وَمَجْمُوعُهُمَا(٣). [١١/ب]

وَيُكْسَرُ الصَّحِيحُ وما لَحِقَهُ(٤) باليَاءِ(٥)، وَهِيَ مَفْتُوحةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ(٦).

وَتَثْبُتُ الأَلِفُ، وهُذَيْلٌ تَقْلِبُ يَاءً إِلَّا التَّثْنِيةَ(٧).

وَتُدْغَمُ اليَاءُ والواوُ فِيهَا، وتُفْتَحُ(٨).

---

(١) أي: المضافُ إليهِ، ويُبنى المضافُ كمَا في الغاياتِ، وقد يُتركُ على حالِهِ بغيرِ تنوينٍ، وهذا في الغالبِ إذا عُطفَ على ذلكَ المضافِ مضافٌ آخرُ إلى مثلِ ذلكَ المحذوفِ، نحو: «خُذْ نصْفَ ورُبْعَ ما حصَلَ»، ومن غيرِ الغالبِ قراءةُ بعضِهم قوله تعالى: (فَلا خَوفَ عَلَيهِمْ). المبسوط في القراءات العشر (ص:١١٧)، أي: فلا خوفَ شيءٍ عليهم. وفيما عَداها يبْقى على إعرابِهِ. ويردُّ تنوينُهُ: نحوَ قولِهِ تَعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الفُرْقَان الآية ٣٩].

(٢) أي: ويحذف المضاف ويعرب المضاف إليه إعرابه، نحو: «(واسأل القريةَ) بالفتح، والأصل: أهل القرية. وقد يُتركُ على إعرابِهِ، كقراءةِ بعضِهم قوله تعالى: (واَللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ) بالجر. إعراب القراءات الشواذ (١/ ٦٠٥).

والأصل: عمل الآخرة، فحُذف المضاف (عمل)، وبقي المضاف إليه على حاله.

(٣) أي: المضافُ والمضافُ إليهِ، كما يُقالُ: هوَ منِّي فرسخانِ، أي: مقدارُ مسافةِ فرسخَينِ.

(٤) في «ب» و«و»: والملحق به...

(٥) أي: ويكسرُ المضافُ الصحيحُ، يعني: ما ليسَ في آخرِهِ حرفُ علَّةٍ، والملحقُ بِهِ يعني: مَا آخرُهُ حرفُ علَّةٍ، سكنَتْ ما قبلَها بإضافتِهما إلى الياءِ، أي: ياء المتكلِّمِ.

(٦) أي: ياء المتكلم.

(٧) أي: إذا كان الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مختوم بالألف فإنّها تثبت، فتقول: «عصاي». وهذيل تقلب الألف ياء وتدغمها في ياء المتكلم، فتقول: «عصيّ»، إلا إذا كانت الألف ألف التثنية فتثبت عندهم كما تثبت عند غيرهم، فيقال: «معلماي».

(٨) أي: تدغم الياء في المثنى والجمع -حالة الجر- في ياء المتكلم، نحو: «مررت بمعلمَيَّ وبمعلمِيَّ»، وتدغم الواو في الجمع فيها، أي: في ياء المتكلم وتفتح الياء المدغمة.

التَّوابِعُ

۞ التّابِعُ:

ما تَبِعَ سابِقَهُ فِـي الإعْرابِ، ولا يَتَقَدَّمُ إلَّا العَطْفَ للضَّرُورةِ[١].

وهُوَ:

۞ نَعْتٌ:

لَوْ دَلَّ عَلَى مَا فِيهِ[٢].

وَتَبِعَـهُ في التَّعْرِيـفِ والتَّنْكِـيرِ، والإفْـرَادِ والتَّثْنِيـةِ والجَمْـعِ، والتَّذْكِـيرِ والتَّأْنِيـثِ، أَوْ في مُتَعَلِّقِـهِ[٣]، وتَبِعَ في الأَوَّلَـيْنِ وكالفِعْلِ فِـي البَاقِي.

وَيُخَصِّصُ أَوْ يُوَضِّحُ، ويَأْتِي لمُجَرَّدِ الثَّناءِ والذَّمِّ والتَّأْكِيدِ.

وَالمَنْسُوبُ و«ذُو» نَعْتٌ مُطْلَقًا[٤].

---

(١) أي: ولا يتقدَّمُ التابعُ إلا العطفَ بالحرفِ؛ للضرورةِ الشعريَّةِ، كقول الأحوص:

«عَلَيكِ وَرَحْمَةُ للهِ السَّلامُ»

ديوان الأحوص (ص:١٩٠)، وهمع الهوامع (٣/ ٣٩).

(٢) أي: ما دل على معنى ثابت في المتبوع دلالةً التزامية. وهو النوع الأول من نوعي النعت، وهو النعت الحقيقي، نحو: «جاء زيد الكريم».

(٣) أي: أو ما دل على معنى ثابت في متعلّق المتبوع دلالةً التزامية. وهو النوع الثاني من نوعي النعت، وهو النعت السببي، نحو: «جاء زيد الكريم أبوه».

(٤) أي: في جميعِ الاستعمالاتِ؛ إذْ وضعُهما للدلالةِ على ذاتٍ مبهمةٍ ومعنًى فيها، فكانَا كالصفاتِ المشتقةِ.

وَأَيٌّ لنَكِرةٍ لمَدْحِهَا[1].

وَالجِنْسُ لهَذا[2].

وَهَذَا لعَلَمٍ أَوْ مُضافٍ إلى عَلَمٍ أَوْ ضَمِيرٍ أَوْ مِثْلِهِ[3] [١٢/أ] خاصًّا[4].

وَتُوصَفُ النَّكِرةُ بالخَبَرِيَّةِ بعَائِدٍ[5].

---

(١) اللامُ الأُولَى للتخصيصِ، والثانيةُ للتعليلِ، نحو: «مررْتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ»، أي: كاملٍ في الرجوليَّةِ.

(٢) أي: اسمُ الجنسِ يكون نعتًا لِلفظِ «هذا»، نحو: «هذا الرجل مبدعٌ».

(٣) أي: اسم الإشارة يكون نعتًا للأنواع الأربعة المذكورَة: العلم، والمضاف للعلم، والمضاف للضمير، والمضاف لمثل اسم الإشارة. مثال الأول: «جاء زيد هذا»، والثاني: «جاء غلام زيد هذا»، والثالث: «زيد غلامك هذا»، والرابع: «جاء غلامِ هذا هذا».

(٤) أي: حالَ كونِ كلٍّ من «أيٍّ» إلى الآخرِ خاصًّا بِمَا ذُكِرَ، لا مطلَقًا.

(٥) أي: وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية، لا الإنشائية، بشرط: وجود عائد من الجملة على النكرة مذكورٍ أو مقدَّرٍ، كقولِهِ تَعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾ [البَقَرَةِ الآيـة ٤٨]، أي: فيهِ.

وَالمُضْمَرُ لا يَقَعُ صِفَةً ولا مَوْصُوفًا، وذَا أَعْرَفُ أَوْ مُساوٍ[1].

وَوُصِفَ بَابُ هذا بذِي اللَّامِ؛ لإبْهامِهِ[2].

وَيُحْذَفُ المَوْصُوفُ ويَجِبُ كـ: «الفَارِسِ» و«الصَّاحِبِ»[3].

---

(١) قال البركلي: «أي: يجبُ أنْ يكونَ الموصوفُ أزيدَ تعريفًا من الصفةِ أو مساويًا لها، ولا يجوزُ أنْ يكونَ أنقصَ منها؛ لئلا يلزمَ للفرعِ مزيَّةٌ على الأصلِ. والمنقولُ عن سيبويهِ والجمهورِ أنَّ أعرفَها المضمراتُ، ثمَّ الأعلامُ، ثمَّ اسمُ الإشارةِ، ثمَّ المعرَّفُ باللامِ، والموصولاتُ، فبينَهما مساواةٌ، وتعريفُ المضافِ مساوٍ لتعريفِ المضافِ إليهِ عندَ الجمهور». شرح لب الألباب (ص:٢٥٩).

(٢) هذه العبارة جواب لسؤال مقدر مفاده: إذا كان الاسم يوصف بمساوٍ له أو بما هو دونه في الرتبة فلماذا التزم وصف اسم الإشارة بذي اللام دون سائر ما دونه من المعارف وما يساويه منها؟ فقال مجيبًا: «لإبهامه»، أي: لأنّ اسم الإشارة مبهم، فلا يوصف بمثله ولا بما هو دونه من المعارف كالموصولات؛ لأنّ هذه الأشياء مبهمة، والمبهم لا يرفع الإبهام، فتعيّن ذو اللام؛ ليرفع الإبهام.

(٣) أي: ويحذفُ الموصوفُ جوازًا إذا عُلِمَ، نحوَ قولِهِ تَعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سَبَإ الآية ١١]، أي: دُروعًا سابغاتٍ. ويجبُ حذفُه نَسْيًا فيما غلَبَ عليهِ الاسميَّةُ، كـ: «الفارسِ» و«الصاحبِ»، أي: الرجلِ.

❁ **وَعَطْفٌ:**

لَوْ مَعَ عاطِفةٍ[1].

وَيُعْطَفُ على المَجْرُورِ بلا فاصِلٍ، والضَّمِيرِ المَجْرُورِ بالجارِ، والمَرْفُوعِ المُتَّصِلِ بفاصِلةٍ وَلَوْ بَعْدَها[2]، إلَّا للضَّرُورةِ، ومَعْمُولَيْ عامِلَيْنِ لَوْ قُدِّمَ المَجْرُورُ عَلَيْهِما[3] فِيهِما[4].

وَهو في حُكْمِهِ[5]، فلا يَصِحُّ «ما زَيْدٌ قائِمًا أَوْ بقائِمٍ ولا ذاهِبًا عَمْرٌو»، إلَّا برَفْعِهِ[6].

---

(١) أي: والتابع يكون عطفًا لو كان مع حروف عاطفة.

(٢) أي: فاصلة بينهُ وبينَ المعطوفِ تأكيدٌ أوغيرُه ولو وُجدتْ تلكَ الفاصلةُ بعدَها، أي: العاطفةِ، نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأَنْعَام الآية ١٤٨].

(٣) أي: المرفوعِ والمنصوبِ؛ لدلالةِ المجرورِ عليهما، أي: على أحدِهما، على حذفِ المضافِ.

(٤) أي: في المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ، ومعنى قوله: «ومعمولي عاملين» الخ أي: ويصح العطف على معمولي عاملين، بشرط: أن يتقدم المجرور على المرفوع أو المنصوب الموجود في المعطوف والمعطوف عليه، نحو: «في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو»، وجوازُهُ لورودِ السماعِ، وعدمُ جوازِ غيرِهِ على الأصلِ من أنَّ الحرفَ الواحدَ لا يقْوَى أنْ يقومَ مقامَ عاملينِ. ومثال الممنوع: «مرّ زيدٌ بخالدٍ ومحمدٌ صالحٍ». والمعتاد عند النحاة أن يأتوا بالحكم الأصلي أوّلًا ثم ما خالفه من السماع، على خلاف ما صنعه المصنف هنا.

(٥) أي: المعطوفُ حكمه حكم المعطوفِ عليهِ فيما يجوزُ ويمتنعُ من الأحوالِ العارضةِ.

(٦) أي: «ذاهبٌ» على أنْ يكونَ خبرًا مقدمًا لـ«عمرٍو»؛ إذْ لو نُصبَ أو جرَّ عطفًا على «قائمٍ» لكانَ خبرًا عن «زيدٍ»، وهو ممتنعٌ؛ لخلوِّهِ عن الضميرِ الواقعِ في المعطوفِ عليهِ العائدِ إلى اسمٍ مَا.

۞: **وَتَأْكِيدٌ:**

لَوْ يُثْبِتُهُ(١).

وَهُـوَ لَفْظِـيٌّ: لَـوْ كُـرِّرَ الأَوَّلُ(٢) أَوْ أَتَى بمُرادِفِـهِ(٣)، وجَـرَى فِـي كُلِّ لَفْظٍ(٤).

[١٣/ب] **وَهُـوَ مَعْنَـوِيٌّ**: لَـوْ كَانَ المُؤَكِّدُ نَفْسَـهُ وعَيْنَهُ، وهُمَـا باخْتِلافِ الصِّيَـغِ، والضَّمِيرِ(٥).

وَيُؤَكَّدُ المُتَّصِلُ(٦) بِـهِما لَوْ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ(٧).

وَكُلُّهُ(٨)، وهو بالضَّمِيرِ(٩).

---

(١) أي: ويكون التابع تأكيدًا لو كان يثبت، أي: يقرِّرُ المتبوعَ عندَ السامعِ بأنْ يدلَّ صريحًا على ما دلَّ عليهِ التأكيدُ، فبهِ يحصلُ التقريرُ، ثمَّ قدْ يكونُ ذلكَ هوَ المقصودَ الأصليَّ وقد يُجعلُ ذريعةً إلى دفعِ التجوُّزِ أو السهوِ أو عدمِ الشمولِ.

(٢) أي: المتبوع، نحو: «جاء زيد زيد».

(٣) نحو: «ضربْتَ أنتَ».

(٤) أي: التأكيد اللفظي يكون في الاسم والفعل والجملة.

(٥) لاختلافِ المتبوعِ بالتذكيرِ والتأنيثِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ؛ كَـ: «نفسِه» و«نفسِهما» و«أنفسِهما» و«أنفسِهم» و«أنفسِهن»، وكذا «عينُه»، إلى آخرِهِ.

(٦) في «و»: ويؤكَّد المرفوع المتصل.

(٧) أي: يؤكد الضمير المرفوعُ المتصلُ بارزًا كانَ أو مستكنًّا بهما -أي: بأحدِهما- لو أُكِّدَ ذلكَ المتصلُ أوَّلًا بمنفصلٍ، نحو: «ضربْتَ أنتَ نفسُكَ»؛ إذْ لولا ذلكَ لالتَبَسَ بالفاعلِ في المستكنِّ، وحُمِلَ عليهِ البارزُ؛ طردًا للبابِ. وأمَّا غيرُ المرفوعِ المتصلِ فلا يجبُ فيهِ التأكيدُ أوَّلًا بمنفصلٍ؛ لعدمِ اللبْسِ، نحو: «ضربْتُكَ نفسَكَ» و«مررْتُ بِكَ نفسِكَ».

(٨) معطوف على: نفسه وعينه. فهو من ألفاظ التأكيد المعنويّ.

(٩) أي: متصل بالضمير المناسب للمؤكَّد، نحو: «كلِّهِ» و«كلِّها» و«كلِّهم» و«كلِّهنَّ».

وَأَجْمَعُ[1] وأَكْتَعُ وأَبْتَعُ وأَبْصَعُ، وهُنَّ بالصِّيَغِ[2]، والثَّلاثةُ لا تُذْكَرُ بدُونِهِ ولا تَتَقَدَّمُ[3].

وَيُؤَكَّدُ بـ«كُلٍّ» و«أَجْمَعَ» ما يَفْتَرِقُ ولَوْ حُكْمًا[4]، غَيْرَ المُثَنَّى.

وَ«كِلَا» و«كِلْتَا»[5]، وهُمَا لَهُ[6].

وَلا تُؤَكَّدُ النَّكِرةُ بِهِمَا[7]، والمُظْهَرُ بالمُضْمَرِ[8]، ويُؤَكَّدُ المُضْمَرُ بِهِمَا[9].

---

(١) معطوف على: نفسه وعينه. فهو وما بعده من ألفاظ التأكيد المعنويّ.

(٢) نحو: «أجمعَ» و«جمعاءَ» و«أجمعينَ» و«جُمعَ»، وكذا البواقي.

(٣) أي: لا تذكر بدون «أجمع»، ولا تتقدم عليه إذا ذكرت معه.

(٤) أي: ويؤكَّدُ بـ«كلٍّ» و«أجمعَ» ما يفترقُ أجزاؤُهُ حِسًّا، كـ: «القوم»، ولو كانَ ذلكَ الافتراقُ حكميًّا أو محكومًا من الشرعِ أو غيرِهِ، نحو: «اشتريتُ العبدَ كلَّهُ»؛ إذِ الكليَّةُ والاجتماعُ لا يُتصوَّرانِ إلا في ذِي أجزاءٍ، فإذا لم يصِحَّ افتراقُها لم يكنْ في التأكيدِ بهما فائدةٌ.

(٥) معطوفان على: نفسه وعينه. فهما من ألفاظ التأكيد المعنويّ.

(٦) «له» أي: للمثنى، فهما يقعانِ تأكيدًا للمثنَّى، نحو: «جاءَني الرجلانِ كِلاهما» و«المرأتانِ كِلتاهما».

(٧) الضمير في «بهما» يرجع إلى «كلا» و«كلتا»، ولا وجه لهذا التخصيص، بل يشمل جميع المؤكدات المعنوية. قال البركلي: «ولو قيلَ بِها -أي: بالمؤكِّداتِ المعنويَّةِ- أو بِهِ -أي: بالمؤكِّدِ المعنويِّ- لكانَ أوجَهَ. ولا يَبعُدُ أنْ يُجعل «بِهما» تصحيفًا من بِها، وسهوًا من قَلَمِ الناسخِ». شرح لب الألباب (ص:٢٦٨).

(٨) أي: لا يؤكد المظهر بالمضمر، فلا يقال: «جاء زيد هو».

(٩) أي: بالمضمرِ والمظهر، مثال الأول: «قمْتَ أنتَ» و«أكرمْتُك أنتَ» و«مررْتُ بِك أنتَ»، ومثال الثاني: «أنا محمدٌ قلتُ كذا» و«مررْتُ بهِ زيدٍ».

﴾ وَبَدَلٌ:

لَوْ هُوَ المَقْصُودُ[1].

وَهُوَ كُلٌّ: لَوْ عَيْنَهُ، **وبَعْضٌ**: لَوْ جُزْءَهُ، **واشْتِمَالٌ**: لَوْ دَلَّ عَلَيْهِ إجْمَالًا بغَيْرِهِ[2]، وإلّا **فغَلَطٌ**[3].

وَلَوْ أُبْدِلَ نَكِرةٌ من مَعْرِفةٍ فالنَّعْتُ[4]، ولا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ كُلًّا إلَّا مِنَ الْغَائِبِ[5].

---

(١) أي: التابع يكون بدلاً لو كان هوالمقصودُ بالذاتِ من النسبةِ فقطْ، دونَ المتبوعِ.

(٢) أي: بغيرِ كلِّ واحدٍ من العينيَّةِ والجزئيَّةِ، نحو: «سُلِبَ زيدٌ ثوبُه»، فإنَّ الثوبَ دلَّ عليهِ إجمالًا بسلْبِ زيدٍ؛ إذْ لا يسلبُ ذاتُ الشيءِ، بل ما يحويهِ، مثلَ: الجلدِ والثوبِ.

(٣) أي: وإنْ لم يوجدْ أحدُ الثلاثةِ في البدل فبدل الغلط.

(٤) أي: نعتُ البدلِ لازمٌ؛ لئلا يكونَ المقصودُ أنقصَ من غيرِ المقصودِ من كلِّ وجْهٍ، فأتَوا فيهِ بصفةٍ لتكونَ كالجابرِ لما فيهِ من نقْصِ النَّكارَةِ، مثلَ قوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العَلَق من الآية ١٥ الى الآية ١٦].

(٥) أي: لا يبدل الظاهر من المضمر إذا كان البدل «كلاً»، أي: بدل كل، إلا من غائبٍ؛ لأنَّ المضمرَ المتكلِّمَ والمخاطبَ أقوَى وأخصُّ دِلالةً من الظاهرِ، فلو أُبدلَ الظاهرُ منهما بدلَ الكلِّ يلزمُ أنْ يكونَ المقصودُ أنقصَ من غيرِ المقصودِ معَ كونِ مدلوليهما واحدًا، بخلافِ بدلِ البعضِ والاشتمالِ والغلَطِ، فإنَّ المانعَ فيهما مفقودٌ؛ لاختلافِ المدلولِ، يقالُ: «اشتريتُكَ نصفَكَ» و«أعجبْتَنِي عِلْمُكَ» و«أعجبْتُكَ عِلْمِي» و«ضربْتُكَ الحصان» و«ضَرَبْتَنِي الحصانَ».

۞ وَعَطْفُ بيانٍ:

لَوْ يُوَضِّحُهُ غَيْرَ صِفَةٍ[1].

وَيَظْهَرُ الفَرْقُ بَيْنَهُمَا[2] فِي «يَا هَذَا زَيْدٌ» وَ«التَّارِكُ البَكْرِيُّ بَشَرٌ»[3].

---

(١) أي : التابع يكون عطف بيان إذا كان يوضح متبوعه، فاشترك مع الصفة في ذلك، فاحتاج لاستثنائها، وهما وإن اشتركا في توضيح المتبوع إلا أنّ بينهما فرقًا، والفرق: أنّ الصفة في الغالب تكون مشتقة، بخلاف عطف البيان، فإنّه جامد.

(٢) «بينهما» أي : بين عطف البيان والبدل، وإنما احتاج للتفريق بينهما لاشتراكهما في الجمود، والفرق بينهما: أنّ البدل على نية تكرار العامل، بخلاف عطف البيان، فليس كذلك. ويظهر أثر ذلك في المثالين المذكورين:

الأول: «يا هذا زيدٌ» بالتنوينِ مرفوعًا ومنصوبًا إذا جُعِلَ عطفَ بيانٍ، وبالضمِّ إذا جُعِلَ بدلًا.

والثاني: «التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ» إذا جُعِلَ بيانًا لـ«البكريِّ» جازَ، وإنْ جُعِلَ بدلًا لم يجزْ؛ لأنَّه في حكمِ تكريرِ العاملِ، فيكونُ كـ: «الضاربِ زيدٍ»، وقد مرَّ امتناعُهُ.

(٣) جزء من بيت للمرار الأسدي في ديوانه (ص:٤٦٥)، والبيت بتمامه:

«أنا ابن التارك البكري بشر   عليه الطير ترقبه وقوعا»

وهو من شواهد الكتاب (١/ ١٨٢).

المَبْنِيَّاتُ

۞ وَأَلْقَابُهُ[1] :

ضَمٌّ، وفَتْحٌ، وكَسْرٌ، ووَقْفٌ.

۞ المُضْمَر:

مَا وُضِعَ لمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ وَإِنْ مَعْنًى[2].

وَهُوَ مُنْفَصِلٌ: لَوِ اسْتَقَلَّ.

وَهُوَ مَرْفُوعٌ، كـ: «أَنَا» إِلَى: «هُنَّ»، ومَنْصُوبٌ كـ: «إِيَّايَ».

وَإِلَّا فمُتَّصِلٌ.

وَهُوَ مَرْفُوعٌ، كـ: «ضَرَبْتُ»، ويَسْتَتِرُ في الصِّفَةِ[3] مُطْلَقًا[4]، والمَاضِي للغَائِبِ وَالغَائِبَةِ، والمُضَارِعُ لَهُمَا وللمُتَكَلِّمِ والمُخَاطَبِ[5] ومَنْصُوبٌ، كـ:«ضَرَبَنِي»،ومَجْرُورٌ، كـ:«لِي».

---

(١) أي : ألقابُ حركاتِ أواخرِ المبنيِّ وسكونِهِ، ولم يقلْ: «وأنواعُهُ» كمَا في الإعرابِ؛ لأنَّ معانيَ الحركاتِ الإعرابيَّةِ مختلفةٌ، فصارتْ حقائقَ، وحركاتُ البناءِ وسكونُهُ متحدةٌ من حيثُ عدمُ دلالتِها على شيءٍ.

(٢) أي : أو غائبٍ تقدَّمَ ذكرُهُ لفظًا، نحو: «ضربَ زيدٌ غلامَهُ»، وإنْ كانَ ذلكَ التقدُّمُ تقدُّمَ معنًى بأنْ يكونَ الأصلُ فيهِ التقدُّمَ، نحو: «ضربَ غلامَهُ زيدٌ» و«في دارِهِ زيدٌ»، أو مدلُولًا بسياقِ الكلامِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ۝٣٢﴾ [ص الآية ٣٢]؛ إذْ العَشيُّ يدلُّ على توارِي الشمسِ.

(٣) أي : اسمِ فاعلٍ، ويلحق به: اسم المفعول والصفة المشبَّهة وأفعلِ التفضيل.

(٤) أي : مفردًا ومثنًى ومجموعًا مذكَّرًا ومؤنثًا إذا لم يسندْ إلى الظاهرِ.

(٥) المخاطب المفرد دون غيره.

وَيَنْفَصِلُ لَوْ قُدِّمَ أَوْ فُصِلَ بـ«إلا» ولَوْ مُقَدَّرًا أَوْ [١٣/ب] أُسْنِدَ إلَيْهِ مَا جَرَى عَلَى غَيْرِ صاحِبِهِ[١]، ولَوْ فِعْلًا جَازَ[٢]، أَوْ عَامِلُهُ حَرْفًا وَهُوَ مَرْفُوعٌ[٣]، أَوْ مَعْنوِيًا[٤] أَوْ مَحْذُوفًا[٥].

---

(١) نحو: «زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هوَ»، فإنَّه لو لم يُذكرْ «هو» لتبادرَ أنَّ المستترَ راجعٌ إلى «عمرٍو»؛ لقربِهِ، فلمَّا انفصلَ على خلافِ الظاهرِ عُلِمَ أنَّ مرجعَهُ خلافُ الظاهرِ، وهو «زيدٌ»، وحُمِلَ عليهِ نحو: «هندٌ زيدٌ ضاربَتُهُ هيَ» وإنْ لم يلتبسْ؛ طرْدًا للبابِ.
والمرادُ بالجري: أنْ يكونَ خبرًا أو نعتًا، نحو: «مرَّتْ هندٌ برجلٍ ضاربَتُهُ هيَ».

(٢) أي: ولو كان المسند إلى الضمير فعلاً فإنّه يجوز حينئذ الاتّصال والانفصال، ولا يجب الانفصال سواء ألبس أم لم يلبس. قال الرضي: «وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره». شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الثاني» (١/ ١٤٩).

(٣) نحو: «ما أنتَ قائمًا»؛ إذِ المرفوعُ لا يتصلُ بالحرف، بخلافِ المنصوبِ، نحو: «إنَّك».

(٤) أي: أو كانَ عاملُ الضميرِ معنويًّا، نحو: «أنَا زيدٌ»؛ لامتناعِ اتصالِ اللفظِ بالمعنَى.

(٥) أي: أو كانَ عاملُ الضميرِ محذوفًا، نحو: «إيَّاك والشرَّ»؛ لامتناعِ اتصالِ الملفوظِ بالمحذوفِ.

وَلَـوِ اجْتَمَعَـا **غَيْرَ مَرْفُوعَيْنِ**[1] فلَوْ أَحَدُهُمـا أَعْرَفَ وقُدِّمَ فَجَازَا فِـي الأَخِيرِ[2]، وإلَّا فالانْفِصَـالُ[3]، وَهُـوَ أَوْلَى فِـي خَـبَرِ «كَانَ»[4]، وَالأَكْـثَرُ: «لَـوْلَا أَنَا» وَ«عَسَـيْتُ»[5]، وأتَى: «لَوْلَاي» وَ«عَسَـاي»[6].

وَيَجِبُ نُونُ الوِقَايَةِ مَعَ اليَاءِ فِـي الفِعْلِ **مُجَرَّدًا** عَنْ نُونِ الإعْرابِ.

وَيَجُوزُ مَعَهَا، ومَعَ «لَدُنْ» وبَابِ «إنَّ».

وَيُخْتارُ فِـي «لَيْتَ» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«قَدْ» وَ«قَطُّ» وَ«لَعَلَّ»، **عَكْسُها**.

وَيَسْبِقُ الجُمْلَةَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وهُوَ: غَائِبٌ يُفَسَّرُ بِهَا.

---

(١) قال البركلي: «الَأولى أنْ يقولَ: غيرَ مرفوعٍ أحدُهما؛ إذْ لو كانَ لوجبَ الاتصالُ، نحو: «ضربْتُكَ»؛ إذِ المرفوعُ كالجزءِ من الفعلِ، كأنَّه لم يتحقَّقِ الفصلُ».

(٢) «جازا» أي: الاتصال والانفصال، الاتصالُ في الضمير الأخيرِ، نحو: «ضربْتُكَ وضربت إيَّاكَ» و«أعطيتكَهُ وأعطيتُكَ إيَّاه»؛ فإنَّ ضميرَ المتكلِّمِ أعرفُ من المخاطبِ الأعرفِ من الغائبِ.

(٣) أي: وإنْ لم يكنْ أحدُهما أعرفَ أو لم يتقدَّمْ فالانفصالُ في الثاني لازمٌ، نحو: «أعطاهُ إيَّاهُ» و«أعطيتُهُ إيَّاكَ».

(٤) أي: الانفصالُ أَولى في خبرِ بابِ «كانَ»، أي: الأفعالِ الناقصةِ، نحو: «كانَ زيدٌ قائمًا» و«كنْتُ إيَّاهُ» و«كنْتُهُ».

(٥) أي: والأكثرُ استعمَالاً: «لولا أنَا» الخ بانفصالِ الضميرِ؛ لكونِهِ مبتدًا، و«عسَيتُ» الخ أيضًا باتصالِ الضميرِ؛ لكونِهِ فاعلًا لفعْلٍ مقارِنٍ.

(٦) فسيبويهِ تصرَّفَ في العاملِ، فجعلَ «لولا» في هذا الموضعِ حرفَ جرٍّ، و«عسَى» بمعنَى: لعلَّ؛ لتقارُبِهما في المعنَى. فالضميرانِ على أصلِهما. الكتاب (٢/ ٣٧٦). والأخفشُ تصرَّفَ في الضميرِ، فجعلَهما مستعارينِ للمرفوعِ، كمَا في قولِهم: «ما أنَا كأنْتَ». فـ«لولا» و«عسى» على أصلِهما. ينظر رأي الأخفش في المساعد لابن عقيل (٢/ ٢٩٤).

وَلَا يَقَعُ مَتْبُوعًا[1].

وَيُخْتارُ تَأْنِيثُه لَوْ فِيهَا مُؤَنَّثٌ عُمْدةٌ[2].

وَاتِّصالُهُ [١٤/أ] واسْتِتَارُهُ وغَيْرُهُما عَلَى حَسَبِ عَامِلِهِ[3].

وَقَلَّ حَذْفُ المَنْصُوبِ[4]، ويَجِبُ مَعَ «أَنَّ»[5].

---

(١) لئلا يزولَ الإبهامُ المقصودُ منهُ؛ لأنَّ ذكرَ الشيءِ مبهمًا ثمَّ مفسّرًا أوقعُ في النفسِ من ذكرِهِ أوّلًا مفسَّرًا.

(٢) أي: في الجملةِ المفسِّرةِ مؤنَّثٌ عمدةٌ؛ لتحصيلِ المناسبةِ، لا لأنَّه راجعٌ إلى ذلكَ المؤنَّثِ؛ لأنَّ تأنيثَهُ باعتبارِ القصَّةِ، نحوَ قولِهِ تَعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأَنبِيَاء الآية ٩٧]. والتذكيرُ معَ ذلكَ جائزٌ؛ باعتبار الشأن.

(٣) «واتصالُهُ» أي: ضميرِ الشأنِ، و«استتارُهُ وغيرُهما» أي: انفصاله، «على حسبِ عاملِه» أي: اقتضائِه، فإنْ كانَ مبتدًا نحوَ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإِخْلَاص الآية ١]كانَ منفصلًا، وإن كانَ اسمَ بابَي «كانَ» و«كادَ» كانَ مستترًا، نحوَ قولِهِ تَعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التَّوْبَة الآية ١١٧]، وإنْ كانَ اسمَ بابِ «أنَّ» وأوَّلَ مفعولَي بابِ «علمْتُ» كانَ بارزًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجِن الآية ١٩] وقول الشاعر:

«وعَلمْتُه الحَقُّ لا يَخْفَى عَلى أَحَدٍ» مصباح الراغب (٣٩٤).

(٤) أي: ضمير الشأن المنصوب، ومن القليل قول الشاعر:

«إِنَّ مَنْ يَدْخلِ الكَنِيسَةَ يَومًا ... يَلْقَ فيها جَآذِرًا وَظِبَاءَ»

البيت نسب إلى الأخطل، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في الأشباه والنظائر للسيوطي (٨/ ٧٦٧)، وخزانة الأدب (١/ ٢١٩).

(٥) المخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٠﴾ [يُونُس الآية ١٠].

وَيَقَعُ بينَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ -وَلَوْ عَامِلٌ[1]- ضَمِيرُ الفَصْلِ.

وَهُــوَ مَرْفُــوعٌ مُنْفَصِــلٌ مُطابِــقٌ لَهُ[2]، والخَــبَرُ مَعْرِفَــةٌ، أَوْ «أَفْعَــلُ مِــنْ».

وَهُــوَ حَــرْفٌ[3]، ويَدْخُلُــهُ لَامُ الابْتِــدَاءِ، وقَــدْ يُخْــبَرُ عَنْــهُ بِمَــا بَعْــدَهُ[4].

(١) أي: ضمير الفصل يكون بين المبتدأ والخبر سواء لم يوجد قبلهما عامل أو وُجد، نحو: «كانَ زيدٌ هوَ القائمُ».

(٢) أي: للمبتدأِ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، والتذكيرِ والتأنيثِ، والغيبةِ والتكلُّمِ والخطابِ.

(٣) قال البركلي: «فلا يكونُ لهُ حظٌّ من الإعرابِ أصلاً، وتسميتُهُ بالضميرِ لكونِهِ على صورتِهِ. وبعضُ البصريَّةِ يجعلُهُ اسمًا ملغًى لا محلَّ له، بمنزلةِ «ما» الملغاةِ في «إنَّمَا». وهذا بعيدٌ؛ لعدمِ نظيرِهِ في الاسمِ. والكوفيُّونَ يجعلونَه تأكيدًا لِمَا قبلَه، وقد سبقَ أنَّ المظهرَ لا يؤكَّدُ بالمضمرِ. شرح لب الألباب (ص:٢٨٨).

(٤) أي: ضميرِ الفصلِ بما بعدَهُ، فيجعلُ مبتدًا، كما جاءَ في غيرِ السبْعةِ: (كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ). معاني القرآن للفراء (٣/ ٣٧). و(إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ)، برفعِ اللامِ. المرجع السابق (٢/ ١٤٤).

❁ أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ:

«ذا» للمُذَكَّرِ، و«ذَانِ» و«ذَيْنِ» لمُثَنَّاهُ، و«تَا» و«تِي» و«تِهِ» و«تِهِي» و«ذِهِ» و«ذِهِي» و«ذِي» للمُؤَنَّثِ، و«تَانِ» و«تَينِ» لمُثَنَّاهُ، و«أُولَاءُ» لجَمْعِهِما، وأَتَى مُثَنَّاهُما بالأَلِفِ مُطْلَقًا[1].

وتَدْخُلُ الهَاءُ ما لَمْ يَلْحَقِ اللَّامُ، ويَقَعُ بَيْنَهُمَا القَسَمُ[2] والضَّمِيرُ المَرْفُوعُ المُنْفَصِلُ[3]، وقَلَّ غَيْرُهُمَا.

وَيَتَّصِلُ حَرْفُ الخِطَابِ، فيَصِيرُ [١٤/ب] **خَمْسَةً وعِشْرِينَ[4].**

وَجَاءَ إفْرادُهُما مُطْلَقًا[5].

وَهِيَ باللَّامِ والكَافِ أَوِ النُّونِ المُشَدَّدةِ في التَّثْنِيَةِ للبَعِيدِ، وبالهَاءِ والكَافِ للمُتَوَسِّطِ، وبِغَيْرِها للقَرِيبِ، وَ«ثَمَّةَ» وَ«هُنَا» وَ«هَا هُنَا» للمَكَانِ.

❁❁❁

---

(١) «مطلقًا» أي: رفعًا ونصبًا وجرًا، قيلَ: ومنهُ قولُهُ تَعالى: (إِنَّ هذَانِ لَسَاحِرَانِ)، على قراءةِ تثْقيلِ (إِنَّ). المبسوط في القراءات العشر (٢٤٩).

(٢) نحوَ: «ها بالله ذا».

(٣) نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾ [آل عِمْرَان الآية ١١٩].

(٤) قال البركلي: «إذْ حرفُ الخطابِ خمسةُ أنواعٍ لاشتراكِ التثنيةِ وكذا اسمُ الإشارةِ لاشتراكِ الجمعينِ، فتُضربُ الخمسةُ في الخمسةِ يحصلُ ما ذُكِرَ، مثالُها: «ذاكَ».. «ذاكِ».. «ذاكُما».. «ذاكُم».. «ذاكُنَّ» و«ذانِّكَ»، إلى آخرهِ، و«أولئكَ» إلى آخرِها». شرح لب الألباب (ص:٢٩٢).

(٥) «إفرادهما» أي: اسمِ الإشارةِ وحرفِ الخطابِ، «مطلقًا» أي: في جميعِ الأحوالِ سواءٌ كانَ المشارُ إليهِ أو المخاطبُ مفردًا أو مثنًى أو مجموعاً بتأويلِ ما ذكِرَ.

۞ المَوْصُولُ:

مَا لا يَصِيرُ جُزْءًا إلَّا بخَبَرِيَّةٍ[1]، وعائِدٍ، وحُذِفَتْ مِنَ «اللُّتَيَا» وَ«الَّتِي»[2]، وكَثُرَ حَذْفُهُ مَفْعُولًا[3].

وَهُـوَ: «الَّذِي» وَ«الَّـتِي»، وجَـاءَ حَـذْفُ اليَـاءِ وحَرَكَـةِ مَـا قَبْلَهَـا[4].

وَ«اللَّذَانِ» وَ«اللَّتَانِ» بالأَلِفِ وبِاليَاءِ.

وَ«الأُلَى»[5] وَ«الَّذِيـنَ»، وَهُمَـا لأُولِي العلـمِ، وَجَـاءَ حَـذْفُ نُونِهـا، وَ«الـلَّذُونَ».

وَ«اللَّاءُ» وَ«اللَّاي» وَ«اللَّائِي» وَ«اللَّاتِي» وَ«اللَّوَاتِي»[6].

وَالأَلِفُ [١٥/أ] **وَاللَّامُ** وصِلَتُهُ «اسْمُ الفاعِلِ والمَفْعُولِ» يُسْبَكَانِ مِنَ الفِعْلِيَّةِ[7].

---

(١) في «هـ»: إلا بجملة خبرية.

(٢) أي: وحُذفتِ الخبريَّةُ معَ العائدِ من «اللُتَيا»، مصغَّرِ «الَّتي»، والَّتي أي: الداهيةُ الصغيرةُ والكبيرةُ، والمحذوفةُ من فضاعةِ أمرِها.

(٣) أي: العائد، وقلَّ مبتدًا ومجرورًا. قال البركلي: «وقد أصابَ في زيادةِ الكثرةِ؛ إذْ لولاها لأوهمَ اختصاصَ الجوازِ». شرح لب الألباب (٢٩٥).

(٤) ويجوز كسر ما قبلها بعد حذفها. قال ابن مالك في ياءي «الذي» و«التي»: «أو تحذفان ساكنًا ما قبلهما أو مكسورًا». التسهيل (ص:٣٣).

(٥) كالعُلَى، جمعُ «الَّذي» من غيرِ لفظِهِ، وقد يجيءُ لجمع المؤنَّثِ.

(٦) كلُّها جمعُ «الَّتي»، وقد تستعملُ للمذكَّرِ، و«اللواتي» لجمعِ المؤنَّثِ.

(٧) «يسبكان» أي: يصاغانِ من الجملةِ الفعلية.

وَلَوْ أُخْبِرَ بِها[1] صُدِّرَتْ، وجُعِلَ ضَميرُها مَحَلَّ المُخْبَرِ عَنْهُ، وأُخِّرَ خَبَرًا[2].

وَلَوْ تَعَذَّرَ الإِخْبارُ[3] كَضَميرِ الشَّأْنِ[4] والمَوْصُوفِ والصِّفَةِ[5] وَالمُضافِ[6]، وَالمَصْدَرِ العامِلِ[7] وَالحالِ والتَّمْييزِ[8] والضَّميرِ لِغَيْرِها، وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ[9].

---

(١) أي: بالموصولاتِ المذكورةِ عن لفظٍ في جملةٍ، وعادة النحاة أن يذكروا هذه المسألة في باب خاص يسمى: «باب الإخبار بالذي وبالألف واللام»، والهدف منه: تمرينِ المتعلِّمِ فيما تعلَّمَه وتذكيرِهِ واختبارِهِ، فإنَّه سببٌ لتذكُّرِ كثيرٍ من مسائلِ النحوِ، وميزانٌ يُعلمُ بهِ مراتبُ المتعلمينَ في الاستحضارِ وسرعةِ الانتقالِ. فأرادَ المصنِّفُ بيانَهُ هنا؛ للمناسبة.

(٢) هذه طريقة الإخبار عن أي لفظ في الجملة بالاسم الموصول، فذكر ثلاث خطوات لها، مثال ذلك؛ أن يقال: أخبرني عن زيدٍ في: «ضربْتُ زيدًا» بالَّذي، فيقالُ: الَّذي ضربْتُهُ زيدٌ.

(٣) أي: ولو تعذَّرَ شيءٌ من الخطوات الثلاث تعذَّرَ الإخبارُ بالموصولاتِ، ثم ذكر أمثلة على أشياء يتعذر الإخبار عنها بالموصولات، بدأها بضمير الشأن.

(٤) لوجوبِ تقدُّمِهِ على الجملةِ، فيتعذَّرُ تصديرُ «الَّذي» وتأخيره.

(٥) لامتناعِ جعلِ الضميرِ محلَّهما؛ لأنّه لا يكون صفة ولا موصوفًا.

(٦) لامتناع جعلِ الضمير محلّه؛ لأنَّ الضميرَ لا يضافُ.

(٧) لتعذُّرِ عملِ الضميرِ.

(٨) للزومِ تنكيرِهما، والضمير معرفة.

(٩) أي: لا يخبر عن ضمير لغير الموصول، نحو: «زيد ضربته»، ولا عن اسم مشتمل على ضمير لغير الموصول، نحو: «زيد ضربت غلامه»؛ لامتناعِ جعلِ ضميرِ الموصولِ محلَّهما؛ لبقاءِ ذلكَ الغيرِ بلا ضميرٍ.

وَ«مَـا»[1] اسْـتِفْهامِيَّةً، ويُحْـذَفُ أَلِفُهـا مَـعَ الجَـارِّ[2]، وتُقْلَبُ هَـاءً، كـ: «مَـهْ»[3]، وشَرْطِيَّـةً[4] ومَوْصُوفـةً[5] وَتَامَّـةً[6] وصِفةً[7].

وَ«مَـنْ»: وهِيَ كــ: «مَـا» إلَّا في التَّـامِّ والصِّفـةِ، وخُصَّـتْ بما يَعْلَـمُ، و«مَـا» لمَـنْ لا يَعْلَـمُ.

وَيَقَعـانِ عَلَى الوَاحِـدِ والمُذَكَّـرِ وغَيْرِهِمـا، ولَفْظُهُمـا مُذَكَّـرٌ، والحَمْـلُ عَلَيْـهِ أَكْـثَرُ.

وَلا يَقَعانِ مَوْصُولَتَيْنِ ومَوْصُوفَتَيْنِ[8].

---

(١) معطوف على قوله: «وهو الذي»، الخ.

(٢) نحوَ قولِهِ تَعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ①﴾ [النَّبَإ الآية ١].

(٣) فيه نظر؛ لأنّ هذه الهاء هاء السكت، وليست منقلبة عن الألف.

(٤) نحوَ قولِهِ تَعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فَاطِر الآية ٢].

(٥) نحو: «مررتُ بِمَا معجَبٍ».

(٦) أي: غيرُ محتاجةٍ إلى صفةٍ وموصوفٍ، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البَقَرَةِ الآية ٢٧١].

(٧) نحو قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البَقَرَةِ الآيـة ٢٦]، أي: مثلاً عظيمًا أو حقيرًا أو نوعًا من أنواعِهِ.

(٨) أي: ولا يقعانِ -أي: «من» و«ما»- موصولتينِ وموصوفتينِ معًا، بخلافِ بابِ «الَّذي»، يقالُ: «مررْتُ بالَّذي أكرمْتُهُ الظريفِ»، ولا يقالُ: بمَنْ أكرمْتُهُ الظريفِ؛ لأنَّهما معرفتانِ موصولتينِ ونكرتانِ موصوفتينِ، فيمتنعُ اجتماعُهما.

وَ«أَيُّ» [١٥/ب] و«أَيَّةُ»، وهُوَ كَـ: «مَنْ»[1]، ويُعْرُبُ مَا لَمْ يُحْذَفْ صَدْرُ حَشْوِهِ[2]، ولَا يَلِي الفِعْلَ إلَّا المُسْتَقْبَل[3].

وَ«ذَا» بَعْدَ «مَا» الاسْتِفهامِيَّةِ، كَـ: «مَاذَا صَنَعْتَ»، وَهُوَ إمَّا بمَعْنَى: مَا الَّذِي، فالرَّفْعُ أَوْلَى فِي جَوابِهِ، أَوْ: أَيَّ شَيْءٍ، فالنّصْبُ أَوْلَى.

وَ«ذُو» الطَّائِيَّةُ.

وقَدْ يُغَيَّرُ فِي التَّذْكِيرِ والإفْرادِ وغَيْرِهِما[4].

❀❀❀

---

(١) «وهو» أي: كل واحد منهما. «كمن»: أي في ثبوتِ الأربعةِ وانتفاءِ الاثنينِ. فالموصولةُ نحو: «اضربْ أيَّهم لقيتَ»، والاستفهاميَّةُ نحو: «أيُّهم أخوك»، والشرطيَّةُ نحو قوله تعالىَ: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ﴾ [الإِسۡرَاء الآية ١١٠]، والموصوفةُ نحو: «أيُّها الرجلُ».

(٢) «حشوه» أي: صلته، فـ«أي» و«أية» يعرب كل واحد منهما، إلا إذا حذف صدر الصلة فإنهما يبنيان، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا ۝٦٩﴾ [مَرۡيَم الآية ٦٩].

(٣) أي: لا يأتي كل واحد من «أي» و«أية» بعد الفعل إلا الفعل المستقبل، فلا يأتيان بعد الماضي، فيقال: «لأضربن أيهم في الدار» و«سأضرب أيهم في الدار»، ولا يجوز: ضربت أيهم في الدار.

(٤) أي: الأصل في «ذو» الطائية أن تكون مبنية، وتلزم الإفراد والتذكير، ويجوز فيها التّصرّفُ والإعرابُ؛ حملًا لها على «ذو» بمعنى: صاحب، نحوَ: هذانِ ذوا أعرفُ، وهؤلاءِ ذوو أعرفُ، أو ذواتُ أعرفُ.

أَسْماءُ الأَفْعالِ:

«مَا» بمَعْنَى الأَمْرِ أَوِ الماضِي، كـ: «رُوَيْدٍ» و«هَيْهاتَ»(١).

وَ«فَعَالِ» من الثُّلَاثِيِّ بمَعْنَى الأَمْرِ قِيَاسٌ.

وَ«فَعَالِ» صِفَةً، ومَصْدَرًا مَعْرِفةً، وعَلَمًا للأَعْيانِ مُؤَنَّثًا مَبْنِيٌّ(٢).

وَ«ذَا» يُعْرَبُ في تَمِيمٍ، إِلَّا ما آخِرُهُ رَاءٌ(٣).

الأَصْواتُ:

ما حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ كـ: «طَقْ»(٤)، أَوْ صَوْتٌ للبَهائِمِ كـ: «هَجْ»(٥).

---

(١) قسّم المصنّف أسماء الأفعال إلى قسمين: بمعنى الأمر، وبمعنى الماضي، ولم يجعل منها ما كان بمعنى المضارع، كـ: «أفّ»، خلافًا للجمهور. والمصنّف في تقسيمه تابع لابن الحاجب في كافيته (ص:١٥٦). وحجة هذا القول: أنّه لو يبنى بمعنى المضارع لكان معربًا؛ لأنّ المضارع معرب. وجعل نحو: «أفّ» و«أوّه» من قسم الماضي، فهي بمعنى: تضجرت وتوجعت، لا بمعنى: أتضجر وأتوجع. النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب (١/ ٦٩٦).

(٢) أي: ومما يبنى بناء «نزال» وإن لم يكن من أسماء الأفعال: ما أتى على وزن فعال في حال كونه صفة، نحو: «يا فساق» للفاسقة، أو مصدرًا معرفة، نحو: «يا فجار» علمًا للفجرة، أو علمًا للأعيان المؤنثة، نحو: «قطام» و«حذام».

(٣) «وذا» أي: فعال إذا كان علمًا للأعيان مؤنثًا فإنّه يأتي معربًا عند بني تميم، إلا إذا كان آخره راء فإنّه يكون مبنيًا عندهم، نحو: «حضارِ».

(٤) بفتحِ الطاءِ وكسرِها وسكونِ القافِ، حكايةَ وقعِ الحجارةِ بعضِها على بعضٍ.

(٥) بفتحِ الهاءِ وسكونِ الجيمِ، لزجرِ الغنمِ. قال البركلي: «قالَ بعضُ النحاةِ: هذا القسمُ داخلٌ في أسماءِ الأفعالِ، وارتضاها الرضيُّ، وأرى أنَّه الحقُّ؛ لدخولِهِ في حدِّها». شرح لب الألباب (ص:٣١٠).

◈ المُرَكَّبَاتُ:

[١٦/أ] ما رُكِّبَ بلَا نِسْبةٍ(١).

فَلَوِ اشْتَمَلَ الأَخِيرُ حَرْفًا بُنِيَا، كَبَابِ «حادِيَ عَشَرَ»، إلَّا «اثْنَيْ عَشَرَ»(٢)، وإلَّا أُعْرِبَ(٣)، وقَدْ يُعْرَبُ مُضَافًا إلى الثَّانِي صُرِفَ أَوْ مُنِعَ(٤).

---

(١) قوله: «بلا نسبة» أخرج المركب الإسنادي، نحو: «تأبط شرًا»، والإضافي، نحو: «عبد الله»، فهما معربان، وليسا من المركبات المبنية.

(٢) «بنيا» أي: الجزء الأول والثاني من المركب بلا نسبة، لذا هو مبني على فتح الجزءين، ولا يكون ذلك إلا إذا تضمن الثاني حرفا، كما في باب «حادي عشر»، وهو أحدَ عشرَ وإحدى عشرةَ إلى تسعةَ عشرَ وتسعَ عشرةَ، أو الواحد من المتعدِّدِ، وهو حادي عشرَ إلى تاسعةَ عشرَ. فالثاني في هذا الباب متضمن حرف عطف؛ إذ المعنى: أحد وعشر. ولما كان هذا الباب منه ما هو معرب وهو العدد اثنا عشر استثناه؛ تنبيهًا عليه.

(٣) أي: وإنْ لم يشملِ الأخيرُ حرفًا بقي الأول مبنيًّا وأُعربَ الجزء الثاني، ومنع من الصرفِ؛ لكونِهِ كلمةً واحدةً، نحو: «بعلبك» و«حضرموت».

(٤) أي: وقد يُعربُ المركَّبُ الَّذي لم يتضمَّنِ الحرفَ مضافًا جزؤُه الأوَّلُ إلى الثاني سواء صُرِفَ الثاني -كما في بعضِ اللغاتِ- أو مُنِعَ منهُ في بعضِها.

الكِنَايَاتُ:

«كَيْتَ» وَ«ذَيْتَ» للقِصَّةِ[1]، وَ«كَذَا» وَ«كَمْ» للعَدَدِ.

وَمُمَيِّزُ «كَمِ» الاسْتِفْهامِيَّةِ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ، والخَبَرِيَّةُ مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ ومَجْمُوعٌ، وقَدْ يُحْذَفانِ[2].

وَيَدْخُلُ «مِنْ» فِيهِما، ويَجِبُ لَوْ فُصِلَ بمُتَعَدٍّ[3].

---

(١) أي: للكنايةِ عن القصّةِ، نحو: «قالَ كيتَ وكيتَ» و«كانَ من الأمرِ ذيتَ وذيتَ».

(٢) أي: مميز «كم» الاستفهامية، ومميز «كم» الخبرية لقرينةٍ.

(٣) لئلا يلتبسَ المميّز بمفعولٍ، نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٢٥﴾ [الدُّخَان الآية ٢٥].

وَيُصَـدَّرانِ[1]، ويَقَـعُ كِلاهُمـا مَجْـرُورًا بالجـارِّ[2] ومَنْصُوبًـا بفِعْـلٍ بَعْـدَهُ قَـدِ اشْـتَغَلَ بـهِ[3]، وجَـازَ عَلَى شَرِيطَـةِ التَّفْسِـيرِ[4].

وَإلَّا فمَرْفُوعٌ[5] خَبَرٌ لَوْ ظَرْفًا[6]، وإلَّا فمُبْتَدَأٌ[7].

وَكَذَا أَسْماءُ الاسْتِفْهامِ والشَّرْطِ[8].

❀❀❀

---

(١) أي: «كم» الاستفهامية والخبرية لهما صدرُ الكلامِ؛ لأنَّهما للإنشاءِ.

(٢) مجرورًا بالجارِّ المضافِ، نحو: «غلامَ كم رجلاً أو رجلٍ اشتريتَ»، أو الحرفِ، نحو: «بكم رجلًا أو رجلٍ مررتَ».

(٣) أي: ويقع كل منهما منصوبًا وجوبًا بفعل بعده إذا اشتغل به، أي: عملَ فيه، لا في ضميرِه ولا في متعلَّقِ ضميرِه، وعملُه بحسبِ المميَّز، نحو: «كم يومًا وضربةً ورجلًا ضربْتَ».

(٤) أي: وجازَ النصبُ على شرطيةِ التفسيرِ في مثلِ: «كم رجلاً ضربْته». والرفعُ على أنَّه مبتدأٌ أو خبرٌ.

(٥) أي: وإنْ لم يكنْ كلُّ واحدٍ منهما مجرورًا ومنصوبًا وجوبًا وجوازًا فمرفوعٌ؛ لكونِه مجرَّدًا عن العواملِ اللفظيَّةِ حينَئذٍ.

(٦) أي: لو كانَ كلٌّ منهما ظرفًا؛ لكونِ مميِّزه ظرفًا، نحو: «كم يومًا سفرُك».

(٧) أي: وإنْ لم يكنْ ظرفًا فكلّ واحدٍ منهما مبتدأ، نحو: «كم مالُكَ».

(٨) «وكذا» أي: مثلُ «كم» في وجوهِ الإعرابِ: أسماءُ الاستفهامِ والشرطِ، لكنْ لا يتأتَّى الرفعُ على الخبريَّةِ في «مَنْ» و«مَا» الاستفهاميتينِ؛ لامتناعِ ظرفيَّتِهما، وكذا في أسماءِ الشرطِ؛ إذْ لا يقعُ بعدَها إلا الفعلُ، وهوَ لا يصلحُ للابتداءِ.

﴿الظُّرُوف

[١٦/ب] وهُوَ: مُسْتَقِرٌّ، لَوْ تَعَلَّقَ بِعَامٍّ حُذِفَ، وإِلَّا فلَغْوٌ(١).

مِنْهَا: مَا قُطِعَ إِضَافَتُهُ، كـ: «قَبْلُ»، ومِثْلُهُ(٢) «لا غَيْرُ» و«لَيْسَ غَيْرُ» و«حَسْبُ».

وَمِنْهَا: «حَيْثُ»، ويُضافُ إِلَى الجُمْلَةِ أَكْثَرُ.

وَ«إِذَا» للمُسْتَقْبَلِ، ولَوْ دَخَلَ غَيْرَهُ(٣)، ويَأْتِي لَهُ(٤)، وفِيها مَعْنَى الشَّرْطِ، ولِذَا اخْتِيرَ مَعَها الفِعْلُ، وقَدْ يَتَجَرَّدُ للظَّرْفِيَّةِ(٥)، ويُسْتَعْمَلُ اسْمًا(٦)، وجَاءَ للمُفَاجَأةِ، فيَدْخُلُ المُبْتَدَأُ غالِبًا(٧).

---

(١) أي: الظرف نوعان:

- مستقر، وهو: ما استقرَّ فيهِ معنَى عامِلِه وانتقل إليهِ عملُه وضميرُه وإعرابُه، فيقعُ ركنًا كالخبر، وفضلةً كالحال، وذلك إذا تعلق الظرف بعام حُذف، كـ: «الكائنِ» و«الحاصلِ» و«الموجودِ» و«المستقرِّ»، فإنَّها عامَّةٌ لكلِّ الموجودات.

- ولغوٌ: إذا لم يتعلَّقْ بعامٍّ حُذِفَ، سواءٌ تعلَّقَ بخاصٍّ، نحو: «زيدٌ آكلٌ عندكِ»، أو عامٍّ ملفوظٍ، نحو: «زيد موجود عندك». وحينئذٍ يكون فضلةٌ مستغنًى عنهُ أبدًا، لا ينتقلُ إليهِ شيءٌ من الثلاثةِ المذكورةِ، ولا لهُ إعرابٌ في نفسِهِ.

(٢) أي: مثلِ الظرفِ المقطوعِ عن الإضافةِ في البناءِ على الضمِّ: «لا غيرُ» و«ليسَ غيرُ» و«حسب».

(٣) أي: هي للمستقبل ولو دخلت غيرَ المستقبلِ، يعني: الماضي، نحو: «إذا طلعَتِ الشمسُ».

(٤) «ويأتي له» الضمير في «له» راجعٌ إلى «غيرِه»، أي: الماضي. والمعنى: أنّ «إذا» تأتي للماضي كما تأتي للمستقبل، نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾ [الكَهْف الآية ٩٣].

(٥) كقولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤﴾ [الفَجْر الآية ٤].

(٦) بلا تقديرِ «في»، فَيُرفَعُ ويُجَرُّ، نحو: «إذا يقومُ زيدٌ إذا يقعدُ عمرٌو»، أي: وقت قيام زيد وقت قعود عمرو. ومنعَه الرضيُّ؛ لعدمِ الشاهدِ. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الثاني» (١/ ٤٣٦).

(٧) قال البركلي: «وتأويلُه بالغلبةِ تعسُّفٌ». شرح لب الألباب (٣٢٣).

وَ«إِذْ» للمَـاضِي، وإنْ دَخَـلَ غَـيْرَهُ[1]، ويَدْخُـلُ الجُمْلَتَـيْنِ[2]، وأَتَى للمُفَاجَـأةِ، فيَدْخُـلُ المَـاضِي[3].

وَ«أَيْنَ» و«أَنَّى» اسْتِفْهامًا أَوْ شَرْطًا للمَكَانِ.

وَ«مَتَى» فِيهِمَا.

وَ«أَيَّانَ» اسْتِفْهامًا للزَّمَانِ.

وَ«كَيْفَ» اسْتِفْهامًا للحَالِ.

وَ«مُذْ» وَ«مُنْذُ»، إمَّا بمَعْنَى [١٧/أ]: **أَوَّلِ المُدَّةِ،** فيَلِيهِما المُفْرَدُ المَعْرِفةُ[4]، أَوْ جَمِيعُهَا[5]، فالمَقْصُودُ[6].

---

(١) أي: الماضي، كقولِهِ تَعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ﴾ [الأَنفَال الآية ٣٠].

(٢) الاسميَّةَ والفعليَّةَ على السواءِ؛ لعدمِ معنَى الشرطِ.

(٣) نحو: «بينَا عندَ فلانٍ إذْ طلعَ رجلٌ». فيدخلُ حينَئذٍ الماضيَ لو كانت الجملة بعده فعلية.

(٤) نحو: «ما رأيت هذا مذ يوم الجمعة» و«منذ يوم الجمعة».

(٥) أي: أو بمعنى: جميعِ المدَّةِ.

(٦) أي: فيليهما الزمانُ المقصودُ بيانُه مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، نحو: «ما رأيته مذ يومان» و«منذ يومان»، أي: جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان.

وَقَدْ يَدْخُلانِ الفِعْلَ والمَصْدَرَ وَ«أَنْ» وَ«أَنَّ»[1]، فيُقَدَّرُ زَمَانٌ[2]، وهُوَ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِمَا بَعْدَهُ[3].

وَمِنْها «لَدَى» وَ«لَدُنْ»، وأَتَى: «لَدَنْ» و«لَدِنْ» و«لَدْنِ» و«لُدْ» و«لَدْ».

وَ«قَطُّ» للماضِي، وَ«عَوْضُ» للمُسْتَقْبَلِ المَنْفِيَّيْنَ.

وَجازَ الفَتْحُ في الظُّرُوفِ مَعَ الجُمْلَةِ، وَ«إِذْ»[4].

وَكَذَا «مِثْلُ» وَ«غَيْرُ» مَعَ «مَا» وَ«إِنْ» وَ«أَنَّ»[5].

---

(١) مثال الفعل: «ما رأيتُه مذْ سافرَ»، والمصدرَ نحو: «مذْ سفرِه»، و«أنْ» مخفَّفةً نحو: «مذْ أنْ سافرَ»، و«أنَّ» مثقَّلةً نحو: «مذْ أنَّه سافرَ».

(٢) أي: يقدر بعدهما زمان مضاف محذوف، ويقام المضاف إليه مقامه، أي: مذ زمان سفره.

(٣) «وهو» أي: كل واحد من «مذ» و«منذ» مخبر عنه بما بعده، فيكون إعرابهما: مبتدأ وما بعدهما خبر، وإنما أعربا مبتدأين لأنهما بمعنى: أول المدة أو جميعها، كما مر، والمراد الإخبار عنهما، لا بهما.

(٤) أي: وجاز البناءُ على الفتحِ في الظروفِ غير المبنية إذا أضيفت إلى الجملةِ، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المَائِدَة الآية ١١٩]، عند مَن قرأ بالفتحِ، وإذا أضيفت إلى «إذْ»، كقولِهِ تَعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هُود الآية ٦٦]، عند مَن قرأ بفتحِ الميمِ.

(٥) أي: يجوز في «مثل» و«غير» الإعراب بحسب العوامل والبناء على الفتح وإن لم يكونا ظرفين، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذَّارِيَات الآية ٢٣]. فلك في إعراب ﴿مِّثْلَ﴾ الرفع على الصفة، وفتحه على البناء.

وأمثلتهما مع «ما» و«أنْ» و«أنَّ»: «قيامي مثلَ ما قامَ زيدٌ» و«مثل أنْ يقومَ» و«مثل أنَّك تقومُ»، و«أقولُ غيرَ ما تقولُ» و«غير أنْ تقولَ» و«غير أنَّك تقولُ».

المَعْرِفةُ والنّكِرةُ

المَعْرِفةُ:

مَا فِيهِ إشارةٌ إِلَى مُعَيَّنٍ.

وَهِيَ: المُتَكَلِّمُ، فالمُخَاطَبُ، فالغَائِبُ، فالأَعْلَامُ، فالمُبْهَمَاتُ، فالمُعَرَّفُ باللَّامِ وبالنِّدَاءِ، وَالمُضَافُ إِلَى أَحَدِها كهُوَ[1].

العَلَمُ:

مَا لا يَتَناوَلُ غَيْرَهُ بوَضْعٍ[2].

وَهُوَ باللَّامِ[3] لَوْ ثُنِّيَ [١٧/ب] أَوْ جُمِعَ أَوْ سُمِّيَ بِها غَيْرَ صِفةٍ ومَصْدَرٍ[4]، أَوْ غُلِّبَ بِها[5].

---

(١) يريدُ: أنَّهما متساويان في التعريفِ، وما دخلَه الفاءُ فتعريفُه أنقصُ مِمَّا قبلَه، وما فيهِ الواوُ فمساوٍ.

(٢) قولُه: «بوضع» دخلَ به الأعلامُ المشتركةُ، فإنَّ تناولَها بأوضاعٍ، بخلافِ تناولِ نحو: «أنا» و«هذا» و«مَنْ»، فإنَّه بوضعٍ واحدٍ عامٍّ.

(٣) أي: يجب اقتران العلم باللام في المواضع التالية.

(٤) أي: أو جُعِلَ الاسم المقترن باللام علمًا بها، أي: باللامِ، كـ: «النجمِ»، بشرط: ألا يكون صفة أو مصدرًا، فإن كان فيجوز، كما سيأتي.

(٥) أي: أو صار الاسم المقترن باللام علمًا بالغلبة على شيء معين، كـ: «البيت» للكعبة.

وَجَازَ لَوْ سُمِّيَ بها أَوْ بِدُونِها صِفَةً ومَصْدَرًا[1].

وَلَوْ جُعِلَ مَبْنِيٌّ عَلَمًا لَهُ فالحِكَايةُ، وقَدْ يُعْرَبُ[2]، ولغَيْرِهِ فالإِعْرَابُ[3].

وَالنَّكِرَةُ:

مَا سِوَاهُ.

---

(١) أي: وجاز في المقترن باللام المسمى به أن يكون بها -أي: باللام- أو بدونها -أي: بدون اللام- حالة كونه صفة، كـ: «الحسن»، أو مصدرًا، كـ: «الفضل». وتمتنع اللام في غير مواضع الوجوب والجواز.

(٢) نحوَ قولنا: «ليتَ تنصِبُ».

(٣) أي: فالإعرابُ واجبٌ، كما إذا سُمِّيَ رجلٌ بـ: «ليتَ».

المُؤَنَّثُ والمُذَكَّرُ

المُؤَنَّثُ:

مَا فِيهِ التَّاءُ ولَوْ مُقدَّرًا، والأَلِفُ مَقْصُورةً أَوْ مَمْدُودَةً.

وَالمُذَكَّرُ:

مَا عَدَاهُ.

وَهُوَ حَقِيقِيٌّ لَوْ بإزائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الحَيَوانِ، وإلَّا فلَفْظِيٌّ[1].

وَلَوْ أُسْنِدَ المُشْتَقّ[2] إِلَى ضَمِيرِ المُؤَنَّثِ مُطْلَقًا[3]، سِوَى نَحْوِ: «طَلْحَةَ»[4]، أَوِ الحَقِيقِيِّ[5] بِلَا فَصْلٍ[6] فالتَّاءُ[7].

(١) «وهو» أي: المؤنَّثُ «حقيقيٌّ لو كانَ بإزائِهِ»، أي: بإزاءِ مسمَّاهُ «ذَكَرٌ من الحيوانِ»، كـ: «امرأةٍ» بإزائِهِ رجلٌ و«ناقةٍ» بإزائِهِ جملٌ، «وإلا» أي: وإنْ لم يكنْ في مقابلتِه ذكرٌ من الحيوانِ فَالمؤنَّثُ لفظيٌّ، كـ: «الشمس» و«العين».

(٢) فعلاً أو غيره.

(٣) «مطلقًا» أي: سواء كان مؤنثًا حقيقيًا أو لفظيًا.

(٤) أي: علمِ المذكَّرِ، فإنَّه لا يجوزُ التاءُ في المسندِ إلى ضميرِه، لا يقالُ: طلحةُ جاءَتْ.

(٥) عطفٌ على ضميرِ المؤنَّث، أي: أُسندَ المشتقُّ إلى نفسِ المؤنَّثِ الحقيقيِّ غيرِ الجمعِ.

(٦) أي: بينَ المشتقِّ والحقيقيِّ. احترازٌ عن نحو: «جاءَ القاضِي اليومَ امرأةٌ».

(٧) أي: فالتاءُ لازمةٌ في المشتقِّ، نحو: «الشمسُ طلعَتْ» و«جاءَتْ هندٌ».

وَجَازَ فِي غَيْرِهِ سِواهُ(١)، وكَذَا ظاهِرُ الجَمْعِ مُطْلَقًا(٢).

سِوَى المُذَكَّرِ السَّالِمِ(٣).

وَضَمِيرُ جَمْعِ المُذَكَّرِ [١٨/أ] **العاقِلِ سِواهُ**(٤) «فَعَلَتْ» و«فَعَلُوا»(٥).

والمُذَكَّرُ غَيْرُهُ، والمُؤَنَّثُ: «فَعَلَتْ» و«فَعَلْنَ»(٦).

---

(١) أي: وجازَ التاءُ في غيرِه، أي: في مؤنَّثٍ غيرِ ما ذُكرَ من ضميرِ المؤنَّثِ والحقيقيِّ بلا فصلٍ، «سِواه»، أي: سِوى نحو: «طلحةَ»، استثناءٌ من «غيرِه»؛ فإنَّه لا يجوزُ التاءُ في مسندِه. أمثلتُه: «طلعَ الشمسُ» أو «طلعَتْ»، و«جاءَ اليومَ هندٌ» و«جاءَتْ».

(٢) أي: سواء كان واحدُه مذكّرًا أو مؤنّثًا حقيقيًّا أو لفظيًّا، نحو: «جاءَتِ الرجالُ»، وكقولِهِ تَعالى: ﴿۞ وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ [يُوسُف الآية ٣٠].

(٣) فإنَّه لا يجوزُ فيهِ التاءُ إلا أنْ يُشبِه المكسَّرَ، كـ: «بنونَ»، فيجوزُ فيه التاءُ، كقولِهِ تَعالى: ﴿ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يُونُس الآية ٩٠].

(٤) أي: سوى المذكَّرِ السالِمِ، فإنَّ ضميرَهُ الواوُ لا غيرُ، نحو: «الزيدونَ جاءُوا».

(٥) نحو: «الرجالُ جاءَتْ» أو «جاءُوا».

(٦) أي: وضميرُ جمعِ المذكَّرِ غيره، أي: غيرُ العاقلِ، وضميرُ جمعِ المؤنَّثِ يكون بالتاء ويكون بنون النسوة، نحو: «الأيامُ والنسوةُ ذهبَتْ» أو «ذهبْنَ».

أَسْماءُ العَدَدِ:

أُصولُها: واحِدٌ إِلَى عَشَرةٍ، وتَمِيمٌ تَكْسِرُ شِينَها، ومِائةٌ وأَلْفٌ.

وَثَلَاثةٌ إِلَيْها[1] بالتَّاءِ للمُذَكَّرِ، وبدُونِها للمُؤَنَّثِ.

وَثَلَاثةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعةَ عَشَرَ للمُذَكَّرِ، وثَلاثَ عَشْرةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرةَ للمُؤَنَّثِ[2].

وَبابُ عِشْرِينَ فِيهِما[3]، ويُعْطَفُ الأَكْثَرُ[4] عَلَى الأَقَلِّ[5] إِلَى تِسْعةٍ وتِسْعِينَ.

وَمِائةٌ وأَلْفٌ ومِائَتانِ وأَلْفانِ فِيهِما، وَهُوَ بعَكْسِهِ[6].

---

(١) «إليها» أي: إلى العشرة، فالأعداد المفردة من ثلاثة إلى عشرة حكمها من حيث التذكير والتأنيث مخالفة المعدود.

(٢) أي: الأعداد من ثلاثة إلى تسعة إذا ركبت مع «عشر» فإنها تخالف المعدود كما هو حالها حالة الإفراد، وأما «عشر» فإنها في التركيب توافق المعدود.

وهذا كله واضح من المثالين المذكورين.

(٣) أي: المذكَّرِ والمؤنَّثِ.

(٤) أي: الزائدُ على تسعةَ عشرَ، يعني: العقودَ الثمانيةَ.

(٥) يعني: الأحدَ إلى التسعةِ، فالمعطوف عليه حكمه حكم الأعداد المفردة، وأما المعطوف -وهو ألفاظ العقود- فلا تتغير، تقولُ: «ثلاثةٌ وعشرونَ» و«ثلاثٌ وعشرونَ».

(٦) «وهوَ»، أي: هذا العددُ. يريدُ: مائةً وما زادَ، «بعكسِهِ»، أي: عكسِ ما سبقَ في العطف في بابِ العشرين.

يريدُ: أنَّه يعطفُ الأقلُّ على الأكثرِ، تقولُ: «مائةٌ وواحدٌ» و«ألفٌ ومائةٌ وواحدٌ».

وَلَوِ اللَّفْظُ مُذَكَّرًا دُونَ المَعْدُودِ أَوْ بالعَكْسِ فالأَحْسَنُ رِعايَتُهُ[١].

وَفِي ثَمانِي عَشْرَةَ الفَتْحُ والسُّكُونُ والحَذْفُ[٢]، وضَعُفَ [١٨/ب] مَعَ فَتْحِها.

وَلَا مُمَيِّزَ لوَاحِدٍ واثْنَانِ[٣].

وَمُمَيِّزُ الثَّلاثةِ إِلَيْها[٤] مَخْفُوضٌ ومَجْمُوعٌ وإِنْ مَعْنًى[٥]، إِلَّا في ثَلاثِمِائةٍ إِلَى تِسْعِمِائةٍ[٦].

وَأَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعةٍ وتِسْعِينَ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ.

وَمِائةٌ وأَلْفٌ وتَثْنِيَتُهُما، وجَمْعُهُ[٧] مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ.

---

(١) قال البركلي شارحًا هذه العبارة: «ولو كانَ اللفظ مذكَّرًا كشخصٍ دونَ المعدودِ بأنْ أُريدَ بهِ المرأةُ مثلًا أو كانَا ملابسينِ بالعكسِ بأنْ كانَ اللفظُ مؤنَّثًا كـ: «نفسٍ» والمعدودُ مذكَّرًا بأنْ أُريدَ به الرجلُ مثلًا فالأحسنُ رعايتُهُ، أي: رعايةُ اللفظِ وإنْ كانَ رعايةُ المعنى أيضًا جائزةً، تقولُ: «ثلاثةُ أشخصٍ» و«أربعُ أنفسٍ». وهوَ الأقيَسُ والأكثرُ في كلامِهم، ويجوزُ: «ثلاثُ أشخصٍ» و«أربعةُ أنفسٍ». شرح لب الألباب (ص:٣٤١).

(٢) معَ إبقاءِ الكسرةِ الدالَّةِ عليها.

(٣) «واثنان» بالرفع في جميع النسخ وكذلك في شرح البركلي، والقياس: و«اثنين»؛ عطفًا على «واحد». والذي يظهر لي: أنّه رفعها على الابتداء، وخبره مقدّر، أي: واثنان كذلك لا مميز لها. وعبارة ابن الحاجب أوضح وأبعد عن اللبس؛ إذ قال: «ولا يميّز واحدٌ واثنان». الكافية (ص:١٦٨).

(٤) أي: إلى العشرة.

(٥) أي: وإن وجد الجمع من جهةِ المعنَى دونَ اللفظِ، نحو: «ثلاثةِ رهطٍ».

(٦) وكان قياسها: مئات أو مئين.

(٧) «وجمعه» أي: ألفٍ؛ فإنَّ جمعَ المائةِ لا يستعملُ معَ المميِّزِ.

وَالمُفْرَدُ مِنَ المُتَعَدِّدِ[1] باعْتِبارِ تَصْيِيرِهِ الثّانِي إِلَى العَاشِرِ كـ: «ثالِثِ اثْنَيْنِ».

وَحَالُه[2] الأَوَّلُ إلَيْهِ[3]، والحادِيَ عَشَرَ إِلَى التَّاسِعَ عَشَرَ، ولا نِهايَةَ لَهُ[4] كـ: «حادِيَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ»[5] أَوْ «حادِي أَحَدَ عَشَرَ»، ويُعْرَبُ الأَوَّلُ[6].

---

(١) أي: يكون العدد المفرد من المعدود المتعدد على وزن «فاعل»، وله حينئذ استعمالان:
الأول: يأتي باعتبار التصيير، نحو: «ثالث اثنين»، أي: صيّر العدد اثنين إلى ثلاثة.
وحينئذ لا يصاغ إلا من اثنين إلى عشر لا غير.
والثاني: يأتي باعتبار حاله، أي: باعتبار أنّه واحد من جملة العدد من مرتبته من المتعدد من غير اعتبار التصيير، نحو: «ثاني اثنين»، أي: أنّه واحد من الاثنين.
وحينئذ يقال: الأول والأولى إلى العاشر والعاشرة، والحادي عشر إلى التاسع عشر إلى ما لا نهاية، نحو: «الثالث والعشرون».

(٢) أي: وباعتبار حاله.

(٣) أي: اسم الفاعل بهذا الاعتبار يبدأ من الأول إلى آخر ما ذكر. قال نور الدين الجاميّ: «وإنما لم يقل: الواحد والواحدة لأنهما لا يدلان على المرتبة، فأبدل منهما: الأول والأولى؛ للدلالة عليها. الفوائد الضيائية (٢/ ١٦٥).

(٤) أي: بل يتجاوزُ العشرينَ، ولكنْ بالواوِ، تقولُ: «الحادِي والعشرونَ» و«الثاني والثلاثونَ» و«الثالثُ والأربعونَ».

(٥) هذا مثال على العدد باعتبار حاله. والمعنى: أنّه واحد من الأحد عشر. وإنما مثل على هذا الاعتبار بإضافة المركب إلى المركب إشارة إلى أنّ العدد المركب إذا أضيف لمركب فإنّه يكون بهذا الاعتبار خاصة دون اعتبار التصيير.

(٦) أي: ويجوز بحذفِ الجزءِ الأخيرِ من المركَّبِ الأَوَّلِ معَ بقاءِ المعنَى على حالِهِ، ويعربُ الجزءُ الأَوَّلُ حينَئذٍ؛ لانتفاءِ التركيبِ الموجِبِ للبناءِ، ويُبنى الجزءانِ الباقيانِ؛ لوجودِهِ فيهما.

أَقْسامُ الاسْمِ باعْتِبارِ دِلالَتِهِ على اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وعَدَمِها

۞ المُثَنَّى:

مَـا في آخِـرِهِ أَلِفٌ أَوْ ياءٌ، فُتِـحَ مَا قَبْلَها ونُونٌ كُـسِرَتْ؛ لِيُفِيدَ أَنَّ مَعَـهُ مِثْلَـهُ، وتُحْذَفُ نُونُـهُ بالإضَافةِ، والتَّـاءُ [١٩/أ] فِي: «خِصْيانِ» و«إِلْيَانِ»[١].

۞ المَجْمُوعُ:

مَـا دَلَّ عَلَى أَفْـرادٍ بِحُـرُوفِ مُفْـرَدِهِ[٢] ولَـوِ اعْتِبـارًا[٣] بتَغَيُّرٍ[٤]، ولَـوْ تَقْدِيرًا، كَــ: «نِسْـوةٍ» وَ«فُلْكٍ»[٥].

---

(١) قولـه: «والتـاء» الـخ أي: تحـذف على خـلافِ القيـاسِ، والقيـاس بقـاء التـاء الموجـودة في مفردهما.

(٢) قوله: «بحروف مفرده» أخرج اسم الجمع، نحو: «رهط»؛ لأنه لا مفرد له بحروفه.

(٣) أي: ولـو كانَ ذلـكَ المفـردُ اعتبـارًا، أي: اعتباريًّـا، لا مستعمَلاً؛ ليدخلَ نحـو: «عباديدَ»، يقـدَّرُ لـهُ: عبـدودٌ، و«نسوةٍ»، يقـدَّرُ لـهُ: كونُ نسـاءٍ مفردًا لـهُ، كـ: «غُـلامٍ» و«غِلْمَةٍ».

(٤) هـذا التغيّـر قـد يكـون ظاهـرًا إمـا بالحـرف، كـ: «مسـلمون»، أو بالحـركـة، كـ: «أُسُـد» جمـع أَسـد، أو بهمـا. فتبيـن أنّ التغيّـر هنـا يشـمل الجمـوع الثلاثـة. والفـرق بينهـا: أنّ جمـع المذكـر والمؤنـث تغيّرهمـا ليـس في بنية مفردهما؛ لذا وصفا بالسـالم؛ لسـلامة مفردهما بعد الجمع، بخلاف جمع التكسير، فتغيّره في بنية مفرده؛ لذا سـمّي: «مكسّـرًا»؛ لتكسـر بنيـة مفـرده عنـد الجمع. وسيشير المصنف إلى هـذا تاليًا.

(٥) «نسوة» مثـال على مـا لـه مفـرد تقديـرًا لا حقيقـة، و«فلك» مثـالٌ لجمـعٍ لـهُ تغييـرٌ تقديريٌّ، فضمَّـةُ «فُلكٍ» مفـردًا كضمَّـةِ «قُفْـلٍ»، وجمْعًـا كضمَّـةِ «أُسْـدٍ».

وَهُوَ مُكَسَّرٌ لَوْ غُيِّرَ واحِدُهُ[1]، **وإلَّا فصَحِيحٌ**:

مُذَكَّرٌ: لَوْ في آخِرِهِ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ حُرِّكَ ما قَبْلَها بِجِنْسِهِما ونُونٌ فُتِحَتْ؛ لِيُفِيدَ أَنَّ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ.

وَحُذِفَ نُونُهُ بالإِضَافةِ.

وَشَرْطُهُ اسْمًا: أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا، عَلَمًا، عَالمًا.

وَصِفَةً: أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا، عَالمًا، وأَلَّا يَكُونَ مُؤَنَّثُها «فَعْلاءَ»[2] وَ«فَعْلَى»[3]، ولا يَسْتَوِيانِ فِيهَا، كـ: «جَرِيحٍ»[4].

---

(١) «لو غيّر واحده» أخرج جمعي المذكر والمؤنث؛ إذ واحدهما لم يتغيّر، والتغيرفي «المُكسّر» يكون بالشكل، نحو: «أسد» جمع أسد، ويكون بالزيادة، نحو: «صنوان» جمع صنو، وبالنقص، نحو: «تخم» جمع تخمة، وبالشكل والزيادة، نحو: «رجال» جمع رجل، وبالشكل والنقص، نحو: «كتب» جمع كتاب، وبالثلاثة نحو: «غلمان» جمع غلام.

(٢) نحو: «حمراءَ»، فإنَّه لا يقالُ: أحمرونَ.

(٣) أي: ولا يكون مؤنثها «فعلى»، نحو: «سَكرى»، لا يقالُ: سكرانُونَ.

(٤) «ولا يستوِيان»، أي: المذكَّرُ والمؤنَّثُ، «فيها» أي: في تلكَ الصفةِ، كأن تكون على زنة «فعيل» بمعنى مفعول، نحو: «جريحٍ»، بمعنَى: مجروحٍ أو مجروحة.

ومُؤَنَّثٌ[1] لَوْ في آخِرِهِ أَلِفٌ وتاءٌ.

وَشَرْطُهُ لَوْ صِفَةً: أَنْ يُجْمَعَ مُذَكَّرُهُ بِالواوِ والنُّونِ إنْ كَانَ لَه[2]، وإلَّا فَالتَّاءُ[3]، وإلَّا جُمِعَ[4].

والصَّحِيحُ[5]، وأَفْعالٌ وأَفْعُلٌ وأَفْعِلَةٌ [١٩/ب] **وفِعْلَةٌ للقِلَّةِ، وغَيْرُها للكَثْرَةِ.**

---

(١) عطفٌ على: «مذكَّرٌ»، والمرادُ بِهِ الاصطلاحيُّ أيضًا، فيدخلُ نحو: «طلحاتٍ».

(٢) «إن كان له» أي: إن وجد له مذكرٌ، نحو، «مسلمة».

(٣) أي: وإنْ لم يوجدْ مذكَّرُه فَشرطُه: وجودُ التاءِ في مفردِهِ، كـ: «حائضةٍ» و«طامثةٍ» لمَنْ حدثَ لها الحيضُ والطمثُ، فيقالُ: «حائضاتٌ» و«طامثاتٌ»، بخلافِ الحائضِ والطامثِ، فإنَّهما بمعنَى مَنْ ثَبتَ لَهُ أحدُهما في الجملةِ، أعني: البالغة، فجمْعُهما: حوائضُ وطوامثُ لا غيرُ.

(٤) أي: وإنْ لم يكنْ صفةً، جُمِعَ مطلقًا من غيرِ اعتبارِ شرطٍ. قال البركلي: «ولو زادَ: «سماعًا» لسلِمَ من اعتراضِ الرضيِّ بعدمِ الاطرادِ. شرح لب الألباب (ص:٣٥٥).

(٥) أي: جمعي التصحيح المذكر والمؤنث.

الأَسْماءُ العامِلَةُ عَمَلَ الفِعْلِ

۞ المَصْدَر:

يَعْمَلُ كَفِعْلِهِ مُطْلَقًا[1] ما لَمْ يَكُنْ مُطْلَقًا[2]؛ لِأَنَّ العَمَلَ لِفِعْلِهِ[3]، إِلَّا لَوْ بَدَلًا[4].

وَمَعْمُولُهُ يَتَقَدَّمُ لَوْ ظَرْفًا[5]، ولا يُضْمَرُ فِيهِ[6].

وَجازَ حَذْفُ فاعِلِهِ[7] وإضافَتُهُ إِلَيْهِ وإِلَى المَفْعُولِ.

وَقَلَّ إِعْمالُهُ بِاللَّامِ[8].

۞۞۞

(١) أي: غير مقيّد بزمان، بخلاف اسم الفاعل والمفعول، فعملهما مقيد بزمان المضارع.

(٢) أي: ما لم يكن المصدر مفعولاً مطلقًا.

(٣) علة عدم عمل المصدر إذا كان مفعولاً مطلقًا.

(٤) أي: المصدر المفعول المطلق لا يعمل إلا إذا كان بدلاً من فعله، نحو: «ضربًا زيدًا»؛ لأنّ العمل حينئذ للمصدر؛ لقيامه مقام الفعل، وليس للفعل.

(٥) نحوَ: قولِهِ: ﴿وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ﴾ [النُّور الآية ٢].

(٦) أي: لا يضمر فيه ضميرًا مستترًا.

(٧) أي: لا يجب ذكر فاعل المصدر، بل يجوز ذكره، نحو: «أعجبني ضرب زيد بكرًا»، ويجوز حذفه، نحو: «أعجبني ضربٌ زيدًا»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤﴾ [البَلَد الآية ١٤].

(٨) وعمل المصدر مضافًا أكثر، وعمله مجردًا من «أل» والإضافة أقيس.

۞ اسْمُ الفاعِلِ:

يَعْمَـلُ كَفِعْلِـهِ لَـوْ بِمَعْـنَى الحـالِ أَوِ الاسْـتِقْبالِ، واعْتَمَدَ عَلَى المُبْتَـدَأ أَوْ ذِي الحـالِ أَوِ المَوْصُوفِ أَوِ الاسْـتِفْهامِ أَوْ حَرْفِ النَّفْيِ أَوِ النِّداءِ[1].

وَيُضافُ مَعْنًى لَوْ بِمَعْنَى الماضِي[2]، ولَوْ مَعْمُولٌ قُدِّرَ فِعْلٌ[3].

وَبِاللَّامِ الجَمِيعُ[4].

وَكَـذا المُبالَغَـةُ واسْـمُ المَفْعُـولِ[5]، والمُثَـنَّى والمَجْمُـوعُ[6]، وجَـازَ حَـذْفُ النُّـونِ بِالعَمَـلِ لَـوْ مُعَرَّفًـا[7]. [٢٠/أ]

۞۞۞

(١) نحو: «يا طالِعًا جبَلاً».

(٢) أي: ويضاف اسم الفاعل لمعموله إضافة معنوية لو كان بمعنى الماضي؛ لامتناع نصبِهِ.

(٣) أي: ولو وُجِدَ معمُولٌ منصُوبٌ -نحو: «زيدٌ مُعطي عمرٍو دِرهمًا أمسِ» قدِّرَ فعلٌ ناصبٌ، نحو: «أعطَى».

(٤) أي: بسببِ دخولِ اللامِ الموصولةِ دونَ المعرفةِ على اسمِ الفاعلِ يستَوي الجميعُ، أي: جميعُ الأزمنةِ.

(٥) أي: ومثل اسم الفاعل في العمل والاشتراط صيغ المبالغة، وهي: «مِفعالٌ» و«فَعولٌ» و«فَعَّالٌ» و«فَعيل» و«فَعِل». ومثله أيضًا اسم المفعول.

(٦) أي: اسم الفاعل المجموع والمثنى مثل المفرد في العمل والاشتراط.

(٧) أي: يجوز حذف نون المثنى والجمع من اسم الفاعل تخفيفًا -لا بسبب الإضافة- بشرطين: العمل والتعريف، فلا بدّ من القيدين للحذف تخفيفًا، ومنه في قراءة لقوله تعالى: (والمقيمي الصلاة) بنصب (الصلاة). إعراب القراءات الشواذ (٢/ ١٣٨).

۞ والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ[1] :

تَعْمَلُ كَفِعْلِها[2] لَوِ اعْتُمِدَتْ[3].

وَهِيَ إمَّا باللَّامِ أَوْ مُجَرَّدَةٌ.

والمَعْمُولُ بِاللَّامِ أَوْ مُضافٌ أَوْ مُجَرَّدٌ.

وَهُوَ مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ في المَعْرِفَةِ، والتَّمْيِيزِ فِي غَيْرِها، أَوْ مَجْرُورٌ، فَيَصِيرُ ثَمانِيَةَ عَشَرَ[4].

---

(١) «المشبهة» أي: باسم الفاعل المتعدي إلى واحد في أَنَّها تثنَّى وتجمعُ وتذكَّرُ وتؤنَّثُ، وإلا فالأصل أنّها لا تعمل؛ لأنها تصاغ من اللازم، ولم يقولوا: مشبهة بالفعل؛ لعدم موازنتها المضارع في الغالب، بخلاف اسم الفاعل، فإنّه مشبّه بالفعل؛ لموازنته المضارع. وانظر الفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة في أوضح المسالك لابن هشام (ص:٢٤٤).

(٢) بل تزيدُ عليهِ؛ لأنَّها تنصبُ عندَ البصريين، لا فعلُها.

(٣) أي: تعمل من غيرِ اشتراطِ زمانٍ؛ لكونِها بمعنَى الثبوتِ، لا الحدوثِ المقتضِي للزمانِ. ويشترط فيها الاعتماد كاسم الفاعل.

(٤) وذلك بضرب الستة في ثلاثة، فأما الستة فهي حاصل ضرب اثنين -هما: «كون الصفة باللام أو مجردة»- في ثلاثة -وهي: «كون المعمول باللام أو مضافاً أو مجرداً-، وأما الثلاثة فهي: «كون المعمول مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا».

وامْتَنَعَ فِيها[1] : «الحَسَنُ وَجْهِهِ»[2] وَ«الحَسَنُ وَجْهٍ»[3].

وَمَا فِيهِ ضَمِيرٌ أَحْسَنُ، وضَمِيرانِ حَسَنٌ، وإلَّا فَقَبِيحٌ[4].

وَلَوْ رُفِعَ بِها فَلَا ضَمِيرَ فِيها[5]، وإلَّا فَضَمِيرٌ مُطابِقٌ لِلمَوْصُوفِ[6].

والفاعِلُ والمَفْعُولُ اللَّازِمانِ والمَنْسُوبُ كَهِيَ[7].

---

(١) أي : وامتنع من الثمانية عشر الصورتان التاليتان.

(٢) لعدمِ إفادةِ الإضافةِ خفّةً؛ لأنَّها بحذْفِ التنوينِ بسبب اللام.

(٣) لامتناع إضافةَ المعرفةِ إلى النكرةِ.

(٤) أي : بقية الصور من الثمانية عشر بعد إخراج الصورتين الممتنعتين حكمها كالتالي:

- ما فيه ضميرٌ واحد أحسن، نحو: «الحسن الوجهَ».. «الحسن الوجهِ».. «الحسن وجهًا».. «حسن الوجهِ».. «حسن الوجهَ».. «حسن وجهًا».. «حسن وجه».
- وما فيه ضميران حسن، نحو: «حسن وجهَه» و«الحسن وجهَه».
- وما لا ضمير فيه فقبيح، نحو: «الحسن الوجهُ».. «حسن الوجهُ».. «حسن وجهٌ».. «الحسن وجهٌ».

(٥) أي : لو رفَعَ الصفةُ اسمًا ظاهرًا بالفاعليَّةِ فلا ضميرَ؛ لامتناعِ تعدُّدِ الفاعلِ.

(٦) أي : وإنْ لم يُرْفَعْ بها سواءٌ نَصَبَتْ على التشبيهِ أو جرَّتْ بالإضافةِ، فَفِي الصفةِ ضميرٌ؛ لامتناعِ خلوِّ الصفةِ عن الفاعلِ كالفعلِ، مطابقٌ ذلكَ الضميرُ للموصوفِ في التذكيرِ والتأنيثِ، والتثنيةِ والجمعِ كمطابقتِها إيَّاهُ.

(٧) أي : اسم الفاعل من الفعل اللازم، نحو: «قائم» من قام، و«جالس» من جلس، واسم المفعول اللازم، وهو: الذي لا يتعدّى في نفسه إلا إلى مفعول واحد وقد أقيم مقام الفاعل، نحو: «مضروب» و«مقتول»، فيجوز ويمتنع فيهما وفي معمولهما ما جاز وامتنع في الصفة، ومثلهما: «المنسوب»، كما ذكر المصنّف. وهي من زيادته على الكافية.

۞ اسْمُ التَّفْضِيلِ:

قِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ، وقَدْ جَاءَ كَـ: «أَشْهَر»[(١)].

وَيُسْتَعْمَلُ بِاللَّامِ فَيُطابِقُ[(٢)].

أَوْ بِـ«مِنْ» [٢٠/ب] فَمُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ[(٣)].

أَوِ الإِضَافَـةِ، فَلَـوْ كَانَ لِلزِّيـادَةِ عَلَيْـهِ -وَشَرْطُهُ: دُخُـولُهُ فِيهِ- جَازَ المُطابَقَـةُ والإِفْـرادُ، وإِلَّا فَيُطابِقُ[(٤)].

---

(١) أي: الأصل في التفضيل أن يكون لتفضيل الفاعل على غيرِهِ في الفعل، لا لتفضيلِ المفعولِ؛ إذْ لو كانَ لهما كَثُرَ الاشتباهُ، فجعلُوهُ قياسًا في الأكثرِ، وهو الفاعلُ، وقد جاء للمفعول، نحو: «أشهر»، بمعنى: مشهور، و«ألوم»، بمعنى: ملوم، و«أعذر»، بمعنى: معذور.

(٢) أي: فيطابقُ موصوفَهُ إفرادًا وتثنيةً وجمْعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا؛ للزومِ مطابقةِ الصفةِ لموصوفِها؛ لعدمِ المانعِ الَّذي سيجيءُ، كـ: «زيدٌ الأفضلُ».. «الزيدانِ الأفضلانِ».. «الزيدونَ الأفضلونَ».. «هندٌ الفضلى».. «الهندانِ الفضلَيانِ».. «الهنداتُ الفضلَياتُ».

(٣) نحو: «زيد» و«هند» و«الزيدان» و«الزيدون» و«الهندات»، فمع جميع هذه الأسماء تقول في التفضيل: «أفضل من خالد».

(٤) أي: الاستعمال الثالث لاسم التفضيل أن يكون مضافًا، وله حينئذ معنيان:

الأول: أن يقصد به التفضيل على المضاف إليه، وشرط هذا المعنى: أن يكون الموصوف داخلًا في المضاف إليه، نحو: «زيدٌ أفضل الناس»، فيجوز حينئذ في اسم التفضيل المطابقة والإفراد، نحو: «الزيدون هم أفاضل الرجال» و«أفضل الرجال».

والثاني: ألا يقصد به التفضيل، وإنما الوصف فقط، فتجب حينئذ المطابقة، نحو قولهم: «الناقص والأشج أعدلا بني مروان».

وما ذكره المصنف خاص بالمضاف إذا أضيف لمعرفة، أما إذا أضيف إلى نكرة فيجب الإفراد والتذكير، نحو: «الزيدان أفضل رجلين» و«الزيدون أفضل رجال» و«هند أفضل امرأة». ينظر: أوضح المسالك لابن هشام (ص:٢٥٧).

وَيَعْمَـلُ فِي مُظْهَرٍ فِــي نَحْوِ: «ما رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَــنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْـلُ مِنْـهُ فِي عَيْنِ زَيْـدٍ»[1]، وَجَازَ «مِنْ عَـيْنِ زَيْـدٍ»[2]، وَ«كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَـنَ فِيهـا الكُحْلُ»[3].

❀❀❀

(١) وضع ابن هشام ضابطًا لهذا المثال فقال: «ويطرد ذلك إذا حلّ محل الفعل، وذلك إذا سبقه نفي وكان مرفوعه أجنبيًا مفضّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: «ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد». المرجع السابق (ص:٢٥٨).

(٢) الأصل أن يقع الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف -«الهاء في عينه»-، وثانيهما للظاهر -«الهاء في منه»-، وقد يحذف الضمير الثاني كما في هذا المثال: «ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل من عين زيد».

(٣) أي: وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء، كما في هذا المثال: «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحلُ».

بابُ الأَفْعالِ

۞ الفِعْلُ المَاضِي:

مَا دَلَّ عَلَى مَا مَضَى.

وَبُـنِيَ عَلَى الفَتْـحِ مَـا لَـمْ يَلْحَقْـهُ الـوَاوُ؛ لِأَنَّـهُ يُضَـمُّ، والضَّمِـيرُ المُتَحَـرِّكُ؛ لِأَنَّـهُ يُسَـكَّنُ.

۞ المُضارِعُ:

مَا دَلَّ عَلَى الحالِ والاسْتِقْبالِ.

وَهُوَ مُعْرَبٌ مِنْهُ[1]، لَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ التَّأْكِيدِ[2] وجَمْعِ المُؤَنَّثِ.

وَإعْرابُهُ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وجَزْمٌ.

---

(١) أي: هو الفعل المعرب من بينِ أنواعِ الفعلِ لا غيرُ؛ وذلك إذا لم يتصل بإحدى النونين المذكورتين.

(٢) ظاهر كلام المصنّف: أنّ الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد مبنيّ مطلقًا سواء اتصلت به النون اتصالًا مباشرًا أم لم تتصل، والمسألة فيها ثلاثة أقوال، ثانيها: أنّه معرب مطلقًا، وثالثها: أنّه مبني إذا كان الاتصال مباشرًا. ينظر الخلاف بالتفصيل في كتابي: المغني في مسائل الخلاف النحويّ والصرفيّ (ص:٢٢).

فالصَّحِيحُ المُفْرَدُ[١]-سِوَى الحاضِرَةِ[٢]- بِالضَّمَّةِ[٢١/أ] والفَتْحَةِ لَفْظًا، والسُّكُونِ[٣].

وَغَيْرُهُ بِالنُّونِ وحَذْفِها[٤].

والمُعْتَلُّ بِالأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ تَقْدِيرًا، وَبِالحَذْفِ[٥].

وَبِغَيْرِهِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا، وَالفَتْحَةِ لَفْظًا، وَالحَذْفِ[٦].

ويُرْفَعُ لَوْ جُرِّدَ عَنِ النَّاصِبِ والجازِمِ.

ويُنْصَبُ بـ«أَنْ» الَّتِي بَعْدَ العِلْمِ مُخَفَّفَةً[٧]، والظَّنِّ تَحْتَمِلُ المُخَفَّفَةَ[٨].

---

(١) «الصحيح» أي: غير معتلّ الآخر، و«المفرد» أي: لم يتصل به واو الجماعة ولا ألف الاثنين.

(٢) أي: المخاطبة، وهو الفعل المضارع المتصل بياء المخاطبة.

(٣) أي: بالضمةِ رفعًا، والفتحةِ نصبًا، والسكونِ جزمًا، نحو: «يضربُ» و«لن يضربَ» و«لمْ يضربْ». وإنما قال بعد الضمة والفتحة: «لفظًا» لأنّ الضّمة تكون مقدرة في المعتل مطلقًا، والفتحة في المعتل بالألف، وسيأتي بيان ذلك.

(٤) «وغيرُه» أي: غيرُ المفردِ المستثنَى منهُ الحاضرةُ صحيحًا أو معتلاً يكون بالنونِ رفعًا، وحذفِها نصبًا وجزمًا، نحو: «يضربانِ» و«لمْ يضربَا» و«لن يضربَا».

(٥) أي: بالضمَّةِ رفعًا والفتحةِ نصبًا. «تقديرًا» أي: مقدَّرتينِ. و«الحذفِ» أي: حذفِ الآخِرِ جزْمًا، نحوَ: «يخْشَى» و«لن يخشى» و«لم يخشَ».

(٦) «وبغيرِهِ» أي: غيرِالألفِ، يعني: الواوَ والياءَ بالضمَّةِ رفعًا تقديرًا، والفتحةِ نصبًا لفظًا، والحذفِ جزْمًا، نحو: «يغزُو» و«يرمِي» و«لن يغزُوَ» و«لن يرمِيَ» و«لم يغْزُ» و«لم يرْمِ».

(٧) فيجب رفع الفعل بعدها، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المُزَّمِّل الآية ٢٠].

(٨) فيجوز فيما بعدها الرفع على أنها مخففة من الثقيلة، والنصب على أنّها ناصبة، كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المَائِدَة الآية ٧١]. قرئ في السبعة بالنصب والرفع. السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص:٢٤٧).

وَ«لَنْ»، وَهِيَ لِنَفْيِ المُسْتَقْبَلِ.

وَ«إِذَنْ» لَوْ مُسْتَقْبَلًا ولَمْ يَكُنْ مَعْمُولًا لِمَا قَبْلَها[1]، ولَوْ كانَتْ بَعْدَ الفَاءِ والوَاوِ جَازَ[2]، وصَحَّ الفَصْلُ بَيْنَهُما خاصَّةً[3].

وَ«كَيْ»، وَهِيَ لِلسَّبَبِيَّةِ[4].

وَ«أَنَّ» مُقَدَّرَةً بَعْدَ:

«حَتَّى» لَوْ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَها، وَهِيَ بِمَعْنَى: «كَيْ» أَوْ «إِلَى»، فَلَوْ قُصِدَ الحَالُ ولَوْ حِكَايَةً يُرْفَعُ، وتَجِبُ [٢١/ب] السَّبَبِيَّةُ.

وَ«لَامِ» كَيْ وَ«لَامِ» الجُحُودِ، وَتَا لِلتَّأْكِيدِ بَعْدَ النَّفْيِ لكَانَ[5].

---

(١) عبارة ابن الحاجب في كافيته (ص:١٩٤) أدق، حيث قال: «و«إذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها». لذا قال البركلي: «لمْ يُصبْ في تبديلِ الاعتمادِ بالعملِ في قولِهِ: «ولم يكنْ فعلُه معمولا لِمَا قبلَها»؛ إذْ لا عملَ في نحو: «واللهِ إذنْ لأخرجَنَّ»؛ للاعتمادِ معَ عدمِ العملِ، كما لاعملَ في نحو: «أَنَا إذنْ أُكرمُكَ»، ونحوِ: «إنْ تأتِني إذنْ أكرمْكَ»». شرح لب الألباب (ص:٣٨١).

(٢) أي: جاز الإلغاء والإعمال، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإِسْرَاء الآية ٧٦] في قراءة على الإعمال، وقرئت: (وإذًا لا يلبثوا) على الإعمال. تنظر القراءتان في الدر المصون (٧/ ٣٩٣).

(٣) قال البركلي: «أي: بينَ «إذنْ» ومعمولِهِ بالقَسَمِ، نحو: «إذنْ واللهِ أكرمَكَ»، والدعاءِ، نحو: «إذنْ رحِمَكَ اللهُ أكرمَكَ»، والنداءِ، نحو: «إذنْ يا زيدُ أكرمَكَ» لا غيرُ؛ لكثرةِ دورِ هذه الأشياءِ في الكلامِ خاصّةً دونَ أخواتِها». شرح لب الألباب (ص:٣٨٢).

(٤) أي: سببيَّةِ ما قبلَها لِمَا بعدَها، نحو: «أسلمْتُ كي أَدخلَ الجنَّةَ».

(٥) «وتا» إشارةٌ إلى لامِ الجحودِ، وهي زائدة للتأكيدِ بعدَ النفيِ لكانَ، أي: لحدثِهِ، نحوَ قولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأَنفَال الآية ٣٣].

وَالفَـاءِ لَـوْ لِلسّـبَبِيَّةِ، والـواوِ لَـوْ للجَمْعِيَّـةِ، ومَـا قَبْلَهُمـا أَمْـرٌ أَوْ نَـهْيٌ أَوْ نَـفْيٌ أَوْ تَمَـنٍ أَوْ عَـرْضٌ أَوِ اسْـتِفْهامٌ.

وَ«أَوْ» لَوْ بِمَعْنَى: «إلَى» أَوْ «إلا».

وَالعَاطِفَةِ لَوِ المَعْطُوف عَلَيْهِ اسْمًا[1].

وَجـازَ إظْهـارُ «أَنْ» مَعَها، ومَـعَ «لامِ» كَيْ[2]، ويَجِـبُ مَعَ «لا» بَعْدَ اللَّامِ[3].

وَيُجْـزَمُ بـ«لَـمْ» و«لَمَّا»، وهُمَـا للقَلْبِ والنَّفْيِ، وَتَا لِلاسْـتِغْراقِ، وَجازَ حَـذْفُ فِعْلِها[4].

---

(١) أي: وتقدر «أن» بعد الحروف العاطفة مطلقًا لو كانَ المعطوفُ عليهِ اسمًا خالصًا، أي: ليس في تأويل الفعل؛ إذْ لا يجوزُ عطفُ الفعلِ على الاسمِ، فيقدَّرُ «أنْ»، فيكونُ في تأويلِ الاسمِ، فيصِحُّ العطفُ، كقولِ ميسون بنت بجدل:

«لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عيْنِي» الكتاب (١/ ٤٢٦)، والمقتضب (٢/ ٢٧).

(٢) أي: وجازَ إظهارُ «أنْ» معَها، أي: مع العاطفةِ، كـ: «أعجبَني قيامُك وأنْ تذهبَ»، ومعَ لامِ كي، كـ: «جئْتُكَ لأَنْ تُكرِمَنِي».

(٣) أي: ويجبُ إظهارُ «أنْ» معَ لا الداخلةِ على المضارعِ بعدَ اللامِ بمعنَى كي، كقولِهِ تَعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحَدِيد الآية ٢٩]، ويمْتنعُ إظهارُ «أنْ» فيما عداهما.

(٤) و«تا» إشارةً إلى «لـمَّا» للاستغراقِ، أي: استغراقِ أزمنةِ الماضي من وقتِ الانتفاءِ إلى وقتِ التكلُّمِ، ولا يجبُ الاستغراقُ في «لم». «وجازَ حذفُ فعلِها» أي: «لـمَّا» عندَ القرينةِ دونَ لم، كـ: «شارفْتُ المدينةَ ولـمَّا»، أي: لـمَّا أدخلْها.

وَلامِ الأَمْـرِ، وبِـهِ يُطْلَـبُ الفِعْلُ، وقَدْ يُحْذَفُ لِلـضَّرُورَةِ، وقَدْ يُفْتَحُ، وجَازَ السُّـكُونُ بِالوَاوِ والفَـاءِ، وثُـمَّ[1].

وَلا النَّهْيِ، وبِهِ يُطْلَبُ التَّرْكُ.

وَكَـ: «لَمْ» المُجازَاةُ، وَهِيَ:

«إِنْ» وَ«مَهْمَـا» وَ«إِذْمَا» وَ«حَيْثُمـا» وَ«أَنَّى» وَ«أَيْنَ» وَ«مَتَى» [٢٢/أ]

وَ«مَـنْ» وَ«مَا» وَ«أَيْ»، وقَلّ مَـعَ «كَيْفَمَا» وَ«إِذَا».

وَبِـ«إِنَّ» مُقَدَّرَةً بَعْدَ الأَفْعالِ، سِوَى النَّفْيِ لَوْ قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ[2].

والكَلِمُ[3] تَدْخُلُ عَلَى الفِعْلَيْنِ لِسَـبَبِيَّةِ الأَوَّلِ ومُسَـبَّبِيَّةِ الثَّانِي، وسُـمِّيَا: شَرْطًا وجَزاءً.

فَلَوْ مُضارِعَيْنَ أَوِ الأَوّلُ فالجَزْمُ، ولَوِ الثَّانِي فَوَجْهانِ[4].

---

(١) ذكـر المصنّف لـلام الأمر أربعـة أحكام: دلالة الفعل بعده على الطلب، وحذفه للضرورة، وورود فتحه، وهـو لغـة سليم، وجـواز تسكينه بعـد الفاء والـواو بكثرة وبعد ثم بقلـة. ينظر: مغني اللبيب (ص:٢٢٦).

(٢) أي: ويجزم المضارع بـ«إن» مقدرة بعد الأفعـال، ويَقصد بها: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، بشرط: قصد السببيّة، نحو: «أسلم تدخل الجنة» و«لا تكفر تدخل الجنة». واستثنى من الأفعـال ما كان منفيًّا، فامتنع في نحو: «لا تكفر تدخل النار»؛ لأنّ التقدير: إن لا تكفر، فلا يصح المعنى. ولو لـم تقصَدْ السببية لـم يَجُزِ الجزمُ، بل يرفعُ، فيكونُ صفةً، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مَرْيَـم الآيـة ٥ و الآيـة ٦]، أو حالًا، نحو: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ۝﴾ [الأَنْعَـام الآيـة ٩١]، أي: لاعبين، ومنه: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝﴾ [المُدَّثِّـر الآية ٦]، أي: مستكثرًا.

(٣) أي: والكلِمُ الجازمةُ، أي: أدوات الجزم السابق ذكرها.

(٤) أي: جازَ الجزمُ والرفعُ في المضارعِ الجواب إذا كان الشرط ماضيًا.

وَلَـوِ المُسَـبَّبُ ماضِيًـا بِـلا «قَـدْ»[1] لَفْظًـا أَوْ مَعْنًى[2] لَـمْ يَجُزِ الفَـاءُ، ولَـوْ مُضـارِعًا بِـلَا أَوْ مُثْبَتًـا فَيَجُـوزُ[3]، وإلَّا فَواجِبٌ[4].

وَيَقَعُ إِذَا مَعَ الاسْمِيَّةِ مَوْقِعها[5].

(١) «بلا قد» لفظًا وتقديرًا، فإن وجدت لفظًا وجبت الفاء، كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ﴾ [يُوسُف الآية ٧٧]، وكذلك لو تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ﴾ [يُوسُف الآية ٢٦]، أي : فقد صدقت.

(٢) «لفظًا أو معنى» قيدانِ للماضي، فيشملُ نحو: «إنْ ضربْتَ لم أضربْ».

(٣) أي : يجوز اقتران الفاء بالجواب إذا كان مضارعًا منفيًا بـ«لا»، نحو: «إن يضربك لا يفلح» أو «فلا يفلح»، وإذا كان مثبتًا، نحو: «إن تأتني أكرمك» أو «فأكرمك».

(٤) وذلكَ إذا كانَ الجزاءُ ماضيًا بـ«قدْ» لفظًا أو تقديرًا، أو مضارعًا بـ«مَا» أو «لنْ» أو «سوفَ» أو «السينِ» أوجملةً اسميّةً أو أمرًا أو نهيًا أو تمنيًا أو عرْضًا أو دعاءً، أو غيرَ ذلكَ.

(٥) أي : وتقعُ «إذا» الَّتي للمُفاجأةِ معَ الجملةِ الاسميَّةِ موقِعَها، أي : موقعَ الفاءِ الرابطة، كقولِهِ تَعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ٣٦﴾ [الرُّوم الآية ٣٦].

۞ الأَمْرُ بالصِّيغَة[1] :

مَـا يُطْلَـبُ بِهِ مَأْخَـذُهُ[2] من المُخاطَـبِ، بِحَذْفِ التَّـاءِ، وبُنِيَ عَلَى السُّكُونِ[3].

۞۞۞

۞ فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ:

مَا نُسِبَ إِلَى المَفْعُولِ.

۞۞۞

---

(١) أي: بصيغة «افعل»، فهو بهذه الصيغة قسمًا من الفعل مغايرًا للمضارع، بخلاف الأمر باللام، فهو من المضارع.

(٢) «مأخذه» أي: مصدره، وهو طلب حدوث الفعل من المخاطب، أي: من الفاعل المخاطب بصيغة المضارع بعد حذف تاء المخاطبة وتحويل المضارع إلى صيغة الأمر «افعل»، فأصلها: تفعل.

(٣) «على السكونِ» في المفردِ الصحيح وجمعِ المؤنَّثِ، وحُرِّكَ عندَ لُحُوقِ ضميرِ الفاعلِ الساكنِ بحركةٍ تجانسُهُ، وأمَّا حذفُ الآخرِ في المعتلِ فللتخفيفِ.

۞ **وَالفِعْلُ**:[١]

لَوْ تَوَقَّفَ تَعَقُّلُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ فَمُتَعَدٍّ[٢]، وإِلَّا فَغَيْرُهُ.

وَقَدْ [٢٢/ب] يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، كَـ: «أَعْطَى» وَ«عَلِمَ»، وَإِلَى ثَلاثَةٍ، كَـ: «أَعْلَمَ» وَ«أَرَى» وَ«أَنْبَأَ» وَ«نَبَّأَ» وَ«أَخْبَرَ» وَ«حَدَّثَ»، وَالمَفْعُولُ الأَوَّلُ لَهَا[٣]، كَـ: «أَعْطَيْتُ»[٤]، والثَّانِي والثَّالِثُ كَـ: «عَلِمْتُ»[٥].

۞۞۞

---

(١) أي: من حيث التعدي واللزوم.

(٢) «لو توقف تعقّله» أي: تعقُّلُ مضمونِهِ على متعلّقٍ -وهوَ غيرُ الفاعلِ في اصطلاحِ النحاةِ- فَالفعلُ متعدٍّ، كـ: «ضربْتُ زيدًا».

(٣) أي: لهذهِ الأفعالِ المتعدِّيةِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ.

(٤) في جوازِ الاقتصارِ عليهِ والاستغناءِ عنهُ، ونحوِهما.

(٥) في وجوبِ ذكرِ أحدِهما عندَ ذكرِ الآخرِ، وجوازِ ترْكِهما معًا، وغيرِهما من الخصائصِ.

أَفْعالُ القُلُوبِ:

«ظَنَنْتُ» وَ«حَسِبْتُ» وَ«خِلْتُ» وَ«زَعَمْتُ» وَ«عَلِمْتُ» وَ«رَأَيْتُ» وَ«وَجَدْتُ» تَنْصِبُ جُزْأَيِ الاسْمِيَّةِ(١).

وَخُصَّتْ بِأَنَّهُ إذا ذُكِرَ أَحَدُهُما ذُكِرَ الآخَرُ، بِخِلافِ بابِ «أَعْطَيْتُ».

وَجَوازِ الإلْغاءِ ما لَمْ تَتَقَدَّمْ، وهُوَ أَوْلَى لَوْ تَأَخَّرَتْ، والإعْمالُ لَوْ تَوَسَّطَتْ، والتَّعْلِيقُ قَبْلَ الاسْتِفْهامِ والنَّفْيِ واللَّامِ.

وَبِجَوازِ كَوْنِ الفاعِلِ والمَفْعُولِ ضَمِيرَيْنِ لِواحِدٍ(٢).

وَ«ظَنَنْتُ» وَ«عَلِمْتُ» وَ«رَأَيْتُ» وَ«وَجَدْتُ» بِمَعْنَى: «اتَّهَمْتُ» وَ«عَرَفْتُ» وَ«أَبْصَرْتُ» [٢٣/أ] وَ«أَصَبْتُ»، تَتَعَدَّى إِلَى واحِدٍ(٣).

❀❀❀

---

(١) أي: المبتدأ والخبر على أنَّ كلَّ واحدٍ مفعولٌ بهِ.

(٢) قال البركلي: «وَخُصَّتْ بجوازِ كونِ الفاعلِ والمفعولِ ضميرينِ متصلينِ راجعينِ لواحدٍ، كـ: «علمتُنِي منطلقًا»، وامتنعَ نحو: «ربْتُنِي»، بل يقالُ: «ضربْتُ نفسِي»؛ لأنَّ المغايرَةَ في غيرِ أفعالِ القلوبِ غالبةٌ، فإذا اتَّحدا زادُوا النفسَ تصريحًا وتنبيها على ما عسَى أنْ يغفلَ عنهُ بسببِ الندرةِ، بخلافِ أفعالِ القلوبِ، فإنَّ الإنسانَ بحالِهِ أعلمُ منهُ بحالِ غيرِهِ، فلا يحتاجُ إلى زيادةٍ». شرح لب الألباب (ص:٤٠٠).

(٣) هذه العبارة فيها لف ونشر مرتّب، والمعنى: أنّ «ظننت» بمعنى: اتهمت و«علمت» بمعنى: عرفت و«رأيت» بمعنى: أبصرت و«وجدت» بمعنى: أصبت تتعدى إلى مفعول واحد فقط.

۞ الأَفْعالُ النَّاقِصَةُ:

مَا وُضِعَ لِإثْباتِ أَمْرٍ لِفاعِلِهِ، وتَرْفَعُ الأَوَّلَ وتَنْصِبُ الثَّانِيَ.

«صَارَ» لِلانْتِقالِ[١].

وَ«كَانَ»، وَهِيَ إمَّا **ناقِصَةٌ** لِتَحَقُّقِ الخَبَرِ ماضِيًا دائِمًا[٢] أَوْ مُنْقَطِعًا[٣]، وبِمَعْنَى: «صَارَ»، ويَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ[٤]، أَوْ **تامَّةٌ** بِمَعْنَى: «وُجِدَ»[٥]، أَوْ **زَائِدَة**[٦].

وَ«**أَصْبَحَ**» وَ«**أَضْحَى**» وَ«**أَمْسَى**»، وتَكُونُ تامَّةً.

وَ«**ظَلَّ**» وَ«**بَاتَ**»، وقَلَّ كَوْنُهُما تامَّتَيْنِ؛ لاقْتِرانِ الجُمْلَةِ بِأَوْقاتِها[٧] وبِمَعْنَى: «صَارَ»[٨].

---

(١) وإنما قدمها على «كان» لأنه سيحيل على معناها، كما سيأتي.

(٢) أي: من غيرِ عدمٍ سابقٍ أو لاحقٍ، نحو: «كانَ اللهُ عليمًا».

(٣) نحو: «كانَ زيدٌ غنيًّا فافْتقرَ».

(٤) قال البركلي: «وهذا ليسَ معنًى لكانَ، بل استعمالٌ متفرِّعٌ على الأوَّلينِ، فلو قالَ: فحينَئذٍ يجوزُ فيها الشأنُ لكانَ أحسنَ وأظهرَ». شرح لب الألباب (ص:٤٠٥).

(٥) كقولِهِ تَعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ ١١٧﴾ [البَقَرَةِ الآية ١١٧].

(٦) أي: تكون صلة للتأكيد ولا عمل لها، كقولِهِ تَعالى: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ٢٩﴾ [مَرْيَم الآية ٢٩]. والمنصوبُ حالٌ.

(٧) هذا سبب جواز مجيء الأفعال الخمسة المذكورة تامةً، وليس خاصًا بـ«ظلّ» و«بات». ومعنى: «لاقتران الجملة بأوقاتها» أي: لاقتران المعنى المأخوذِ من الجملةِ بأوقاتِها، وهي: الصباحُ والمساءُ والضحى والظلولُ والبيتوتة.

(٨) أي: وتكونُ هذه الخمسةُ بمعنَى: صارَ بلا دلالةٍ على الأوقاتِ المذكورةِ، وليس خاصًا بـ«ظل» و«بات»، كما يوهم اللفظ.

وَ«لَيْسَ» لِنَفْيِ الجُمْلَةِ حَالًا.

وَ«مَا بَرِحَ» وَ«مَا زَالَ» وَ«مَا فَتِئَ» و«مَا انْفَكَّ» لِدَوامِ خَبَرِها لِفاعِلِها مُذْ قَبِلَهُ[1]، ولَزِمَها النَّفْيُ[2].

وَ«ما دَامَ» لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِها لاسْمِها، ولِذا افْتَقَرَ إِلَى كَلامٍ؛ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ[3].

وَ«غَدَا» و«آضَ» و«عَادَ»[٢٣/ب] و«راحَ» بِمَعْنَى: «صَارَ»[4].

وَأَتَى «جَاءَ» و«قَعَدَ» مِنْها[5].

وَلا يَتَقَدَّمُ الأَخْبارُ عَلَى مَا فِي أَوَّلِهِ مَا[6].

---

(١) قال البركلي: «أي: مذْ زمانِ إمكانِ قبولِ فاعلِها لمضمونِ خبرِها. فمعنَى: «ما زالَ زيدٌ عالمًا» مثلا: دوامُ العلمِ لهُ مذْ زمانِ البلوغِ أو المراهقةِ، فلا يضرُّ انتفاؤُهُ في أوائلِ زمانِ الصِّبَا؛ لعدمِ إمكانِ القبولِ». شرح لب الألباب (ص:٤٠٧).

(٢) لتكون ناقصة عاملة.

(٣) «ولِذا» أي: لأجلِ كونِها للتوقيتِ المذكورِ افتقرَ «ما دامَ» إلى كلامٍ قبلَه؛ «لأنَّه» أي: ما دامَ معَ اسمِه وخبرِه ظرفٌ وفضلةٌ، فلا بدَّ لهُ من ناصبٍ وعمدةٍ، نحو: «اجلسْ ما دامَ زيدٌ جالسًا»، أي: مدَّة جلوسِهِ.

(٤) هذه الأفعال الأربعة تكون ناقصة بمعنى: «صار»، وإنما أخرها لأنَّها ملحقاتٌ، والغالبُ كونُها تامّةً.

(٥) أي: من الأفعال الناقصة، فأتى «جاء» بمعنى «كان»، كقولهم: «ما جاءَتْ حاجتُكَ»، و«قعد» بمعنى: «صار»، كقولهم: «قعدَتْ كأنَّها حربَةٌ».

(٦) قال البركلي: «ومفهومُ هذا الكلامِ جوازُ التقديمِ فيما عدَا الماويَّاتِ، فاكتفَى بِهِ. ولم يذكرْ جوازَ تقديمِ الأخبارِ على الأسماءِ لظهورِهِ، إذْ لو نظرَ إلى الأصلِ فقد مرَّ جوازُ تقديمِ الخبرِ على المبتدأِ، ولو إلى الحالِ فقدْ عُلِمَ جوازُ تقديمِ المفعولِ على الفاعلِ، فكذا شبْهُهُ». شرح لب الألباب (ص:٤١٠).

❁ أَفْعالُ المُقارَبَةِ:[1]

«عَسَى»، كـ: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ»[2] أَوْ «أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»[3]، وَلَا يَتَصَرَّفُ، وقَدْ يُحْذَفُ «أَنْ»، وقَدْ يَقُومُ السِّينُ مَقامَهُ[4].

و«كَادَ»، كَـ: «كادَ زَيْدٌ يَضْرِبُ»، وقَلَّ أَنْ، وبِالنَّفْيِ مَنْفِيٌّ[5].

وَ«طَفِقَ» وَ«جَعَلَ» وَ«كَرِبَ» وَ«أَخَذَ»، وَهِيَ كـ«كَادَ»[6].

وَ«أَوْشَكَ»، وَهِيَ كَـ: «عَسَى» وَ«كَادَ»[7].

❁❁❁

---

(١) جعل المصنف -تبعًا لابن الحاجب في كافيته- جميع الأفعال في هذا الباب للمقاربة، فهي كما قال ابن الحاجب (الكافية ص: ٢٠٩) : «ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولًا أو آخذًا». فهي تتفق في القرب، ويختص بعضها برجاء القرب، وبعضها بقرب الحصول، وبعضها بقرب الشروع، والمشهور أنها من حيث المعنى ثلاثة أنواع: أفعال للرجاء، وأفعال للمقاربة، وأفعال للشروع، وأمثلتها لا تخفى. وما ذكره المصنف تقسيم لها من حيث اقتران خبرها بـ«أن» وعدمه.

(٢) فـ«زيد» هنا اسمها، و«أن» مع الفعل المضارع في محل النصب بخبريتها، وهي هنا ناقصة.

(٣) فـ«أن» هنا مع الفعل في تأويل المصدر المرفوع بفاعلية «عسى»، وهي هنا تامة، أي : قرب خروج زيد.

(٤) أي : مقامَ «أنْ»؛ لاشتراكِهما في الدلالةِ على الاستقبالِ، يقالُ: «عسَى زيدٌ سيقومُ».

(٥) أي : معناه كسائرِ الأفعالِ. وفيه ردٌّ لقولِ مَن قالَ: نفْيُه للإثباتِ مطلَقًا، ومَن قالَ: في الماضِي للإثباتِ وفي المستقبلِ كالأفعالِ. والمسألة خلافية. وينظر فيها: المغني في مسائل الخلاف النحويّ والصرفيّ (ص:١٩٦).

(٦) «وهيَ» أي : هذه الأربعةُ كـ«كادَ» في الاستعمالِ في كونِ خبرِها المضارعِ بلا «أنْ».

(٧) أي : «أوشك» مثل «عسى» في كونِ خبرِها مضارعًا معَ «أنْ»؛ إذْ قد يستعملُ في الطمعِ، ومثل «كادَ» في كونِهِ إيَّاه بدونِها. وعليه: فاقتران خبر «أوشك» بـ«أن» جائز، لا واجب، والأكثر الاقتران، كـ: «عسى». المتممة لمسائل الجروميّة (ص:٨٣).

❁ فِعْلُ التَّعَجُّبِ:

«مَا أَفْعَلَهُ» وَ«أَفْعِلْ بِهِ».

ولا يَتَصَرَّفانِ، ولا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ(١) والفَصْلُ(٢).

وَ«مَا» مُبْتَدَأٌ نَكِرَةٌ(٣)، خَبَرُها مَا بَعْدَها(٤).

وَ«بِهِ» مَفْعُولٌ(٥).

---

(١) أي: تقديمُ المفعولِ ونحوِه عليهما.

(٢) أي: ولا يجوز الفصل بينَهما وبينَ معموليهما، كـ: «ما أحسنَ في الدارِ زيدًا». وجازَ الفصلُ بـ«كانَ» وحدَها بينَ «ما» و«أفعلَ»، نحو: «ما كانَ أحسنَ زيدًا». وهي مزيدةٌ.

(٣) «نكرة» ساقطة في «أ».

(٤) الكلام في إعراب «ما أفعله»، وهمزةُ «أفعلَ» للتعديةِ، وفيهِ ضميرٌ راجعٌ إلى «ما»، والمنصوبُ بعدَه مفعولُهُ. وهذا مذهبُ سيبويهِ. الكتاب (٤/ ٧٣). واختارَه المصنِّفُ.

(٥) أي: لـ«أفعِلْ»، بمعنَى: صيّرهُ ذا فعلٍ، على أنْ تكونَ همزةُ «أفعلْ» للصيرورةِ، والباءُ للتعديةِ، أو الباءُ زائدةً والهمزةُ للتعديةِ، ففي الفعلِ ضميرٌ هو فاعلُه، أي: اجعلْ أنتَ إيَّاه ذا فعلٍ أي صِفْه بِهِ. وفيه وجه آخر، وهو: أنّ «أفعل به» فعل لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب، وليس فيه ضمير، و«بزيد» فاعله. المرجع السابق (ص:١٤٨).

أَفْعالُ المَدْحِ والذَّمِّ: «نِعْمَ» وَ«بِئْسَ».

وَفاعِلُهُما مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ أَوْ مُضافٌ إِلَيْهِ أَوْ مُضْمَرٌ مُمَيَّزٌ بِـ«مَا»[1] [٢٤/أ] أَوْ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ[2].

وَبَعْدَهُ المَخْصُوصُ مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ[3]، وقَدْ يُحْذَفُ[4]، ولا بُدَّ مِنْ مُطابَقَتِهِ لَهُ[5].

(١) نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البَقَرَةِ الآية ٢٧١]، أي: نعمَ شيئًا هي. قال البركلي: «وعندَ سيبويهِ: «ما» معرفةٌ تامَّةٌ، بمعنَى: الشيءِ، فيكونُ فاعلًا؛ لكونِهِ بمعنى ذي اللامِ. وهذا غيرُ معهودٍ؛ فلذا لم يخترْه المصنِّفُ». شرح لب الألباب (ص:٤١٧).

(٢) نحو: «نِعمَ رجلاً زيدٌ».

(٣) «مبتدأٌ»، فيكونُ ما قبلَه خبرًا مقدَّمًا، «أو خبرًا» لمحذوفٍ: «هوَ»، فيكونُ جملتانِ.

(٤) وقد يحذفُ المخصوصُ عندَ القرينةِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۝٣٠﴾ [ص الآية ٣٠]، أي: أيوبُ عليهِ السلامُ.

(٥) أي: مطابقةِ المخصوصِ. «لهُ» أي: للفاعلِ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، والتذكيرِ والتأنيثِ.

وَ«سَـاءَ» كَبِئْسَ، وَ«حَبَّذا» وفَاعِلُـهُ «ذَا»، ولا يَتَغَيَّرُ[1]، ومَخْصُوصُهُ كالأَوَّلِ[2].

ويَأْتِي قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ[3] حالٌ أَوْ تَمْيِيزٌ عَلَى وِفْقِهِ[4].

---

(١) «ولا يتغيَّرُ» أي: «حبَّذا» لا فعلُهُ ولا فاعلُهُ، فلا يثنَّى ولا يجمعُ ولا يؤنَّثُ، وإنْ كانَ المخصوصُ أحدَها يُجريها مُجرى الأمثالِ، يقالُ: «حبَّذا الزيدانِ».

(٢) «مخصوصه» أي: مخصوصُ «حبذا»، «كالأول» يعني مخصوصَ «نعمَ» و«بئسَ» وذلك في بَعْدِيَّتِهِ للفاعلِ غالبًا، وفي الوجهينِ في إعرابِهِ.

(٣) أي: قبل أو بعد مخصوص «حبذا».

(٤) أي: وَفْقِ مخصوصِ «حبَّذا» في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، والتذكيرِ والتأنيثِ، مثل: «وحبّذا رجلًا زيدٌ» و«حبّذا زيدٌ رجلًا»، كـ: «حبَّذا الزيدانِ راكبينِ» و«حبّذا امرأةً هند» و«حبّذا هند امرأةً». قال البركلي: «وذو الحالِ والمميَّزُ هو«ذا»؛ لأنَّه فاعلٌ مبهمٌ، لا المخصوصُ». المرجع السابق (ص:٤١٨).

بابُ الحُرُوفِ

حُرُوفُ الجَرِّ:

مَا وُضِعَ لإفْضاءِ[1] الفِعْلِ أَوْ مَعْناهُ[2] إِلَى اسْمٍ ولَوْ تَقْدِيرًا[3].

«مِنْ» للابْتِداءِ[4] والتَّبْيِينِ[5] والتَّبْعِيضِ[6] والبَدَلِ[7] والتَّجْرِيدِ[8] والاسْتِغْراقِ[9] والقَسَمِ، ويُضَمُّ أَيْضًا فِيهِ[10].

---

(١) الإفضاء هو: الإيصال، أي: إيصال معنى الفعل إلى الاسم.

(٢) معنى الفعل أي: ما دل على معنى الفعل وليس فيه حروفه، كـ: «اسم الإشارة»، نحو: «هذا في الدار أبوك»، أي: أشير إليه فيها، و«النداء»، نحو: «يا زيد في الدار»، أي: أدعوك فيها، و«الظرف»، نحو: «زيد عندك في الدار»، أي: استقر فيها. فإن كان ما فيه معنى الفعل مشتملًا على حروف الفعل فشبهه، كاسم الفاعل والمفعول.

(٣) أي: ولو كانَ الاسمُ مقدَّرًا، كقوله تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التَّوْبَة الآية ٢٥]. فالباء داخلة على اسم مؤولًا من «ما» المصدرية والفعل.

(٤) «للابتداء» في المكانِ بلا خلافٍ، نحو قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسْرَاء الآية ١]، وفي الزمانِ أيضًا عندَ الكوفيَّةِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التَّوْبَة الآية ١٠٨]. ينظر: الخلاف في: المغني في مسائل الخلاف النحويّ والصرفيّ (ص:٣٢٠).

(٥) كقولِهِ تَعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج الآية ٣٠]، أي: الَّذي هوَ الأوثانُ.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عِمْرَان الآية ٩٢].

(٧) نحو قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التَّوْبَة الآية ٣٨].

(٨) قال البركلي في معنى التجريد: «وهوَ: أنْ يُنتزعَ من أمرٍ ذي صفةٍ آخرُ مثلُهُ فيها مبالغةٌ؛ لكمالِها فيهِ، حتَّى إنَّه بلغَ من الاتصافِ بتلكَ الصفةِ إلى حيثُ يصحُّ أنْ يُنزعَ منه موصوفٌ آخرُ بتلكَ الصفةِ، كقولِهم: «لِي منْ فلانٍ صديقٌ» و«لقيتُ من زيدٍ أسدًا». شرح لب الألباب (ص:٤٢٠).

(٩) نحو: «ما جاءَني من رجلٍ»، فإنَّه نصٌّ في الاستغراقِ، فلذا لا يجوزُ: بل رجلانِ.

(١٠) نحو: «مِنْ ربِّي لأفعلنَّ كذا». ويضمُّ أوَّلُهُ أيضًا، أي: كمَا يُكسرُ. «فيهِ» أي: في القَسَمِ.

وَ«إِلَى» و«حَتَّى» لِلانْتِهاءِ، و«إِلَى» قَلَّتْ بِمَعْنَى: «مَعَ»[1]، وتَدْخُلُ الضَّمِيرَ[2].

وَ«البَاءُ» لِلاسْتِعانَةِ[3] والمُصاحَبَةِ[4] والإلْصاقِ[5] والتَّعْدِيَةِ[6] والمُقابَلَةِ[7] [٢٤/ب] والظَّرْفِيَّةِ[8] والبَدَلِ[9] والتَّجْرِيدِ[10].

---

(١) كقولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النِّسَاء الآية ٢]. قال البركلي: «والحقُّ أنَّها بمعنى: الانتهاءِ، بتضمينِ الضمِّ». المرجع السابق (ص:٤٢١).

(٢) «وتدخل» أي: «إلى». ويفهم من هذا التخصيصِ الذكْرِيِّ: كثرةُ كونِ «حتَّى» بمعنَى: «معَ»، وعدمُ دخولِها الضميرَ، فلا يقالُ: حتَّايَ، ولا حتَّاكَ.

(٣) المرادُ بالاستعانةِ: استعانةُ الفاعلِ في صدورِ الفعلِ عنه بمجرورِهِ، نحو: «كتبْتُ بالقلمِ».

(٤) كقولِهِ تَعالى: ﴿دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المَائِـدَة الآية ٦١].

(٥) أي: لإفادةِ لُصوقِ أمرٍ إلى مجرورِ الباءِ، نحو: «مررْتُ بزيدٍ»، أي: التَصقَ المرورُ بمكانٍ يقرُبُ منهُ. وهو يستلزمُ المصاحبةَ بلا عكْسٍ، فإذا قلْتَ: «اشتريتُ الفرسَ بسرجِهِ» لا يلزمُ أنْ يكونَ السرجُ ملصَقًا بِهِ حالَ الاشتراءِ.

(٦) أي: جعْلِ الفعلِ اللازمِ متضمِّنًا لمعنَى التصييرِ، نحو: «ذهبْت بزيدٍ»، أي: صيَّرتهُ ذاهبًا.

(٧) أي: لوقوعِ مجرورِهِ في مقابلةِ آخرَ، نحو: «بعْتُ هذا بكذا».

(٨) نحو: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القَصَص الآية ٤٤]، أي: فيه.

(٩) كقول بعضهم: «ما يسرني أنّي شهدت بدرًا بالعقبة»، أي: بدلها.

(١٠) نحو: «رأيتُ بزيدٍ أسدًا».

وَ«اللَّامُ» لِلاخْتِصاصِ[1] والتَّعْلِيلِ والقَصْدِ[2] والعاقِبَةِ[3]

وبِمَعْنَى: «عَنْ» بِالقَوْلِ[4]، وتَأْتِي للقَسَمِ والتَّعَجُّبِ مَعًا[5].

وَ«كَيْ» للغَرَضِ، وإنَّما تَدْخُلُ «مَا» الاسْتِفْهامِيَّةُ[6].

---

(١) الاختصاص بملكية نحو: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البَقَرَةِ الآية ٢٨٤]، وبغيرها نحو: «السرج للدابة».

(٢) قال البركلي في تفسير القصد: «أي: الإرادةِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟﴾ [التَّوْبَة الآية ٣١]. فإنَّ أفعالَ للهِ تَعالى غيرُ معلَّلةٍ بالأغراضِ على الصحيحِ». المرجع السابق (ص:٤٢٤).

قلتُ: مذهب السلف: أنّ أفعال الله ﷻ معللة بالحكم والغايات الحميدة، وأنّ التعليل قد ورد في القرآن الكريم في مواضع لا تكاد تحصى بأدوات متنوعة، من أهمها: لام التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذَّارِيَات الآية ٥٦]. وعليه: فاللام في الآية للتعليل، وليست للقصد والإرادة. ينظر في حكم تعليل أفعال الله: فتاوى ابن تيمية (٨/ ٣٥)، والحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى للدكتور محمد ربيع مدخلي (ص:٤١).

(٣) كقولِهِ تَعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۗ﴾ [القَصَص الآية ٨]، والمحققون على أنها هنا للتعليل.

(٤) أي: مع القول، نحو: «قلتُ لزيدٍ إنَّه لم يفعلِ الشرَّ».

(٥) نحو: «الله لا يؤخّر الأجلَ». وإنَّمَا يستعملُ في الأمورِ العظامِ.

(٦) نحو: «كيمَه فعلْتَ»، أي: لأيِّ غرَضٍ فعلْتَ. ويدلُّ على كونِهِ جارًّا حذفُ ألفِ «ما»، كما في: «لِمَهْ» و«عَمَّ».

وَ«رُبَّ» لِلتَّقْلِيلِ، وأَتَى لِلتَّكْثِيرِ، وتُصَدَّرُ، وتَخْتَصُّ بِنَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ، وفِعْلُها ماضٍ، ويُحْذَفُ غالِبًا[1]، وقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ مُبْهَمٍ[2] مُمَيَّزٍ «بِنَكِرَةٍ» مَنْصُوبَةٍ[3]، وتَكُونُ بِـ«مَا» فَتَدْخُلُ الجُمَلَ، إِلَّا لَوْ «مَا» زائِدًا[4]، ووَاوُهَا لَا تَدْخُلُ الضَّمِيرَ، والعَمَلُ لَهَا[5].

---

(١) أي: فعلها؛ لوجودِ القرائنِ، نحو: «ربَّ رجلٍ كريمٍ»، أي: لقيتهُ.

(٢) أي: لا مرجعَ له.

(٣) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق، ويدل عليها عبارة الكافية (ص:٢١٧): «مميز بنكرة منصوبة». وفي نسخة «ج»: مميز مضافًا إلى منصوبه. وهي النسخة التي اعتمدها البركلي في شرحه، إلا أنّه لم يوضح معنى عبارة المصنف، بل فسرها بما زدته، فقال: «أي: يكونُ مميّزًا بنكرةٍ منصوبةٍ، وأضافَ المنصوبَ إلى الضميرِ لأَنه عاملُه». شرح لب الألباب (ص:٤٢٥).

(٤) فتدخل حينئذٍ على الاسم، كقول عدي بن الرعلاء:

«ربما ضربةٍ بسيف صقيل» المقاصد النحوية (٢/ ٤٩١).

(٥) قال البركلي: «أي: لـ«ربَّ»؛ لقربِها، فيكونُ اختيارًا لمذهبِ البصريَّةِ، أو لواوِ «ربَّ»؛ لأَنَّها مضافٌ؛ لقيامِها مقامَ «ربَّ»، فيكونُ اختيارًا لمذهبِ الكوفيَّةِ». شرح لب الألباب (ص:٤٢٧).

وَ«وَاوُ» **القَسَمِ**، ويَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، و«**تَاؤُهُ**»، وتَخْتَصُّ بـ«اللهِ»، ويَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهِما، ولا يَكُونُ طَلَبًا[1]، و«**بَاؤُهُ**» عامٌّ[2]، وجَوابُهُ بِاللَّامِ وحَرْفِ النَّفْيِ[3]، [٢٥/أ]، ويُحْذَفُ لَوْ تَوَسَّطَ القَسَمُ أَوْ تَقَدَّمَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ[4].

---

(١) أي: دالاً على الطلبِ والسؤالِ، فلا يقالُ: واللهِ أخبِرْني.

(٢) أي: يدخل على الظاهر والمضمر.

(٣) أي: يقترن جوابه باللام، نحو: «والله لزيد قائم»، وبالنفي، نحو: «والله ما زيد بقائم»، وكذلك بـ«إنّ»، نحو: «والله إنّ زيدًا لقائم».

(٤) نحو: «زيدٌ واللهِ قائمٌ» و«زيدٌ قائمٌ واللهِ»؛ لاستغنائِهِ عن الجوابِ في هاتينِ الصورتينِ؛ لوجودِ ما يدلُّ عليهِ.

وَ«عَنْ» للبُعْدِ[1]، وَ«عَلَى» لِلاسْتِعْلاءِ، وهُمَا اسْمانِ بِدُخُولِ «مِنْ»[2].

وَ«الكاف» لِلتَّشْبِيهِ، وقَدْ تَدْخُلُ الضَّمِيرَ[3]، وقَدْ يَكُونُ اسْمًا[4].

وَ«مُذْ» وَ«مُنْذُ» لِلزَّمانِ، لِلابْتِداءِ فِي الماضِي، والظَّرْفِيَّةِ فِي الحَالِ[5].

وَ«حَاشَا» وَ«خَلَا» وَ«عَدَا» لِلاسْتِثْناءِ.

❀❀❀

---

(١) «للبعد» آثَرَهُ على المجاوزةِ لعمومِهِ لنحو: «أَدَّيتُ عنهُ الدينَ».

(٢) «وهما» أي: «عن» و«على» اسمانِ بدخولِ «من» الجارةِ عليهما؛ لامتناعِ دخولِ الجارِّ على الجارِّ، نحو: «مِنْ عَنْ يَمِيني»، أي: مِنْ جانِبِي، و«منْ عليهِ»، أي: من فوقِهِ.

(٣) نحو: «أنا كأَنتَ».

(٤) بمعنَى: المثلِ، نحو قول العجاج: «يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ»

أي: عن أسنانٍ مثلِ البردِ الذائبِ لِلَطافَتِها. وهو في ملحق ديوانه (ص:٣٢٨)، وهمع الهوامع (٤/ ١٩٧).

(٥) أي: يكونان للزمان، وهما للابتداء إذا قصد بهما الزمن الماضي، نحو: «ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة»، أي: ابتداء انتفاء الرؤية من ذلك الوقت، وتكونان للظرفية إذا قصد بهما الحال، نحو: «ما رأيته منذ أو مذ شهرنا»، أي: في شهرنا. وهذا حيث جررت بهما، فإن رفعت بهما فهما اسمان.

﴿الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ:[1]

تُصَدَّرُ إِلَّا «أَنْ»، ولَوْ كانَتْ بِـ«مَا» لا تَعْمَلُ، وتَدْخُلُ الأَفْعالَ.

«**إِنَّ**» تُقَرِّرُ الجُمْلَةَ[2]، وَ«**أَنَّ**» مَعَها كالمُفْرَدِ[3]، فالكَسْرُ فِي مَحَلِّها، والفَتْحُ فِي مَحَلِّهِ[4].

وَ«**لَوْ أَنَّكَ**» فاعِلٌ[5]، و«**لَوْلا أَنَّكَ**» مُبْتَدَأٌ[6].

فَلَوِ احْتَمَلَهُما جَازَا[7]، كـ: «**مَنْ يَأْتِنِي فَإِنِّي أُعْلِمُهُ**»[8].

---

(١) وجه الشبه كائن في انقسامِها إلى الثلاثيِّ والرباعيِّ والخماسيِّ، والبناءِ على الفتحِ، والدلالةِ على الحدثِ، مثلَ: التأكيدِ والتشبيهِ. والمناسبُ أن يقول: «الأحرفِ» بدلَ «الحروفِ»؛ لكونِها ستّةً.

(٢) أي: تؤكد الجملة، ولا تغيِّرُها إلى المفردِ، بخلاف «أن».

(٣) أي: معَ الجملةِ كالمفردِ، فمعنَى: «بلغَنِي أَنَّكَ قائمٌ»: بلغَنِي قيامُكَ.

(٤) أي: فالكسرُ لازمٌ في محلِّها، أي: في محلِّ الجملةِ، والفتحُ لازمٌ في محلِّهِ، أي: محلِّ المفردِ.

(٥) أي: «أنَّ» معَ الجملةِ في: «ولو أنَّكَ قائمٌ» فاعلٌ؛ إذْ تقديرُه: لو ثبَتَ قيامُكَ. فيجبُ الفتحُ؛ لوجوبِ إفرادِ الفاعلِ.

(٦) إذْ تقديرُه: ولولا قيامُك ثابتٌ. فيجبُ الفتحُ أيضًا؛ لامتناعِ كونِ المبتدأِ جملةً.

(٧) أي: فلو احتملَ «أنَّ» معَ اسمِها وخبرِها الجملةَ والمفردَ جازَ الفتحُ والكسرُ.

(٨) يريدُ: ما وقعَ بعدَها الفاءُ الجزائيَّةُ: الكسرُ بتأويلِ: أنا أعلمُهُ، والفتحُ على حذفِ الخبرِ أو المبتدأِ، أي: فتعليمِي ثابتٌ لَهُ، أو جزاؤُهُ تعليمِي.

فَجَازَ العَطْفُ بِالرَّفْعِ عَلَى الاسْمِ، ولَوْ حُكْمًا[1]، لَوْ تَقَدَّمَ [٢٥/ب] الخَبَرُ ولَوْ تَقْدِيرًا[2]، وكَذا «لَكِنَّ»[3].

وَجَازَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى اسْمِها لَوْ فُصِلَ، أَوْ خَبَرِها، أَوْ مَعْمُولِهِ المُقَدَّمِ[4]، وقَلَّ فِي «لَكِنَّ»[5].

وَلَوْ خُفِّفَتْ يَجِبُ[6]، وَجَازَ إِلْغاؤُها ودُخُولُها عَلَى فِعْلِ المُبْتَدَأِ[7].

---

(١) «فجاز» الفاء سببية، أي: ولأجل أنّ «إنّ» المكسورة لا تغيّر معنى الجملة جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظًا، نحو: «إنّ زيدًا قائم وعمرو»، أو حكمًا، كالتي تقع بعد العلم، نحو: «علمْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو»، فيعطف على محل اسمها بالرفع؛ إذ هو مرفوع في الأصل على الابتداء، دون المفتوحة، فلا يعطف على محل اسمها، بل على لفظه.

(٢) أي: شرط جواز العطف بالرفع: تقدم الخبر لفظًا، كما في الأمثلة السابقة، أو تقديرًا، مثلَ: «إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمٌ»، أي: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو قائمٌ.

(٣) أي: هيَ كـ«إنَّ» المكسورةِ في جوازِ العطفِ المذكورِ؛ لأنّها لا تغيِّرُ معنَى الجملةِ أيضًا.

(٤) «المقدم» قيد لدخول اللام على معمول الخبر، نحو: «إنَّ زيدًا لَطعامَك آكلٌ».

(٥) أي: وقلَّ دخولُ اللامِ في خبرِ «لكنَّ»، وهو مذهبُ الكوفيّين، ومنعه البصريون. شرح لب الألباب للبركلي (ص:٤٣٤).

(٦) أي: يجب دخول اللام في خبر «إن» المكسورة المخففة.

(٧) أي: ولو خفِّفَتِ «إن» المكسورةُ يجبُ دخولُ اللامِ في الخبرِ؛ للفرقِ بينَها وبينَ النافيةِ، وجازَ حينَئذٍ إلغاؤُها، أي: إبطالُ عملِها؛ لفواتِ بعضِ مشابهةِ الفعلِ، كفَتْحِ الآخرِ، وجازَ إعمالُها علَى ما هوَ الأصلُ، فلا تجبُ اللامُ حينَئذٍ؛ لحصولِ الفرقِ بالعملِ، ويجوز أيضًا إذا خففت أن تدخل على فعل من الأفعال التي تدخل على المبتدأ، كـ«كان» وأفعال القلوب، خلافًا للكوفيين في التعميم.

والمَفْتُوحَةُ[1] فَتَعْمَلُ في شَـأْنٍ مُقَـدَّرٍ، وقَلَّ في غَيْرِهِ[2]، وتَدْخُلُ الجُمَـلَ مُطْلَقًـا[3]، ويَجِبُ مَـعَ الفِعْلِ حَـرْفُ النَّفْيِ أَوِ «السِّـينُ» أَوْ «سَـوْفَ» أَوْ «قَدْ»[4].

وَ«كَانَ» لِلتَّشْبِيهِ، وقَدْ تَعْمَلُ مُخَفَّفًا.

---

(١) عطفٌ على ضميرِ «خففتْ»، أي: لو خُفِّفتِ المفتوحةُ.

(٢) نحو قول الشاعر:

«فلو أنْك في يوم الرخاء سألتني ... طلاقك لم أبخل وأنت صديق»

رصف المباني (ص:١٩٦)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ١٠٥).

(٣) «مطلقًا» أي: اسمية، نحو: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٠﴾ [يُونُس الآية ١٠]، أو فعلية، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المُزَّمِّل الآية ٢٠].

(٤) مثال الأول: قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝٥﴾ [البَلَد الآية ٥].

مثال الثاني: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المُزَّمِّل الآية ٢٠]،

مثال الثالث: قول الشاعر:

«وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الـمَرْءِ يَنْـفَعُهُ ... أَنْ سَوفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَ» همع الهوامع (٤/ ٥٥).

مثال الرابع: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ﴾ [الجِن الآية ٢٨].

وَ«لَكِنَّ» لِلاسْتِدْراكِ[1]، وتَقَعُ بينَ كَلامَيْنِ تَغايَرا[2] مَعْنًى[3]، ولا تَعْمَلُ لَوْ خُفِّفَتْ، وتَدْخُلُها الواوُ[4].

وَ«لَيْتَ» لِلتَّمَنِّي، وتَدْخُلُ «أَنَّ»[5].

وَ«لَعَلَّ» لِلتَّرَجِّي.

---

(١) أي: رفْعِ توهمٍ يتولَّدُ من الكلامِ المقدَّمِ.

(٢) «تغايرَا» أي: نفْيًا وإثباتًا.

(٣) في «ب»: وتقع بين كلامين تغايرا معنى أو لفظا. والمراد: أنَّ التغاير قد يكون معنى فقط، نحو: «زيدٌ حاضرٌ لكنَّ عمرًا غائبٌ»، وقد يكون لفظًا ومعنى، نحو: «جاءَني زيدٌ لكنَّ عمرًا لم يجئْ».

(٤) أي: تدخل «لكنَّ» مشدَّدةً ومخفَّفةً «الواوُ»؛ لعطفِ الجملةِ على الجملةِ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البَقَرَةِ الآية ١٠٢]، قرئت: (لكنّ) بالتشديد والتخفيف. المبسوط في القراءات العشر (ص:١٢٠).

(٥) أي: وتدخلُ «ليتَ» «أنّ» المفتوحةَ، كـ: «ليتَ أنَّ زيدًا قائمٌ»، على أنْ تكونَ معَ اسمِها وخبرِها اسمَ «ليتَ»، والخبرُ: حاصلًا. وعندَ البصريِّين سادانِ مسدَّهما. ينظر: همع الهوامع (٢/ ١٥٨).

حُرُوفُ العَطْفِ:

«الوَاوُ» للجَمْعِ، و«الفَاءُ» لِلتَّرْتِيبِ. [٢٦/أ]

وَ«ثُـمَّ» وَ«حَتَّى»[١]، ومَعْطُوفُهـا[٢] جُزْءُ مَتبُوعِهِ لِإفـادَةِ القُوَّةِ أَوِ الضَّعْفِ بِمُهْلَةٍ[٣].

وَ«أَوْ» و«إمَّا» وَ«أَمْ» لِأَحَدٍ مُبْهَمٍ.

والمُتَّصِلَـةُ[٤] لازِمَـةٌ للهَمْزَةِ ولَوْ تَقْدِيرًا[٥]، يَلِيها أَحَدُ المُتَسـاوِيَيْنِ والآخَـرُ «أَمْ»[٦]، ويُجابُ بتَعْيِينِ أَحَدِهِمـا أَوْ كِلَيْهِما أَوْ نَفْيِهِما.

---

(١) عطفانِ على الفاءِ، أي: هما للترتيبِ أيضًا.

(٢) «ومعطوفُها» أي: «حتَّى».

(٣) مثال القوة نحو: «ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ»، ومثال الضعف، نحو: «قدِمَ الحاجُّ حتَّى المشاةُ».

(٤) أي: و«أم» المتصلة. والمتصلة هي: المسبوقة بهمزة التسوية، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ [البَقَرَةِ الآية ٦]، أو بهمزة يطلب بها وبـ«أم» التعيين، وهو الأكثر، نحو: «أزيد عندك أم خالد».

(٥) كقول عمر بن ربيعة:

«فوالله مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسبْعٍ رَمَينَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ»

ديوان عمر بن ربيعة (ص:٣٦٠). وهو من شواهد الكتاب (٣/ ١٧٥).

(٦) أي: ويَلِي الآخرَ «أمْ»، نحو: «أزيد قام أم خالد».

والمُنْقَطِعَةُ[1] لِلإِضْرابِ مَعَ الشَّكِّ[2]، وقَدْ تَدْخُلُ المُفْرَدَ لَوْ بَعْدَ خَبَرٍ[3].

وَيَجِبُ «إِمَّا» فِي المَعْطُوفِ عَلَيْهِ[4]، وجازَتْ مَعَ «أَوْ»[5].

---

(١) هي: التي لم تسبق بهمزتي «أم» المتصلة.

(٢) أي: و«أمْ» المنقطعة للإضرابِ عن الأوَّلِ معَ الشكِ في الثاني، فتستعملُ في الخبرِ، نحو: «إنَّها لإبلٌ أمْ شاءٌ»، أَضْرَبْتَ عن الإخبارِ الأوَّلِ وشككْتَ في الثاني، وفي الاستفهامِ، كـ: «أزيدٌ عندَك أم عندَك عمرٌو»، قصدْتَ الإضرابَ عن الاستفهامِ الأوَّلِ بالثاني.

(٣) المراد بالخبر هنا هو: ما يقابل الاستفهام. والأصل في المنقطعة أن تدخل على جملة، ويجوز أن تدخل على المفرد لو كانت بعد خبر، نحو: «إنّها لإبل أم شاءٌ»؛ لعدم الالتباسِ بالمتصلةِ، بخلافِ ما لو كانِ بعدَ الاستفهامِ، فإنَّه يلزمُ الجملةَ بعدَ «أمْ»، حينَئذٍ؛ لرفع اللَبْسِ، فتقول: «أزيد حاضر أم خالد غائب». والمعروف أنها لا تدخل إلا على جملة، وأما قولهم: «إنها لإبل أم شاء» فعلى تقدير: بل أهي شاء. قال ابن هشام: «وإنما قدرنا بعده مبتدأ لإنّها لا تدخل على المفرد». أوضح المسالك (ص:٢٧٥).

(٤) أي: معَ «إمَّا» العاطفة، كـ: «جاءَني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو»؛ ليُعلمَ من أوَّلِ الأمرِ أنَّ الكلامَ على الشكِّ.

(٥) أي: وجازَتْ «إمَّا» في أوَّلِ المعطوفِ عليهِ ولم تجبْ معَ «أو» العاطفةِ، كـ: «جاءَني إمّا زيدٌ أو عمرٌو» و«رأيت زيدًا أو عمرًا»؛ لأنَّ «أو» عامٌّ للشكِّ الأوَّلِيِّ والعارضيِّ، و«إمَّا» للأوَّلي خاصّةً.

وَ«بَـلْ» لـلإضْرابِ مَـعَ الإثْبـاتِ[1]، وَ«لَا» لازِمَـةٌ للإيجـابِ[2]، وَ«لَكِـنْ» عَكْسُـها[3].

۞۞۞

۞ حُرُوفُ التَّنْبِيهِ:

«أَلَا» و«أَمَا» يُصَدَّرانِ أَيَّ جُمْلَةٍ[4].

وَ«هَا» تَدْخُلُ المُفْرَدَ وَغَيْرَهُ، وكَثُرَ فِـي الإشَارَةِ.

۞۞۞

---

(١) أي : الإضراب عن الحكمِ الأوَّلِ بجعلِهِ كالمسكوتِ عنهُ وصرْفِ الحكمِ إلى المعطوفِ. وهذا لا يكون عند المصنّف إلا بعد الإثبات، لذا قال: «معَ الإثباتِ»، أي : في الكلامِ المثبتِ، كـ: «جاءَني زيدٌ بلْ عمرٌو». فكأنَّه لم يحكمْ في المعطوفِ عليهِ بشيءٍ، لا بالمجيءِ ولا بعدمِهِ، وأما بعد غير المثبت فظاهر كلام المصنّف: أنها لا تنقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها. والمسألة خلافيّة، قال ابن هشام: «ومذهب الجمهور: أنّها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر، نحو: «قام زيد بل عمرو» و«اضرب زيدًا بل عمرًا»». أوضح المسالك (ص:٢٧٧).

(٢) أي : غيرُ مفارقةٍ عنهُ، فتفيد تقرير حكم ما قبلها ونفيه عما بعدها، نحو: «جاءَني زيدٌ لا عمرٌو».

(٣) أي : عكسُ «لا»، فهي لازمةٌ للنفْيِ، فتفيد تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعده، نحو: «ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو».

(٤) فهما يختصَّانِ بالجملةِ سواء كانت اسميّة أو فعليّة؛ لتوكيدِ مضمونِ الجملةِ.

۞ حُرُوفُ النِّداءِ:

«أَيْ» و«الهَمْزَةُ» للقَرِيبِ.

وَ«يَا» وَ«أَيَا» وَ«هَيَا» للبَعِيدِ[1].

۞ حُرُوفُ الإِيجَابِ:

«نَعَمْ» لِلتَّقْرِيرِ[2]. [٢٦/ب]

وَ«بَلَى» لِإِيجابِ النَّفْيِ[3].

وَ«إِي» للإِثْبَاتِ بَعْدَ الاسْتِفْهامِ، وتَدْخُلُ القَسَمَ بِلا تَصْرِيحٍ بِفِعْلِهِ[4].

وَ«أَجَلْ» و«جيرِ»[5] و«إِنْ» لِتَصْدِيقِ الخَبَرِ[6].

---

(١) المشهور أنّ «يا» تكون للبعيد والقريب. قال ابن هشام: «وأعمها «يا»؛ فإنّها تدخل على كل نداء». المرجع السابق (ص:٢٨٦).

(٢) أي: لتقريرِ مضمونِ ما سبقَ من كلام موجب أو منفي خبرًا أو استفهامًا، فيصح أن تجيب بنعم عمن قال: «قام زيد» أو «أقام زيد» و«ما قام زيد»، فيكون في الأولين إقرارًا بالقيام، وفي الثالث إقرارًا بنفي القيام.

(٣) بمعنى: أنّها تنقض النفي المتقدم وتجعله إيجابًا سواء كان النفي مجردًا من الاستفهام، نحو: «بلى» في جواب من قال: «ما قام زيد»، أو اقترن به، نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأَعْرَاف الآية ١٧٢]، أي: أنت ربنا، فلو قالوا: نعم كفروا؛ لأننها مقررة لما سبقها، كما مر.

ينظر: الفوائد الضيائية (٢/ ٣٦٧)، ومصباح الراغب (ص:٦٨٨).

(٤) نحو قولك للقائل: «أقام زيد»، إي والله. ولا يذكرُ فعلُ القسمِ معَه، لا يقالُ: أقسمْت إي والله، ولا يكونُ المقسَمُ بِهِ إلا الربَّ واللهَ ولَعمرِي، ومنه قولِهِ تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يُونُس الآية ٥٣].

(٥) بالفتح والكسر.

(٦) سواء كان الكلام موجبًا أو منفيًا.

۞ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ[1] :

«اللَّامُ»[2] وَ«الكَافُ»[3].

وَ«إِنْ» مَعَ ما النَّافِيَةِ[4]، وقَلَّتْ مَعَ «لـمَا»[5] والمَصْدَرِيَّةِ[6].

وَ«أَنْ» مَعَ «لـمَا»[7]، وبينَ القَسَمِ و«لَوْ»[8]، وقَلَّتْ بَعْدَ الكافِ[9].

---

(١) قال البركلي: «وتسمَّى: حروفَ الصلةِ؛ لأنَّه يتوصَّلُ بها إلى زيادةِ الفصاحةِ أو إقامةِ وزنٍ، أو غيرِ ذلكَ، ومعناها: أنَّها قدْ تقعُ زائدةً، لا أنَّها لا تقعُ إلا زائدةً. والمرادُ بزيادتِها: أنَّ أصلَ المعنى بدونِها لا يختلُّ، لا أنَّها لا فائدةَ لها أصلًا، وإلا لكانَتْ عبثًا، فلا يجوزُ في كلامِ الفصحاءِ لاسيَّما في كلامِ البارِي تَعالى. وفائدتُها: إمَّا تأكيدُ المعنَى، كـ«مِنْ» الاستغراقيَّةِ و«الباءِ» في خبرِ «ما» و«ليسَ»، أو استقامةُ الوزنِ أو السجعُ، أو نحوُ ذلكَ». شرح لب الألباب (ص:٤٤٥).

(٢) نحو: «شكرت له».

(٣) نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورَى الآية ١١].

(٤) فيبطل عمل «ما» حينئذ، نحو: «ما إن زيدٌ قائم».

(٥) نحو: «لَمَّا إنْ قمْتَ قمْتُ».

(٦) «المصدرية» يقصد بها «ما»، وجاء التصريح بها في نسخة «و»، ومثالها: «انتظرْ مَا إنْ جلسَ القاضِي». ولو جاء بها بعد النافية لكان أوضح.

(٧) كقولِهِ تَعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يُوسُف الآية ٩٦].

(٨) أي: وبينَ القسمِ المقدَّمِ و«لو»المؤخَّرِ، نحو: «واللهِ أنْ لو قامَ زيدٌ قمتُ».

(٩) كقول الشاعر: «كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُوْ إِلَى وارق السَّلَمْ»في رواية: جر «ظبية». همع الهوامع (٢/ ١٨٨).

وَ«مَـا» بَعْـدَ «إِذَا» و«مَـتَى» و«أَنَّى» و«أَيْـنَ» و«إِنْ»[1] شَرْطًـا[2]
وبَعْـضِ الجَـرِّ[3]، وقَلَّـتْ بـينَ المُضَـافِ[4].
وَ«لَا» بَعْـدَ المَصْدَرِيَّـةِ[5]، و«الوَاوِ» بَعْدَ النَّـفْيِ[6]، وقَلَّتْ قَبْلَ «أُقْسِمُ»[7].
وَ«مِنْ» فِـي النَّفْيِ وَمَا فِـي حُكْمِهِ[8].

---

(١) كقولِهِ تَعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مَرْيَم الآية ٢٦]، أصلها: إن ما.

(٢) أي: أي حالَ كونِ هذه المذكوراتِ دالةً على الشرطِ.

(٣) أي: وبعدَ بعضِ حروفِ الجرِّ، كقولِهِ تَعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عِمْرَان الآية ١٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤْمِنُون الآية ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نُوح الآية ٢٥].

(٤) أي: وقلَّتْ زيادةُ «ما» بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ، نحو: «غضبْتُ من غيرِ مَا جُرْمٍ»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ [القَصَص الآية ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ٢٣﴾ [الذَّارِيَات الآية ٢٣].

(٥) كقولِهِ تَعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأَعْرَاف الآية ١٢].

(٦) أي: وتزاد «لا» بعد الواو المسبوقة بنفي، نحو: «ما جاءَني زيدٌ ولا عمرٌو»، وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧﴾ [الفَاتِحَةِ الآية ٧].

(٧) كقولِهِ تَعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ١﴾ [القِيَامَة الآية ١].

(٨) «ما في حكمه» كالنهيِ والاستفهام، ولا تزادُ في الموجَبِ، خلافًا للكوفيّينَ والأخفشِ. ينظر: الخلاف في رصف المباني (ص:٣٩١)، والجنى الداني (ص:٣١٨).

وَ«الباءُ» فِـي النَّفْيِ[1]، وَفِـي خَبَرٍ صُدِّرَ بـ«هَلْ»[2]، وفِـي غَيْرِها سَمَاعًا، كـ: «أَلْقَى بِيَدِهِ»[3].

❀❀❀

۞ حَرْفَا التَّفْسِيرِ:

«أَيْ» تُفَسِّرُ أَيَّ مُبْهَمٍ[4].

وَ«أَنْ» يُفَسِّرَ[5] مَا بِمَعْنَى القَوْلِ[6].

❀❀❀

۞ حُرُوفُ المَصْدَرِ:

[٢٧/أ] «مَا» وَ«أَنْ» للفِعْلِيَّةِ.

وَ«أَنَّ» لِلاسْمِيَّةِ.

❀❀❀

(١) قال البركلي: «ينبغِي أنْ يقيَّدَ بـ«ليسَ» و«مَا»؛ إذْ لم يسمعْ في «إنْ» و«لا»». شرح لب الألباب (ص:٤٤٩).

(٢) نحو: «هلْ زيدٌ بقائمٍ». ولا تزاد في الخبر إذا كان الاستفهام بغير «هل»، فلا يقالُ: أزيدٌ بقائمٍ.

(٣) أي: ويزادُ في غيرها، أي: في غيرِ أفرادِ المذكورِ كلِّهنَّ سماعًا مسموعًا، لا مَقِيسًا، نحو: «ألقى بيده»، و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرَّعْد الآية ٤٣]، و«بحسبك درهم».

(٤) أي: سواء كان المبهم مفردًا، كـ: «جاءَ رجلٌ»، أي: زيدٌ، أو جملةً، كـ: «قُطِعَ رزقُه»، أي: ماتَ.

(٥) «يفسّر» ساقطة في «أ».

(٦) «يفسر ما بمعنى القول» أي: لا صريحَه ولا ما ليسَ في معناهُ، كقولِهِ تَعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤﴾ [الصَّافَّات الآية ١٠٤]

۞ حُرُوفُ التَّحْضِيضِ:

«هَلَّا» وَ«إِلَّا» وَ«لَوْلا» وَ«لَوْمَا» تُصَدِّرُ الفِعْلَ وَإِنْ تَقْدِيرًا[1]، إِلَّا لِلضَّرُورَةِ[2].

❀❀❀

۞ حَرْفُ التَّوَقُّعِ «قَدْ» :

فِـي الماضِي لِلتَّقْرِيبِ[3] والمُضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ أَكْثَرُ[4]، وقَدْ يُفْصَلُ بَيْنَهُما بِالقَسَمِ[5]، وقَدْ يُحْذَفُ[6].

❀❀❀

(١) نحو: «هلا زيدًا ضربْتُه».

(٢) فيجوز دخولها على الاسم، كقول الشاعر:

«ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إليّ فهلا نَفْسُ لَيلَى شَفِيعُها»

(٣) أي: تقريبِهِ من الحالِ، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المُؤْمِنُون الآية ١].

(٤) أي: في أكثرِ المواضِعِ أو الأزمانِ، وقد تكونُ للتحقيقِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البَقَرةِ الآية ١٤٤].

(٥) أي: بين «قد» والفعل، نحو: «قد -والله- أحسنت».

(٦) أي: «قد»، كقوله تَعالى: ﴿فَصَدَقَتْ﴾ [يُوسُف الآية ٢٦]، أو فعْلُهُ، كقولِ النابغة:

«لا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ» أي: وكأنْ قدْ زالَتْ. ديوان النابغة (ص:٣٠).

۞ حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ:

«الهَمْزَةُ» وَ«هَلْ» تُصَدَّرانِ، والهَمْزَةُ تَلِي الاسْمَ مَعَ الفِعْلِ بِلا قُبْحٍ[1]، وتَأْتِي[2] للإنْكارِ مُطْلَقًا[3]، وتَدْخُلُ العاطِفَةَ[4]، وتُحْذَفُ هِيَ وفِعْلُها[5].

۞ حَرْفَا الاسْتِقْبالِ:

«السِّينُ» وَ«سَوْفَ»، وفِيهِ زِيادَةُ تَنْفِيسٍ[6].

---

(١) أي: و«الهمزةُ» تَلِي الاسمَ معَ وجودِ الفعلِ بلا قبْحٍ، كـ: «أزيدًا ضربْتَ»، وقبُحَ «هل»: «زيدًا ضربْتَ». وأمَّا إذا لم يوجدِ الفعلُ فيستويانِ، فيقالُ بلا قبْحٍ: «أزيدٌ قائمٌ وهلْ عمرٌو قاعدٌ».

(٢) أي: الهمزة.

(٣) «مطلقًا» أي: سواءٌ كانَتْ لمجرَّدِ الإنكارِ، كـ: «أتضربُ زيدًا وهوَ أخوكَ»، أو للاستبطاءِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحَدِيد الآية ١٦]، أو للتحضيضِ، نحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا﴾ [التَّوبَة الآية ١٣]، أو للتقريرِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشَّرح الآية ١]، أو للتسويةِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البَقَرَة الآية ٦]، و«هلْ» لا تستعملُ في شيءٍ منْها.

(٤) أي: وتدخلُ الهمزةُ الحروفَ العاطفةَ، دونَ «هلْ»، كقولِهِ تَعالى: ﴿أَوَ كُلَّمَا﴾ [البَقَرَة الآية ١٠٠]، و﴿أَفَمَن كَانَ﴾ [هُود الآية ١٧]، و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يُونُس الآية ٥١].

(٥) أي: وتحذفُ هيَ -أي: همزةُ الاستفهامِ- عندَ القرينةِ ويحذفُ فعلُها أيضًا عندَها، كقولِهِ تَعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القَمَر الآية ٢٤]. ولا تحذفُ «هلْ» ولا فعلُها.

(٦) أي: تأخيرٍ.

◈ حُرُوفُ الشَّرْطِ:

تُصَدَّرُ(١).

«لَوْ» للمَاضِي ولَوْ دَخَلَ المُضارِعَ.

وَ«إنْ» عَكْسُها(٢).

وَتَدْخُلانِ الفِعْلَ وإنْ تَقْدِيرًا(٣)[٢٧/ب]، ولِهَذَا فُتِحَ فِي: «لَوْ أَنَّكَ»، وخَبَرُهُ فِعْلٌ، إلَّا لَوْ جامِدًا(٤).

---

(١) أي: حروف الشرط يجبُ أنْ تقعَ في صدرِ الكلامِ.

(٢) أي: «إن» للاستقبالِ ولو دخل الماضِي.

(٣) كقولِهِ تَعالى: ﴿لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾ [الإِسۡرَاء الآية ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التَّوۡبَة الآية ٦]. فالمرفوعُ بعدَ «لو» فاعلُ محذوفٍ، لا مبتدأٌ. تقديرُ الأوَّلِ: لو تملكُونَ، فلمَّا حذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ وفسَّرَ، وتقديرُ الثانِي: وإنْ استجارَكَ أحدٌ، فحذَفَ ففسَّرَ.

(٤) ولهذا -أي: ولأجلِ دخولِها على الفعلِ- فُتِحَ همزةُ «لو أنَّك»؛ لأنَّه فاعلُ لفعل مقدَّرٍ، هوَ: «ثبَتَ»، وخبرُه -أي: خبرُ «أنَّ» حينَئذٍ فعلٌ وجوبًا؛ ليكونَ كالعِوَضِ من المحذوفِ، فيقالُ: «لو أنَّكَ انطلقتَ»، لا منطلقٌ، إلا لو كانَ خبرُه جامدًا فيجوزُ؛ للتعذُّرِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٌ﴾ [لُقۡمَان الآية ٢٧].

وَلَوْ صُدِّرَ القَسَمُ لَزِمَ المُضِيُّ وإنْ مَعْنًى(١)، والجَواب لَهُ لَفْظًا(٢)، ولَوْ وُسِّطَ جازَ الوَجْهانِ(٣)، وتَقْدِيرُهُ كَذِكْرِهِ(٤).

وَ«أَمَّا» لِلتَّفْصِيلِ(٥)، ويَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهِ(٦)، والتُزِمَ في مَوْضِعِهِ جُزْءُ جَوابِهِ(٧).

❀❀❀

---

(١) أي: ولو صُدِّرَ القسمُ على الشرطِ لزِمَ المضيُّ في شرْطِهِ وإنْ كانَ ذلكَ المضيُّ معنًى، لا لفظًا، نحو: «واللهِ إنْ لم تأتِني لأكرمنَّكَ».

(٢) و«الجواب لهُ» أي: للقسمِ لفظًا، فلا يجزمُ، ولا يدخلُه اللامُ الَّتي تدخلُ جوابَ لو، ولا الفاءُ، تقولُ: «واللهِ إنْ جئتني أو لو جئْتَني ما أكرمُكَ» أو «إنِّي لا أكرمُكَ»، ولا يجوزُ: لَمَا أكرمُكَ، أو: فإنِّي أكرمُكَ. وأمَّا معنًى فجوابٌ لهما معًا.

(٣) أي: ولو وسَّط القسمُ بتقديمِ الشرطِ أوغيره عليهِ جازَ الوجهانِ: أنْ يكونَ الجوابُ للقسمِ لفظًا، فيكونُ غيرَ مجزومٍ والشرطُ ماضيًا، نحو: «إنْ أتيتَني أو لم تأتِني فواللهِ لأكرمنَّكَ» و«أنا واللهِ إنْ أتيتني أو لم تأتِني لأكرمنَّكَ»، وأنْ يلغى القسمُ ويعتبرَ الشرطَ، نحو: «إنْ تأتِني واللهِ آتِك» و«أنا واللهِ إنْ تأتِني آتِك».

(٤) أي: تقديرُ القسمِ في صدرِ الكلامِ كذكرهِ فيهِ في لزومِ المضيّ وكونُ الجوابِ للقسمِ لفظًا، كقولِهِ تَعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ﴾ [الحشر الآية ١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾ [الأنعام الآية ١٢١].

(٥) أي: لتفصيلِ ما أجملَه المتكلِّمُ في الذكرِ أو في الذهنِ، فيندرجُ فيهِ ما وقعَ في أوائلِ الكتبِ.

(٦) الَّذي هوَ الشرطُ.

(٧) أي: لما وجب حذف فعله التزم في موضعه ذكر جزء من جوابه، إمَّا مبتدأٌ، كـ: «أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ»، تقديرُه: مهما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، أو معمولًا لِمَا بعدَ الفاءِ، كـ: «أمَّا يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ». وهذا مذهبُ سيبويهِ، فإنَّه يجوِّزُ وضعَ جزءِ الجزاءِ في موضعِ الشرطِ. الكتاب (١/ ١٤٢).

۞ حَرْفُ الرَّدْعِ[1] :

«كَلَّا»، ويَأْتِي بِمَعْنَى حَقًّا[2].

۞ ۞ ۞

۞ التَّنْوِينُ:

نُونٌ ساكِنَةٌ[3]، تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ[4]، لَا لِلتَّأْكِيدِ[5].

وَيُكْسَرُ ويُضَمُّ لِساكِنٍ[6].

---

(١) أي: الزجرِ والمنعِ، كقوله تعالى: ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا﴾ [الفَجْر الآية ١٦و ١٧]، أي: ليس الأمر كذلك.

(٢) والمقصود بهِ حينئذ: تحقيقُ مضمونِ الجملةِ، فكانَ كـ«إنَّ»، فلم يخرجْه ذلكَ عن الحرفية عند جمهور النحاة، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦﴾ [العَلَق الآية ٦]، و﴿كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ ۝٢٠﴾ [القِيَامَة الآية ٢٠]. وذهب صاحب مصباح الراغب أنّ «كلا» بمعنى: حقًا، يجوز أن تكون اسمًا. مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب (ص:٧١٠).

(٣) أي: ساكنة في الأصلِ، فلا يضرُّها الحركةُ العارضةُ، مثلَ: ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ۝٥٠﴾ [النَّجْم الآية ٥٠]. وحدّه بالنون الساكنة تدخل فيه: نون «من» و«عن» و«نون التأكيد». لذا احتاج لإخراجها ذكر القيود التالية.

(٤) خرج به نحو: نون «من» و«عن».

(٥) خرجت به: «نون التأكيد» الخفيفة.

(٦) ويكسرُ التنوينُ ويضمُّ لساكنٍ لقيَها، والكسرُ هو الأصلُ المطَّردُ في تحريكِ الساكنِ، والضمُّ للإتباعِ، كقولِهِ تَعالى: ﴿وَعَذَابٍ ۝٤١ ٱرۡكُضۡ﴾ [ص الآية ٤٢و٤١]، قرئت بالضم والكسر، فمن كسر فعلى الأصل، ومن ضم فعلى الإتباع لحركة الكاف؛ كراهة الخروج من كسر إلى ضم.

وَهُوَ: لِلتَّمَكُّنِ[1]، والتَّنْكِيرِ[2]، والعِوَضِ[3]، والمُقابَلَةِ[4]، والتَّرَنُّمِ[5].

وَيُحْذَفُ فِـي نَحْوِ: «زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»[6]، وقَلَّ فِـي غَيْرِهِ[7].

---

(١) وهو: الداخل على الاسم للدلالةِ على أمكنيَّته في الاسميَّةِ لعدمِ مشابهةِ الفعلِ أو الحرف، فيكون ذلك علامة لإعرابه وصرفه.

(٢) وهو: الداخل على الأسماء المبنية، نحو: «صهٍ».

(٣) وهو: ثلاثة أنواع: عوض عن حرف، نحو: «جوارٍ:، أصلها: جواري، وعوض عن اسم، نحو: «كلُ محاسب»، أي: كل إنسان، وعوض عن جملة، نحو: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الوَاقِعَة الآية ٨٤]، أي: حين بلغت الروح الحلقوم.

(٤) وهو: الداخل على حمع المؤنث السالم، فالتنوين فيه مقابل لنونِ الجمعِ المذكَّرِ السالمِ، كـ: «مسلماتٍ»، فإنّ الألف والتاء فيه علامة الجمع، كما أنّ الواو علامة في الجمع المذكر السالم، ولم بوجد فيها ما يقابل النون في ذلك، فزيد التنوين في آخره؛ ليقابله، فيدل على نهاية الاسم كما أنّ النون تدل على ذلك. وإنَّمَا لم يجعلْه تنوينَ التمكُّنِ لأنّه إذا سميت بمسلمات مثلًا امرأة ثبت فيها التنوين، ولو كان للتمكين لزال؛ للعلتين: العلمية والتأنيث. ينظر: الفوائد الضيائية (٢/ ٣٩٧).

(٥) وهوَ: ما لحِقَ آخرَ الأبياتِ لتحسينِ الإنشادِ، ويدخل على الاسم والفعل والحرف؛ لذا فإنّه ليس من علامات الاسم.

(٦) أي: ويحذفُ التنوينُ معَ همزةِ «ابنٍ» في اللفظِ والخطِّ، في نحو: «زيدُ بن عمرٍو»، يريدُ: العلمَ الموصوفَ بـ«ابنٍ» مضافًا إلى علمٍ آخرَ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، بخلافِ: «رجلٌ ابن زيدٍ» و«زيدٌ ابن عالمٍ»، فتنويناهما لا يحذفانِ في اللفظِ، ولا همزةُ «ابنٍ» في الخطِّ.

(٧) أي: في غيرِ العلمَ الموصوفَ بـ«ابنٍ» مضافًا إلى علمٍ آخرَ، كقولِهِ تَعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾﴾ [الإخلَاص من الآية ١ الى الآية ٢] عند مَن قرأَ (أحد) بلا تنوينٍ.

۞ نُونَا التَّأْكِيدِ:

خَفِيفَـةٌ أَوْ ثَقِيلَـةٌ[1]، وتَخْتَـصُّ[2] بِمُسْـتَقْبَلٍ فِيـهِ مَعْـنَى الطَّلَـبِ[3].

وَقَلَّ فِـي النَّفْيِ[4].

وَيَجِبُ [٢٨/أ] فِـي جَوابِ القَسَمِ المُثْبَتِ[5].

وَكَثُرَتْ فِـي نَحْوِ:﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[6].

۞ هاءُ السَّكْتِ:

«هَـاءٌ سَـاكِنَةٌ» تَلْحَـقُ مَـا تَحَـرَّكَ بِحَرَكَـةٍ غَـيْرِ إعْرابِيَّـةٍ وَلَا مُشَـبَّهَةٍ بِهَـا[7] وَقْفًـا[8]، كَـ: «ثُمَّـهْ»[9].

(١) في «و»: «خفيفة ساكنة أو ثقيلة مفتوحة...

(٢) أي: نونُ التأكيدِ بقسميها.

(٣) من: الأمر والنهيِ والاستفهامِ والتمني والعرضِ والقسمِ.

(٤) إذ لا طلب فيه، وإنما دخلته في حال شبهه بالنهي، نحو: «ما زيد يقومنّ».

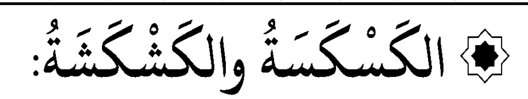
(٥) نحو: «والله ليقومنّ». ولا يلزم في جواب القسم المنفي، نحو: «والله ما يقوم زيد».

(٦) أي: في الشرطِ المؤكَّدِ حرفُهُ بـ«مَا» الزائدةِ، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مَرْيَم الآية ٢٦].
وأحكام تأكيد الفعل بنوني التأكيد كثيرة ذكرتها بالتفصيل والبيان في كتابي: «أصول المسائل الصرفية قواعد سهلة وتدريبات ممتعة» (ص:٥٥).

(٧) احترازٌ عن نحو: «يا زيدُ» و«لا رجلَ»، فلا يلحقُ بِهما هاءُ السكتِ.

(٨) أما في الوصل فلا تدخل هاء السكت.

(٩) ومثلها: «قِهْ»، و﴿ مَاهِيَهْ ﴾ [القَارِعَة الآية ١٠]، و﴿سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ [الحَاقَّة الآية ٢٩].



الكَسْكَسَةُ والكَشْكَشَةُ:

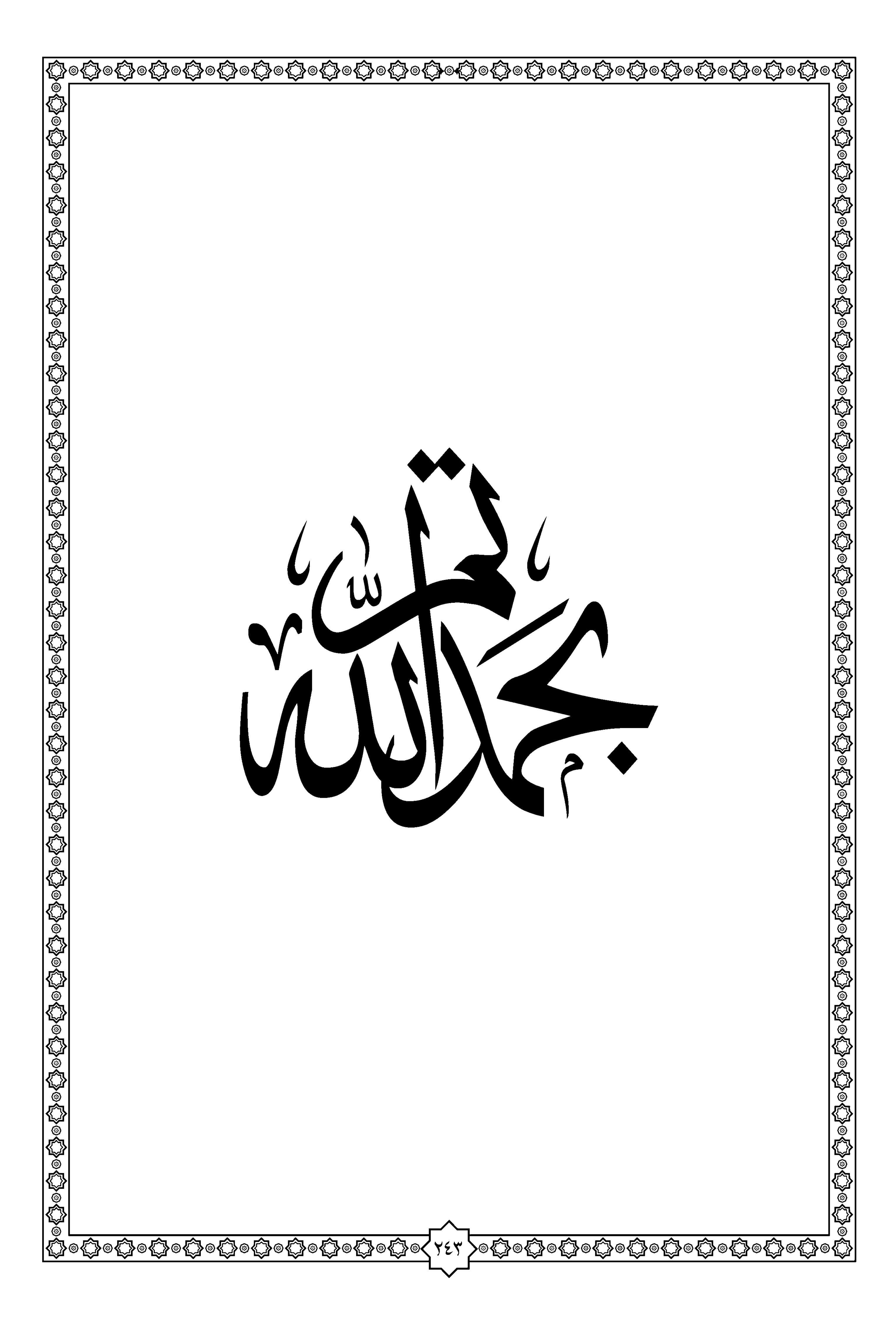
«سِينٌ» و«شِينٌ»[(١)]، تَلْحَقُ كاف المُؤَنَّثِ وَقْفًا، نَحْوَ: «أَكْرَمْتُكِس» و«مَرَرْتُ بِكِش»[(٢)].

❀❀❀

---

(١) في «و»: سين وشين ساكنتين.

(٢) وردت الخاتمة في النسخة «أ»: تم تلخيص الكافية للإمام القاضي البيضاوي. وجاءت الخاتمة في النسخة «ب» على ما يلي: والله أعلم بالصواب. تمت المختصر الكافية للقاضي البيضاوي تاريخ سنة (١١٣١). وجاءت الخاتمة في النسخة «ج» على هذا النحو: قد تم كتاب اللب في علم النحو سنة (١١٧٣) للإمام الأوحد عمر القاضي البيضاوي عليه رحمة العزيز القوي.


تم بحمد الله

ثبت المصادر والمراجع

❋ أولًا: الرسائل الجامعية:

❑ البيضاوي منهجه في التفسير، يوسف أحمد علي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.

❑ شرح لب الألباب في علم الإعراب، البركلي، تحقيق: د. حمدي الجبالي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، (١٩٩٧م).

❋ ثانيًا: المطبوعات:

❑ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ).

❑ الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).

❑ أصول المسائل الصرفية قواعد سهلة وتدريبات ممتعة، د. صلاح بن عبدالله بوجليع، دار التميز والإبداع، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٤١هـ).

❑ الأصول الثلاثة في النحو العربي، د. صلاح بن عبد الله بوجليع، دار التميز والإبداع، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٤٠هـ).

❑ آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية جمعًا ودراسة، د. صلاح بن عبد الله بوجليع، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٣٩هـ).

❑ اختيـارات ابـن فـلاح النحوية والتصريفية جمعًا ودراسـة وتقويمًـا، د. صلاح بـن عبد الله بوجليـع، دار إيلاف الدوليـة، الكويت، الطبعـة الأولى، (١٤٣٩هـ).

❑ إعـراب القـراءات الشـواذ، العكبـري، تحقيـق: محمد السـيد أحمد عزوز، عالم الكتـب، بيروت، الطبعـة الأولى، (١٤١٧هـ).

❑ إعـراب القـرآن، أبـو جعفـر النحـاس، تحقيـق: زهيـر غـازي زاهـد، عالم الكتـب، الطبعـة الثانيـة، (١٤٠٥هـ).

❑ الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة عشر.

❑ الإنصـاف فـي مسـائل الخلاف بيـن النحوييـن البصرييـن والكوفيين، أبو البـركات الأنبـاري، تعليـق: محمـد محيي الدين عبـد الحميـد، دار الفكر.

❑ أوضـح المسـالك إلـى ألفية ابـن مالك، ابن هشـام، اعتنى بـه: محمد نوري بـن محمد بارتجـي، دار المغني، الرياض، الطبعـة الثانية، (١٤٣٦هـ).

❑ البداية والنهاية لابن كثير، ط: السعادة، (١٣٥١هـ).

❑ بغيـة الوعـاة فـي طبقـات اللغوييـن والنحاة، السـيوطي، تحقيـق: محمد أبو الفضـل إبراهيـم، المكتبة العصريـة، بيروت.

❑ تاريخ الأدب العربي، كار بروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٩٣م).

❑ تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤١١هـ).

❑ التذييـل والتكميل في شـرح التسـهيل، أبو حيان، تحقيق: حسـن هنداوي، دار القلم، دمشـق، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ).

❑ تسـهيل الفوائـد وتكميـل المقاصـد، ابـن مالـك، تحقيـق: محمـد كامـل بـركات، دار الكتـاب العـربي، (١٣٨٧هـ).

❑ تفسير البحر المحيط، أبو حيان، تحقيق: الدكتور عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، (١٤٣٦هـ).

❑ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٣٩٦هـ).

❑ جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد حبشي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي.

❑ الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ).

❑ حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ضبطه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ).

❑ حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ضبطه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).

❑ دراسة في النحو الكوفي، المختار أحمد ديره، دار قتيبة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١١هـ).

❑ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).

❑ الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ).

❑ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر.

❑ ديـوان رؤبـة، تحقيـق: وليـم بـن الـورد، الطبعـة الثانيـة، دار الآفـاق الجديـدة، بيـروت، (١٩٨٠م).

❑ ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، الطبعة الثالثة، (١٤٢٤هـ).

❑ ديـوان النابغـة الذبيانـي، اعتنـى بـه: حمـدو طمـاس، دار المعرفـة، الطبعـة الثانيـة، (١٤٢٦هـ).

❑ رصـف المبانـي فـي شـرح حـروف المعانـي، المالقي، تحقيـق: أحمد الخـراط، دار القلـم، دمشـق، الطبعة الثانيـة، (١٤٠٥هـ).

❑ السـلوك لمعرفـة درة الملـوك، تقـي الديـن المقريـزي، طبعـة: لجنـة التأليـف، (١٩٣٩م).

❑ السـبعة فـي القـراءات، ابـن مجاهـد، تحقيـق: شـوقي ضيـف، دار المعـارف، القاهـرة، الطبعـة الثالثـة.

❑ شرح أبيات مغني اللبيب، السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

❑ شـرح التسـهيل، ابـن مالـك، تحقيـق: عبـد الرحمـن السـيد ومحمـد بـدوي المختـون، دار هجـر، مصـر، الطبعـة الأولى، (١٤١٠هـ).

❑ شـرح الكافيـة، الرضـي، تحقيـق: حسـن الحفظـي ويحيـى مصـري، مطبوعـات الجامعـة، الطبعـة الأولى، (١٤١٧هـ).

❑ شـرح المقدمـة الكافيـة، ابـن الحاجب، تحقيـق: جمال عبـد العاطي، مكتبـة نزار البـاز، مكة المكرمـة، الطبعـة الأولى، (١٤١٨هـ).

❑ صحيح البخاري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).

❑ طبقـات الشـافعية، ابـن قاضي شـهبة، اعتنى بـه: الحافظ عبـد العليم خـان، عالم الكتـب، بيروت.

❑ طبقات الشـافعية، الإسـنوي، تحقيق: كمال يوسـف الحوت، دار الكتب العلميـة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).

❑ طبقـات الشـافعية الكبرى، السـبكي، تحقيق: محمـود محمد الطناحي وعبـد الفتاح الحلـو، مطبعة هجر، الطبعـة الأولى، (١٤١٣هـ).

❑ الفوائـد الضيائيـة شـرح كافية ابن الحاجـب، الجاميّ، تحقيق: أسـامة طـه الرفاعي، وزارة الأوقاف، العـراق، (١٤٠٣هـ).

❑ الكتـاب، سـيبويه، تحقيـق: عبـد السـلام هـارون، الخانجـي، مصـر، الطبعـة الثالثـة، (١٤٠٨هـ).

❑ الكافيـة فـي النحـو، ابـن الحاجـب، تحقيـق: د. طارق نجـم عبد الله، مكتبـة دار الوفاء، جـدة، الطبعـة الأولى، (١٤٠٧هـ).

❑الكشـاف عـن حقائـق التنــزيل وعيـون الأقاويـل فـي وجـوه التأويل، الزمخشـري، دار الفكـر، الطبعـة الأولى.

❑كشـف الظنـون عـن أسـامي الكتـب والفنـون، حاجـي خليفـة، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، (١٤١٣هـ).

❑ المبسـوط فـي القـراءات العشـر، الأصبهانـي، تحقيـق: سـبيع حمـزة حاكمـي، دار القبلـة الثقافيـة الإسـلامية، الطبعـة الثانيـة، (١٤٠٨هـ).

❑ المتممة لمسائل الجروميّة، محمد بن محمد الرعيني «المعروف بـ: الحطّاب»، تحقيق: د. صلاح بن عبد الله بوجليع، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٣٨هـ).

❑ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين، الطبعة الثانية، (١٤٠٦هـ).

❑ مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب «المعروف بـ: حاشية السيد»، السيد العلامة محمد بن عز الدين، تحقيق: عبد الله حمود الشمام، مكتبة التراث الإسلامي، اليمن، الطبعة الأولى، (١٤٢٦هـ).

❑ المصطلح النحوي نشأته وتطوره في أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية.

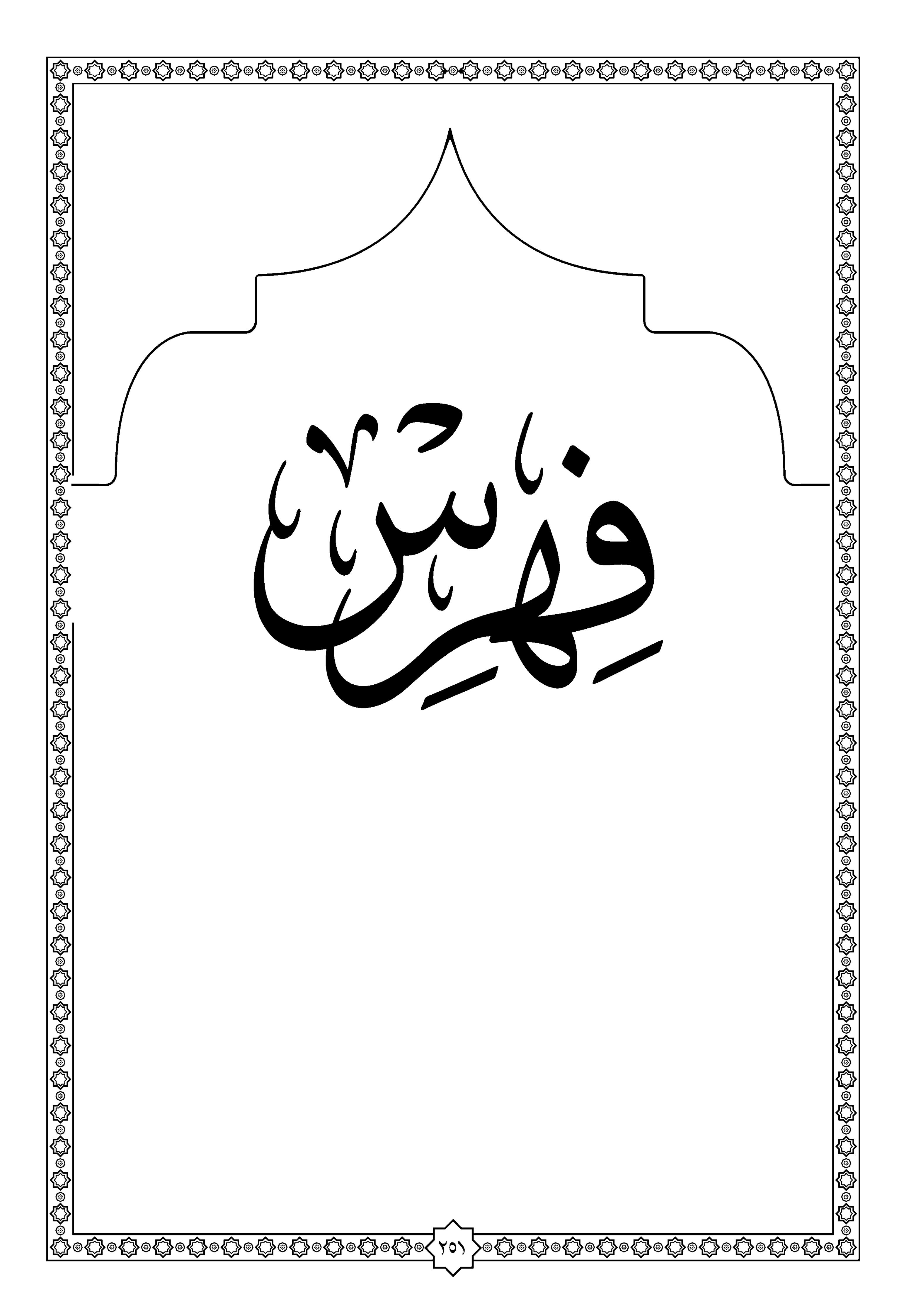
❑ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبرى زاده، حيدر آباد.

❑ معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (١٩٨٠م).

❑ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).

❑ مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، شمس الدين «المشهور بـ: سبط ابن الجوزي»، الهند، الطبعة الأولى، (١٣٧٠هـ).

- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ).
- موسوعة المصطلح النحويّ من النشأة إلى الاستقرار، الدكتور يوحنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (٢٠١٢م).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ).
- المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي، صلاح بن عبد الله بوجليع، دار التميّز والإبداع، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٤٠هـ).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني، تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٦هـ).
- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، الطبعة الثانية، (١٣٩٩هـ).
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي بن أبي القاسم، تحقيق: محمد جمعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ).
- هدية العارفين، إسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، لبنان، (١٤١٣هـ).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (١٣٩٩هـ).
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين أيبك الصفدي، اعتناء: س. ديدر نغ، ط: الثانية، (١٣٩٤هـ).


فهرس